دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الثامن والعشرون (28) – سبتمبر 2017

دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري (2001 ـ 2015)
راتول محمد و رو شو عبد القادر

المجتمع المدني ودوره في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية
تومي عبد الرحمان وعادل بو نقاب

الائتمان الاستهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر
صابة مختار ودردر نصيرة

توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تحدي إدماج مقاولاتية مستدامة
بالقاضي بالقاسم ودويدي خديجة

المقاولاتية كخيار استراتيجي لإحلال نموذج اقتصادي جزائري متكامل
صبوع عبد الحفيظ

التمكين الإداري وأثره على الأداء الوظيفي
عبد الرحمن تومي

إدارة الجودة الشاملة أساس التميز والريادة
تومي عبد الرحمن والربيع بوعريوة

تجارب بعض الدول العربية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية
شيخي بلال وفقير سامية

تحديات الأمن الغذائي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
زناقي إبراهيم

واقع وآفاق استراتيجية التنويع الاقتصادي-دراسة بعض التجارب الحديثة للدول المتقدمة والنامية الغنية بالموارد الطبيعية
طويل آسيا

الاقتصاد الأخضر كاستراتيجية للتنويع في اقتصاد الجزائر
تومي عبد الرحمن

الاقتصاد الأخضر كاستراتيجية للتوزيع في الاقتصاد الجزائري
تومي عبد الرحمن ومسيعد مريم

الترقيم الدولي ISSN 7988/1112

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اقتصادية

دورية فصلية محكمة تصدر عن

العدد الثامن والعشرون (28)

سبتمبر 2017

رئيس التحرير

د/عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة
حي ماكودي 2 رقم 13 وادي السمار – الجزائر

www.albasseera.net

@albasseera

رقم الإيداع القانوني: 2008/1900
ISBN 2170-046X ر د م د

حي ماكودي 2 رقم 13 وادي السمار – الجزائر

- 023.75.75.81
- 00213.560.185.900
- bacera.studies@gmail.com

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

- هاتف / فاكس 021.68.86.48
- هاتف 021.68.86.49

قواعد النشر

تقبل البحوث والدراسات التي تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط في تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

1. أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.
2. أن يكون البحث غير منشور سابقا.
3. يرفق البحث بإقرار خطي بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.
4. ألا يكون البحث جزءا أو مقتطفا أو مقتبسا من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.
5. يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).
6. يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.
7. ترسل البحوث والدراسات إلكترونيا أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.
8. تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.
9. أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Times New Roman) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).
10. أن يراعى في البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.
11. توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعه في نهاية البحث.
12. تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالميا، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.
13. يعدّ البحث في حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
14. لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليها وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.
15. الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التي تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.
16. تعبر البحوث عن رأي صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.
17. يحق للدورية إعادة نشر البحث كاملا أو جزءا منه بأي شكل وبأي لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة، ويرحب **مركز البصيرة بأبحاثكم واقتراحاتكم ونصائحكم.**

آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الهيئــة العلمية

أ د. بوكابوس سعدون.

(جامعة الجزائر)

أ.د. صخري عمر

(جامعة الجزائر)

أ د. عبد الحميد زعباط.

(جامعة الجزائر)

أ.د.عبد الرحمن دوكي ماجي.

(جامعة تركيا)

أ.د. مسعود مجيطنة

(جامعة الجزائر)

أ د. مراد ناصر.

(جامعة البليدة)

أ.د. كسرى مسعود

(جامعة الجزائر)

د. صبوعة عبد العزيز

(مدير المدرسة العليا للتجارة)

أ.د. عبد الرحمان ميغاري

(جامعة بومرداس)

أ.د. رشيد بوكساني

(جامعة بومرداس)

أ. د. حشمان مولود.

(جامعة الجزائر)

أمة تتعلم، أمة تتقدم

دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد الثامن العشرون – سبتمبر – 2017 م

محتوى العدد

الافتتاحية	رئيس التحرير	05
دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري (2001 – 2015)	أ. د/ راتول محمد أ. رو شو عبد القادر جامعة الشلف	09
المجتمع المدني ودوره في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية	د/ تومي عبد الرحمان أ. عادل بو نقاب جامعة محمد البشير الإبراهيمي ولاية برج بوعريريج	23
الانتمان الاستهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر	د/ صابة مختار د/ دردر نصيرة جامعة بومرداس	37
توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تحدي إدماج مقاولاتية مستدامة	د/ بالقاضي بالقاسم د/دويدي خديجة جامعة بومرداس	49
المقاومتية كخيار استراتيجي لإحلال نموذج اقتصادي جزائري متكامل	د/ صبوع عبد الحفيظ جامعة بومراس	67
التمكين الإداري وأثره على الأداء الوظيفي	د/ عبد الرحمن تومي جامعة بومرداس	85
إدارة الجودة الشاملة أساس التميز والريادة	د / تومي عبد الرحمن الأستاذ الربيع بوعريوة جامعة بومرداس	99
تجارب بعض الدول العربية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية	د/ شيخي بلال د/ فقير سامية جامعة بومرداس	111
تحديات الأمن الغذائي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	أ. زناقي إبراهيم جامعة الجزائر 03	125
واقع وآفاق استراتيجية التنويع الاقتصادي-دراسة بعض التجارب الحديثة للدول المتقدمة	طويل آسيا جامعة البليدة 02	135
الاقتصاد الأخضر كإستراتيجية للتنويع في الاقتصاد الجزائري	د. تومي عبد الرحمان جامعة أمحمد بوقرة بومرداس د.مسيعد مريم جامعة 20 أوث 55 سكيكدة	147

بين يدي القارئ

بقلم رئيس التحرير
د/ عبد الرحمن تومي

الممارسات التنظيمية الحديثة كآلية لتطوير الموارد البشرية

عالم اليوم يعيش على وقع طفرة تكنولوجية لم يسبق لها مثيل، حيث أضحت البحوث العلمية غاية في التعقيد، كما أنها في نفس الوقت تمثل تيارا متدفقا لا يعرف التوقف من الابتكارات للنماذج والأفكار الخلاقة في التسيير والتسويق بطرق تيسر وتذلل كل العقبات، إذ وصل الأمر إلى حد إنتاج الخيال العلمي لمستقبل المؤسسة والمجتمع لعمر افتراضي مستقبلي يصل مائة سنة.

هذه التكنولوجيا في الإنتاج والتسيير والمراقبة لم تترك قطاعا بعينيه إلا ودخلته، محدثة فيه ديناميكية جديدة أشبه بزلزال في هيكل الأساليب الإدارية الكلاسيكية، حيث كان ولا يزال المستهدف الأهم، هو تطوير كفاءة العامل، أيا كان مستواه، وأيا كان منصبه أعلى الهرم أو في أسفله.

وإذا كانت الميزة التنافسية بين المنظمات والبلدان، أضحت تبنى على الطفرة التكنولوجية، ذلك لأن سمة العصر الحديث هي تكنولوجيا المعلومات (Information Technology)، وبمعنى آخر من يملك زمام الحاسب الآلي والإلكترونيات والمعلومات، فقد أنجز بالفعل آليات مواجهة التحديات الناشئة عن العولمة (انفتاح الأسواق وانهيار حواجز حرية التجارة وتدفق رؤوس الأموال... إلخ).

على الرغم من أن ثورة الحاسب الآلي والمعلوماتية شطبت ملايين البشر من قائمة العمالة، وأحالتهم على البطالة (بنسب متفاوتة بين البلدان)، بالمقابل لا يمكن تجاهل ما حققته المنظمات والمؤسسات من مستويات عالية من الإنتاجية، والقدرة على التنافسية وتحقيق الأرباح، كما أنها فرضت في واقع النشاط الاقتصادي قطاعا آخر بات يعرف بقطاع صناعة المعرفة (Knowledge Sector) تقوده شريحة اجتماعية، تتكون من رجال الأعمال والعلماء والباحثين والفنيين والمبرمجين وغيرهم.

إن ما لم يمكن إنكاره أو تجاهله، حقيقة دور التكنولوجيا والمعلوماتية، والتنافسية العالمية في تقسيم الموارد البشرية إلى فئتين متباينتين، إحداهما نخبة بامتياز تسيطر على التكنولوجيات الحديثة مستفيدة من مردودها المرتفع، وأخرى – وهي الفئة العمالية السائدة – مجبورة على البطالة.

هذه الظاهرة اكتسحت العالم الصناعي المتقدم، كما أنها لم تستثن البلدان المتخلفة. وبناء على هذا الأساس، نتساءل عن دور الإدارة في المؤسسات ومنظمات الأعمال في كيفية التعامل مع هذا الواقع الجديد؟

وكرد فعل طبيعي برزت أساليب حديثة، تجلت في كون إدارة الموارد البشرية باتت تتعاطى بإيجابية من خلال تعميق تكيفها واستغلالها للتكنولوجيا الحديثة، بغية تحقيق جملة من الأهداف، لعل أهمها:

01. أن تحقق منظمات الأعمال والمؤسسات أعلى مستوى من الإنتاجية.

02. أن تكسب رهان الجودة التي تستجيب للمقاييس الدولية من حيث الصحة والأمن والبيئة.

03. تقليص التكاليف الكلية إلى أدنى حد ممكن.

04. تحقيق جملة من البدائل لمخرجات العملية الإنتاجية كاستشراف مستقبلي، تستجيب لتقلبات السوق، وما يتضمنه من تنويع وتحديث.

05. تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة في إدارة قسم الزبائن وقسم الموردين، خاصة من حيث السبق والتواصل الإيجابي.

06. مواجهة تحدي الزيادة السكانية من حيث الشغل والتعليم والصحة والأمن... إلخ، بأسلوب عصري يرتكز على صناعة المعرفة.

أمام التحديات التي أوردناها سابقا وغيرها، لم يكن إلا خيار البحث العلمي المكثف ـ الذي يعكس بحق قطاع صناعة المعرفة ـ لتلبية الرغبة في التطور وإنجاز الحلول للمشاكل

اليومية الآنية، وبالتالي دوام التموقع في المراكز المتقدمة، وفرض واقع المنافسة والإنتاجية لسلسلة من الخيارات الذكية.

وبالفعل فقد أفرزت البحوث عدة آليات، نذكر منها:

01 ـ إعادة الهيكلة

02 ـ إعادة الهندسة

03 ـ إدارة الجودة

04 ـ القياس إلى النمط (Benchmarking).

وكان ولا يزال الغرض من هذه الآليات، هو تحقيق ما يسمى بـ: المنظمة الخفيفة، ونظام الإنتاج النحيف على غرار ما استحدثته شركة تويوتا اليابانية، حيث جمعت بين كفاءة فرق العمل والآلات الحديثة لتحقيق إنتاجية أعلى. مثل هذه الرؤية فرضت أنماطا جديدة، نذكر منها على سبيل المثال.

ـ الهياكل التنظيمية الأكثر تفلطحا (Flat)

ـ تكوين فرق عمل ذاتية الإدارة

ـ تقسيم المنظمة أو المؤسسة إلى وحدات أعمال استراتيجية

ـ التوسع الأفقي والعمودي في استخدام شبكات المعلومات الداخلية (Intranet)

ـ التوسع في أساليب العمل عن بعد (Teleworking)

ـ التوسع في إسناد الأعمال إلى الغير (Outsourcing) بهدف التخفيف من حجم العمالة وتوفير أكبر قدر من القيمة المضافة.

ـ التوسع في ربط الموردين بنظم الإنتاج وبرامج التوريد للتخلص من إشكالية التخزين، واستثمار تكنولوجيا المعلومات في تطبيق ما بات يعرف بنظم الإنتاج في الوقت (JUST – IN –TIME).

رئيس التحرير

دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري (2001 ـ 2015)

أ. د راتول محمد
أ. رو شو عبد القادر
جامعة الشلف

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر سياسة الإنفاق العمومي وكذا دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي للجزائر خلال الفترة 2001 – 2015.

وذلك من خلال أهداف السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة في معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم ووضعية ميزان المدفوعات الدولية.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى خلاصة أساسية مفادها أن السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة قد ارتكزت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي دون العرض الكلي لذلك أصبح الجهاز الإنتاجي الوطني غير قادر على مسايرة هذا الحجم المتزايد من الإنفاق العمومي لضعف طاقته الاستيعابية.

كلمات مفتاحية: الاستقرار الاقتصادي، الإنفاق العمومي، معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم، ميزان المدفوعات.

Resume ;

Cette étude vise à clarifier l'effet de la politique de dépense publique sur la situation des indicateurs macroéconomiques durant la période citée (2001-2015): le taux de croissance, le taux de chômage, le taux d'inflation et enfin la balance des paiements, et ce parce que ces indicateurs constituent des objectifs de la politique macroéconomique adoptée durant cette période.

Cette étude aboutit à la conclusion selon laquelle la dite politique économique s'est appuyée clairement sur la demande globale que sur l'offre. C'est pourquoi l'appareil productif national reste incapable de suivre ce rythme de dépense sans prise en considération la capacité de l'économie nationale.

Mots clés: la politique de dépense, la stabilité économique, la croissance économique, le chômage, l'inflation, l'équilibre extérieur.

مقدمـــــة:

من المواضيع التي يزداد النقاش الاقتصادي حولها موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة في الآونة الأخيرة، ذلك أن هذا التدخل يتجسد من خلال السياسة الاقتصادية الكلية التي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف[1] أهمها النمو الاقتصادي المستمر قصد الرفع من معيشة الأفراد، وكذلك معدل نمو منخفض بهدف توفير منصب عمل لكل طالب له وأيضاً معدل تضخم متحكم فيه (المستوى العام للأسعار)، إضافة إلى تأمين التوازن على مستوى ميزان المدفوعات الدولية، وهذه الأهداف الأربعة مجتمعة هي ما أصطلح عليه بالمربع السحري لكالدور[2].

وفي هذا السياق، فإن للسياسة المالية دورا كبيرا في التأثير على الطلب الكلي الذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومن هذا المنطلق، تظهر سياسة الإنفاق العمومي كأداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي [3].

ومنه، أصبح تحقيق هذا الاستقرار بمؤشراته المذكورة سابقاً (أهداف السياسة الاقتصادية) من بين المقاصد الأساسية للنظم الاقتصادية وواضعي السياسة

الاقتصادية، وفي هذا الشأن فقد ثار جدل كبير بين الاقتصاديين حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي ومتطلباته، إلا أن الكثير منهم أجمع على أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وقد أضاف الفكر الاقتصادي في الآونة الأخيرة بعداً أخر [4] للاستقرار الاقتصادي تتمثل في توازن ميزان المدفوعات.

أما في ما يخص الاقتصاد الجزائري وبعد الأزمة الاقتصادية التي ضربته سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وما كان لذلك من انعكاس سيئ على كافة المستويات، تم الشروع في تطبيق برامج إصلاحية الهدف منها هو تصحيح الاختلالات الهيكلية التي ميزته.

فنتيجة لهذه الظروف مرت السياسة المالية للجزائر بمرحلتين أساسيتين الأولى كانت خلال فترة التسعينيات أي إلى غاية 1998، حيث تميزت بسياسة مالية صارمة خففت من الإنفاق العمومي خاصة في جانبه الاستثماري غير أنه ابتداء من سنة 1999 ونتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية باشرت الجزائر في تطبيق سياسة إنفاقية توسعية، حيث إن هذه السياسة قد تميزت في البداية بنوع من الحذر خلال الفترة (1999-2001) لكن بعد أن اتضحت المؤشرات الإيجابية للسوق النفطية العالمية أطلقت السلطات العمومية برامج إنفاقية ضخمة كان أولها المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي الفترة (2001-2004) حيث خصص له مبلغ قدره07 مليار دولار ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) بمبلغ قدره 150 مليار دولار وأخيراً المخطط الخماسي (2010-2014) بمبلغ قدره 286 مليار دولار.

إن هذه البرامج الإنفاقية تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى[5]، وعليه وفي خضم كل هذه المعطيات وقصد الوقوف على الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري يمكن طرح التساؤل المحوري التالي:

إلى أي مدى يسامم الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015؟

ويمكن أن تتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

- ماهية الإنفاق العمومي؟ وما مبرراته؟
- ماذا نعني بالاستقرار الاقتصادي الكلي؟ وما هي مؤشراته؟
- كيف تطورت النفقات العمومية خلال فترة الدراسة؟
- ما دور الإنفاق العمومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- تعتبر النفقات العمومية أداة لتجسيد البرامج الاستثمارية العمومية.
- يعتبر الاستقرار الاقتصادي الكلي هدفا نهائيا للسياسة الاقتصادية.
- هناك تزايد مستمر في الإنفاق العمومي خلال فترة الدراسة.
- لسياسة الإنفاق العمومي تأثير على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة.

أمداف الدراسة:

1- محاولة معرفة المنحى الذي اتخذته النفقات العمومية خلال فترة الدراسة وأسباب ذلك.

2- معرفة المراحل التي مرت بها سياسة الإنفاق العمومي خلال فترة 2001-2015.

3- الوقوف على وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ودور برامج الإنفاق العمومي المطبقة خلال فترة الدراسة في ذلك.

أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تكمن بالدرجة الأولى في كونها تغطي من حيث الزمن الفترة (2015/2001) التي أطلقت فيها السلطات العمومية في الجزائر برامج استثمارية هامة جداً خاصة من حيث المبالغ المالية المرصودة لها. ومن هنا يثار التساؤل حول مدى تحقيق الأهداف التي سطرت لهذا الغرض خاصة في الجانب الاقتصادي الكلي أي مدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن السؤال المحوري (الإشكالية) والأسئلة الفرعية سنعتمد في دراستنا له على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

فالمنهج الوصفي يطبق لتقديم الجانب النظري للدراسة المتعلق بمفهوم النفقات العمومية والاستقرار الاقتصادي، أما الجانب التطبيقي، فسنقدمه باستعمال المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تطور الإنفاق العمومي عبر سنوات الدراسة وكذلك تأثير ذلك على وضعية أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي.

حدود الدراسة:

هذه الدراسة تمتد زمنياً على الفترة من 2001 إلى 2015 حيث سنعتمد بالدرجة الأولى على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية والجريدة الرسمية في ما يخص قوانين المالية الخاصة بسنوات الدراسة، أما مكانيا، فهي تخص الاقتصاد الجزائري.

محاور الدراسة:

سنعالج الموضوع محل الدراسة من خلال المحاور الأساسية التالية:

أولا: الإطار النظري للنفقات العامة.

ثانيا: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي.

ثالثا: سياسة الإنفاق العمومي خلال الفترة 2001-2015.

رابعا: أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

أولاً: الإطار النظري للنفقات العمومية: فإن كانت السياسة الاقتصادية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الاقتصادي في اتجاه مرغوب فيه (تعريف Xavier greffe)، فإن سياسة الإنفاق العمومي تعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أم حكومات الولايات (المقاطعات) وذلك حسب النظام السياسي المتبع[6]، وبهذا يعتبر الإنفاق العمومي أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تهدف إلى التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر الإنفاق العمومي أحد المعايير المستخدمة لقياس وحجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتشمل النفقات العمومية جميع مدفوعات الحكومة واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أم دون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أم رأسمالية.

فالنفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها أيضاً على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة [7].

ومن هذا المنظور، فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية. ويعتبر أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة. وفي هذا السياق، فإن الإنفاق العمومي يبرر من خلال ثلاثة عوامل أساسية [8] وهي:

1- **تدعيم تخصيص الموارد:** ويقصد بتخصيص الموارد في الأدبيات الاقتصادية توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المعتمدة وهذا يمثل أصل

المشكلة الاقتصادية، الذي يتحدد على أثره مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة.

2- **إعادة توزيع الدخول:** تستطيع الدولة ومن خلال نفقاتها العامة (منح، مساهمات اجتماعية... إلخ) التقليل من التفاوت في المدخول بين مختلف فئات المجتمع أي تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ومن ثمة تدعيم القدرة الشرائية للفرد.

3-_**تدعيم الاستقرار الاقتصادي:** إن تفادي الآثار السلبية للاختلالات في النشاط الاقتصادي يعني أن هناك استقراراً اقتصادياً أي الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع ثبات المستوى العام للأسعار وكذا التحكم في معدلات البطالة والتضخم عند مستويات مقبولة.

ثانيا: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي: إن المفهوم النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة وذلك لاختلاف الهيكلة الاقتصادية لكل منهما.

كما أننا نشير أيضاً إلى العلاقة الموجودة بين الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والاستقرار الاقتصادي الخارجي. ذلك أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي يؤدي حتماً إلى عدم استقرار كلي خارجي، وفي كل الأحوال، فإن من أسباب عدم الاستقرار الداخلي، عدم التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني.[9] وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، بمعنى عدم كفاية الموارد الداخلية للعملية الاستثمارية، ومن هنا تلجأ الدولة إلى الموارد الخارجية، وفي هذه المرحلة يظهر الاختلال أو عدم الاستقرار الكلي الخارجي، وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

_مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي: لتحقيق الكفاءة في اقتصاد ما يجب أن تكون البيئة الاقتصادية لهذا الأخير مستقرة، ويتجلى الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة في تحقيق الأهداف الأربعة التالية: نمو الناتج الحقيقي، العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، ثم يضاف الهدف الرابع وهو استقرار سعر الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات الدولية.

كما أن هناك علاقة تداخلية ترابطية بين هذه الأهداف، ذلك أنه من دون عمالة كاملة، فإنه لا يتم تحقيق ناتج حقيقي بشكل كامل، وفي نفس السياق تؤدي تقلبات الأسعار إلى حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي[10]، كما يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورة الاقتصادية حيث تعتبر هذه الأخيرة إحدى السمات الأساسية في الاقتصاديات الصناعية القائمة على الأنشطة النقدية المعقدة والمتشابكة، ويراد بالدورة الاقتصادية عدم استقرار مؤسسات الأعمال إلا ما ندر. فالتوسع الاقتصادي والازدهار يعقبه الاضطراب والانهيار الاقتصادي فيحل الكساد وينخفض مستوى الإنتاج وحجم الاستخدام، وبعد أن يصل الاقتصاد إلى نقطة الجمود يبدأ في الانطلاق من جديد وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج، والتوظيف والمستوى العام للأسعار[11].

وتلخيصاً لما سبق، نقول بأنه يمكن أن يحدث الاستقرار الاقتصادي الكلي عندما يكون الطلب الكلي متوازنا مع الناتج الكلي الممكن، فعدم التوازن يحدث اختلالا في الاستقرار سواء بالزيادة أم بالنقصان.

الإطار التطبيقي للدراسة:

ثالثا: سياسة الإنفاق العام خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014: بداية من السداسي الثاني لسنة 1999 دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة تزامنت مع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع من جديد. وهو ما انعكس على مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي كما سوف نرى لاحقا.

لقد شهدت هذه الفترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الذي يستند نظرياً إلى الرؤية الكينزية المتعلقة بالطلب الكلي الفعال التي مفادها أنه في حالة الركود وارتفاع معدل البطالة، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه إلى الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل.

وخلال هذه الفترة اعتمدت الجزائر ثلاثة برامج أساسية وهي كالتالي:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

1- محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد إلى غاية 2004 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، وأهم ما ميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، كما أن الإنفاق الاستثماري قد زاد بمعدل 20% مقارنة بسنة 2000 وكان التحدي بالنسبة إلى الحكومة هو كيفية إدارة هذا الإنفاق بفاعلية وليس في حجمه، الجدول الموالي يبين مجالات الاستثمار المستفيدة من هذا البرنامج [12].

الجدول رقم 01: توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب مجالات الاستثمار (2001 \2004)

القطاعات	ترخيصات البرنامج (مليار دينار جزائري)	الهيكلة
دعم الإصلاحات	47	%08.95
الفلاحة والصيد	65	%12.38
التنمية المحلية	113	%21.52
الأشغال الكبرى	210	%40,00
الموارد البشرية	90	%17,14
المجموع	525	%100

المصدر: مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002 ص 142.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مخطط الإنعاش قد ركز على القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على التنمية المحلية وعالم الريف، حيث استحوذت قطاعات الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والفلاحة والصيد لوحدها على ما يقارب 74% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، وقد وزعت تراخيص البرنامج على مدى أربع السنوات كما يلي:

الجدول رقم 02: توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي (%) حسب السنوات ومجالات الاستثمار 2001/2004.

	2001	2002	2003	2004	المجموع	نسبة المسطر
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	\	\	45.0	%8,47
الفلاحة والصيد	10,6	20,3	22.5	12.0	65.4	%12.46
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72,8	53.1	6.5	240.2	%45.75
الأشغال الكبرى	100,7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.10
المجموع	205,4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100
نسبة العمود	%39.12	%35.41	%21.70	%3.90	%100	

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2002.

يتضح مما سبق أن أكبر نسبة من هذه الاعتمادات كانت خلال سنة 2001 بـ 39,12 % و2002 بـ 35,4 % ينما أقل نسبة لها سنة 2000 بـ 3,90 %.

أهداف هذا البرنامج:

1- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع مع ضمان ديمومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- المساهمة في إنشاء مناصب شغل لا سيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن.

3- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال اتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال[13].

تقييم البرنامج: في دراسة للبنك العالمي[14] حول هذا البرنامج خلص إلى ما يلي:

1- دعم الإنعاش الاقتصادي لم يعكس نمواً اقتصادياً واضحاً ودائماً (متوسط النمو 1% سنوياً).

2- مناصب الشغل المستحدثة تميزت بالوقتية.

3- برنامج الواردات تزايدت بنسبة أكبر من الصادرات.

ب- سياسة الإنفاق الحكومي من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

أ- مضمون البرنامج: إن الوضعية المالية الجيدة للجزائر الناتجة عن الارتفاع المذهل لأسعار البترول، سمحت لها بالقيام ببرنامج استثماري – إنفاق عمومي- هام يمتد على مدى خمس سنوات (2005-2009) بغلاف إجمالي قدره 4203 مليار دج وهذا ما يعادل تقريباً 55 مليار دولار، يضاف إلى هذا برنامجان واحد خاص بالهضاب العليا والثاني خاص بالجنوب ليصبح المبلغ الإجمالي 8705 مليار دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار.

إن البرنامج الكلي لدعم النمو -55 مليار دولار- يعادل ما نسبته 57 % من الناتج المحلي الخام (PIB) سنة 2005 ومعامل الاستثمار العمومي المنتظر يفوق 10% من (PIB) خلال سنوات تنفيذ هذا البرنامج.

أهداف البرنامج: يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- تقديم الخدمة العمومية في أحسن الظروف.
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية.
- تحسين مستوى عيش الفرد.
- تنمية الموارد البشرية.
- دعم وتثبيت ديمومة النمو الاقتصادي.

وأخيراً جدير بالذكر أن برنامجا من هذا النوع والحجم سيطرح من دون شك إشكالية مدى استمرارية طبيعة الميزانية الحالية على المدى البعيد.

تقييم البرنامج: تعتبر سنة 2006 السنة الأولى لتنفيذ برنامج دعم النمو من خلال الميزانية السنوية التي كشفت عن حجم الأموال الموجهة إلى الاستثمار، حيث تجاوزت لأول مرة حاجز نفقات التسيير. والجدول التالي يبين حجم هذه النفقات وكيفية توزيعها على القطاعات.

الجدول رقم 03: يمثل تطور توزيع حجم الاستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج دعم النمو (2005-2009).

المجالات القطاعية	قيمة الاعتماد/ مليار دج	نسبة الاعتماد %
تحسين ظروف معيشة السكان	19085,5	% 45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	% 40,5
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203,9	% 4,8
تطوير التكنولوجيات الجديدة لإعلام والاتصال	50	%1,1
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	% 8
المجموع	4202,7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أفريل 2005 ص 9 وما بعدها.

تبين الأرقام السابقة الارتفاع الكبير لحجم المخصصات الاستثمارية التي بلغت 4202.7 مليار دينار (نحو 55 مليار دولار) وهي مبالغ تشكل البداية لتجاوز الطاقة الاستيعابية الوطنية للاستثمارات العامة بمدخلاتها. فمن الصعوبة بمكان التحكم في مخصصات سنوية تفوق 840 مليار دينار أي نحو 11 مليار دولار، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى صعوبة تنفيذها.

وبالعودة إلى النفقات العامة في ميزانية الدولة، يلاحظ التطور الهائل في نفقات التجهيز التي تضاعفت في حدود ثلاث مرات مقارنة بسنة 2004، وهي إشارة قوية تؤكد

رغبة السلطات في تحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقاً، وأيضاً خلال هذه السنة تم تسديد أكبر قسط من المديونية الخارجية بشكل مسبق[15].

كما توضح أيضاً حصيلة تنفيذ هذا البرنامج ما يلي:

– حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نموذجية لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005–2007.

– ساهم البرنامج في تخفيف البطالة حيث انتقلت من 17,7 %سنة 2004 إلى 10,3 %سنة 2009.

– تم إعادة التقييم للبرامج (سنة 2008) المعتمدة ولوحظ تأخر في الإنجاز (مبلغ 130 مليار دولار)[16].

جـ - برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014): يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أم الأهداف المراد تحقيقها، وقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار مقسمة إلى محورين، الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ156 مليار دولار والثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 130 مليار دولار.

أهداف البرنامج: يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

– تحسين التنمية البشرية.

– مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

– دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

– التنمية الصناعية.

– تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

– تطوير اقتصاد المعرفة.

الجدول التالي يوضح المجالات المعنية بهذا البرنامج:

الجدول رقم 04: توزيع حجم الاستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في البرنامج الخماسي الثاني 2014/2010.

القطاعات وفروعها	المبلغ مليار دج	النسبة
1-التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة.	10122	%49,5
2-المنشآت الأساسية: *الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ، المطارات. *النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات. *تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6448	%31,5
3-تحسين الخدمة العمومية: *العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	%8,16
4-التنمية الاقتصادية: • الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	%7,7
5- مكافحة البطالة	360	%1,6
6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1,2
المجموع:	20412	%100

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق II: قوائم برنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.

خصائص برنامج دعم النمو: نظراً إلى كون هذا البرنامج يتضمن مبلغا ماليا كبيرا وانطلاقاً من تقييم تنفيذ البرامج السابقة، فإنه تم وضع جملة من الترتيبات لتنفيذ هذا البرنامج ومنها:

– لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنته الدراسات الاقتصادية وتوفر الوعاء العقاري.

– موافقة صندوق التجهيزات العمومية إجبارية إذا تجاوز المبلغ 20 مليار دينار.

– كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين أنها ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

– تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.

– تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز، التمويل سيتم حصرياً من الموارد الوطنية ودون صندوق ضبط الموارد.

رابعا: أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الفترة (2001-2014):

يتضح تقييم أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال مؤشرات هذا الاستقرار وذلك بدراسة وضعية كل من معدل النمو خلال هذه الفترة وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية وهي العناصر المشكلة لما سمي بمربع كالدور.

وفي هذا الصدد، فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنفاق العمومي (الاستثماري) المعتمدة في الجزائر ما زالت تثير الكثير من الجدل الواسع بين الاقتصاديين والمحللين.

فالبعض يرى أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية من خلال هذه البرامج الاستثمارية، والدليل على ذلك هو التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بينما يرى البعض الآخر أن هذه النتائج ما هي إلا حالات ظرفية ولا تتصف بالديمومة لافتقارها إلى قاعدة اقتصادية صلبة ودائمة. وفي ما يلي سنعرض أهم هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 05: وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2015).

السنوات	معدل النمو %	معدل البطالة %	معدل التضخم%	رصيد ميزان المدفوعات م/دولار	النفقات العامة مليار دينار	نسبة نمو النفقات العامة
2001	3,0	27,3	4,2	6,2	1507,9	%0,03-
2002	5,6	25,7	1,4	3,6	1765,49	% 24
2003	7,2	23,7	2,6	7,4	1929,4	% 09
2004	4,3	17,7	3,6	9,2	1920,0	% 12
2005	5,9	15,3	1,6	16,9	2302,9	% 12
2006	1,7	12,3	2,5	17,7	3555,3	% 34
2007	3,4	13,8	3,7	29,55	3946,6	% 11
2008	2,0	11,3	4,8	37,0	4882,1	% 23
2009	1,7	10,2	5,7	3,9	5474,5	% 12
2010	3,6	10,0	4,3	14,6	6468,7	% 18
2011	2,6	10,0	4,5	26,3	8272,4	% 27
2012	2,5	9,7	8,89	22,2	7745,5	% 0,06-
2013	2,8	9,3	3,25	10,8	6879,8	%0,11-
2014	3,7	9,0	2,8	4,75	7656,1	%11
2015*	3,8	10,6	5,13	14,39-	8753,6	%14

المصدر: تجميع الباحث بناءً على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). *إلى غاية سبتمبر 2015

الشكل رقم:01 تمثيل بياني للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015

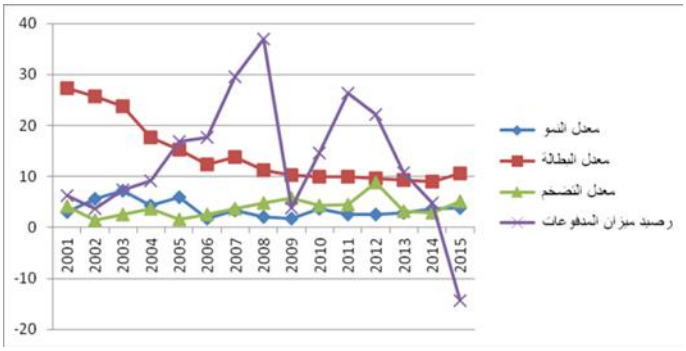

المصدر: معطيات الجدول رقم 05 أعلاه.

أ- تطور الإنفاق العمومي:

لقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة ابتداء من سنة 1999 وذلك راجع إلى تحسين مداخيل المحروقات (ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية)، بحيث ارتفعت نسبة الزيادة من -0,03% سنة 2001 إلى 12 % سنة 2004 لتسجل نفس النسبة 12 % سنة 2009 ثم ارتفعت هذه النسبة لتسجل أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة وهو 27 % سنة 2011. وأخيراً، انخفضت إلى 11% سنة 2014. وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي المشار إليها سابقاً. وقد استمر المنحى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015 وهذا رغم بوادر أزمة في أسعار البترول بدءًا من السداسي الثاني لسنة 2014.

ب: وضعية النمو الاقتصادي:

يمثل الجدول والشكل التاليان العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حيث يتضح لنا من خلال هذه المعطيات العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي، حيث إن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو خلال الفترة 2001-2004 نسبة 5,02 % وخلال الفترة 2005-2009 بلغ 2,94 % ثم خلال الفترة 2010-2014 كان 3,04% وهو نفس المعدل تقريبا (3.8 %) الذي سجل إلى غاية سبتمبر من سنة 2015.

الجدول رقم 06 تطور النفقات العامة والناتج المحلي للفترة2001-2015(م.دينار)

السنوات	نفقات عامة	الناتج المحلي الخام
2001	1507,9	4227,1
2003	1929,4	5252,3
2005	2302,9	7564,6
2007	3946,6	9408,3
2008	4882,1	11077,1
2009	5474,5	10006,8
2010	6468,7	12034,4
2011	8272,4	14481
2012	7745,5	15843
2013	6879,8	16569
2014	7656,1	18390
2015*	8753,6	18255,5

المصدر:- قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات2001 إلى 2015 - الديوان الوطني للإحصائيات (ons).

*إلى غاية سبتمبر 2015

الشكل رقم 02 يمثل تطور النفقات العامة والناتج المحلي للفترة 2001-2015

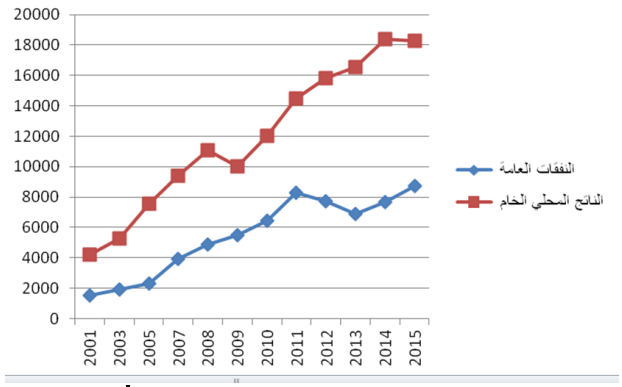

المصدر: معطيات الجدول رقم 06.

وفي هذا الإطار تتأكد النظرية الكينزية التي تنطلق من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي.

جـ- وضعية معدلات التضخم: نحاول من خلال هذا العنصر إبراز العلاقة الموجودة بين حجم الإنفاق العمومي ومعدلات التضخم خلال فترة الإنعاش الاقتصادي. والجدول التالي يبين تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم: 07 تطور معدلات التضخم والنفقات العامة خلال الفترة 2001- 2015.

السنوات	معدل التضخم%	النفقات العامة*
2001	4,2	1507,9
2003	2,6	1929,4
2005	1,6	2302,9
2007	3,7	3946,6
2009	5,7	5474,5
2010	4,3	6468,7
2011	4,52	8272,4
2012	8,89	7745,5
2013	3,25	6879,8
2014	2,8	7656,1
2015*	5.13	8753.6

مليارديناربإلى غاية سبتمبر 2015

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2015.- وزارة المالية.- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم:03 تمثيل بياني لمعدل التضخم خلال الفترة 2001-2015.

المصدر: معطيات الجدول رقم 07 أعلاه.

يلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعاً مستمراً وهذا يتزامن مع التوسع في الإنفاق العمومي، حيث إن معدل التضخم قد كان 4.2 % سنة 2001 لينخفض إلى 1.6% سنة 2005 ثم ارتفع إلى 8.89% كحد أقصى سنة 2012 ثم انخفض من جديد إلى 2.8 % سنة 2014 لكنه بلغ نسبة 5.13 % إلى غاية سبتمبر من سنة 2015 (توقعات مشروع قانون المالية لذات السنة كانت في حدود 3 %) وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن التوسع في الإنفاق العمومي إثر تفعيل حركية الاستثمار ورفع الأجور (إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل).

د- البطالة:

يبين كينز أنه في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن، فإن الزيادة في الطلب الكلي –حالة التوسع في الإنفاق العمومي– تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي وحجم العمالة.

الجدول والشكل المواليان يبينان تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 08: يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001-2015

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015**
معدل البطالة	27,3	23,7	15,4	13,3	10,2	10	10	9,7	9,3	9.0	10.6
النفقات العامة*	1507,9	1929,4	2302,9	3946,6	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1	8753.6

*مليار دينار**إلى غاية سبتمبر 2015

المصدر: قوانين المالية الاولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2015.- وزارة المالية.-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم 04: تمثيل بياني لتطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2015

المصدر: معطيات الجدول رقم 08 أعلاه.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل البطالة عرف انخفاضاً حقيقياً فمن 27.3 % سنة 2001 انخفض إلى 13.3 % سنة 2005 ثم إلى 10.0 %سنة 2010 ليصبح سنة 2014 في حدود 9.0 % وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الاستثمارية المشار إليها سابقا، غير أنه ما يميز هذه المناصب هو كون أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية من جهة ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذو طابع مؤقت، كما أن هذا المعدل بدأ في الارتفاع (10.6%) مع بداية سنة 2015 وهذا ما يؤكد عدم وجود استراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنويا.

و- توازن ميزان المدفوعات (مؤشر التوازن الخارجي):

من المعروف أن أهمية ميزان المدفوعات تتلخص في كونه وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي.

ويمكن تتبع تطور الرصيد الإجمال لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم 09:تطور رصيد ميزان المدفوعات الدولية خلال الفترة 2001-2015

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015***
رصيد ميزان المدفوعات *	6,2	7,4	16,9	29,55	3,9	14,6	26,3	22,2	10,8	4,75	-14.39
النفقات العامة **	1507,9	1929,4	2302,9	3946,6	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1	8753.6

*مليار دولار ** مليار دينار ***إلى غاية سبتمبر 2015

المصدر: قوانين المالية الأولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2015.- بنك الجزائر. -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم 05: تمثيل بياني لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2001-2015

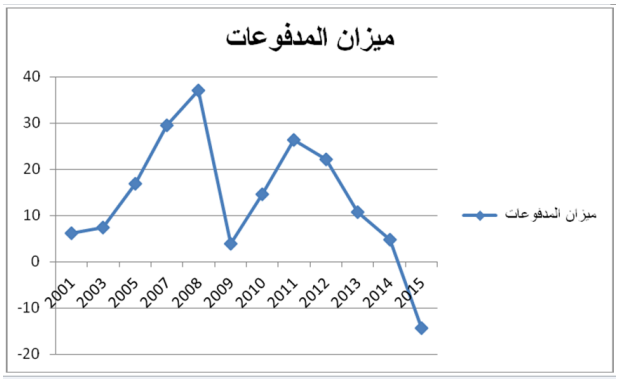

المصدر: معطيات الجدول رقم 09 أعلاه.

من خلال معطيات الجدول المبين أعلاه وتمثيلها البياني يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تذبذباً واضحا خلال الفترة 2001-2014 بالرغم من أن رصيد هذا الميزان عرف منحى تصاعديا، فمن رصيد موجب بمقدار 6.2 مليار دولار سنة 2001 الى37.0 مليار دولار سنة 2008 ثم انخفض إلى 3.9 مليار دولار سنة 2008 وهذا الارتفاع والانخفاض راجع أساساً إلى عدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأخيرا انخفض هذا الرصيد "إلى 4.7 ملايير دولار إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2014، وهذا الانخفاض راجع من جهة إلى تدني أسعار البترول ومن جهة أخرى إلى

الارتفاع المستمر في فاتورة الاستيراد. ذلك أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لم تساير حجم الإنفاق المعتمد خلال هذه الفترة، بالرغم من أن عبء المديونية الخارجية تم التخلص منه منذ سنة 2006.

لكن أهم ملاحظة يمكن ذكرها هنا هي أن هذا الرصيد أصبح سالبا (-14.39مليار دولار) خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015 بفعل التراجع الرهيب في أسعار البترول حيث وصل في بعض الفترات إلى حد 44 دولار للبرميل الواحد وهو تهديد خطير للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يتطلب التدخل السريع من قبل السلطات العمومية قصد وضع خطة بديلة وهذا على الأقل من خلال قانون المالية لسنة 2016.

خلاصة:

من خلال تحليلنا لأثر سياسة الإنفاق العمومي على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2015 خلصنا إلى النتائج التالية:

أولاً: في ما يخص سياسة الإنفاق العمومي:

- تزايد النفقات العمومية بشكل مستمر يفوق بكثير نسبة تزايد الإيرادات العامة خاصة خلال الفترة (2001-2015) نتيجة تطبيق برامج استثمارية ذات أغلفة مالية كبيرة، مع الإشارة إلى تراجع حجم نفقات التسيير لسنة 2015 كمؤشر عن بداية إعادة النظر في الإنفاق العمومي.

- هناك ضرورة لترشيد الإنفاق العام وذلك عن طريق تعزيز عناصر التخطيط، الرقابة والجدوى.

- ضرورة مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عند إعداد مثل هذه البرامج الإنفاقية.

- البحث عن فعالية أفضل في قطاعات الإنفاق الاستثماري العمومي بالتركيز على القطاعات التي بإمكانها المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

- ضرورة إيجاد آلية للمتابعة والتقييم في ما يخص تنفيذ هذه البرامج الإنفاقية.

ثانيا: في ما يخص الاستقرار الاقتصادي الكلي:

- فبالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على الارتفاع المستمر لمعدل النمو الاقتصادي (معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة).

-عدم وجود آليات تسمح بالتقييم المستمر لهذه البرامج من حيث قياس فعاليتها وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي

- أما في ما يخص معدلات البطالة فقد تمكنت الجزائر من تخفيضها إلى الثلث تقريباً مقارنة بما كانت عليه مع نهاية فترة التسعينيات، لكن ما يعاب على مناصب الشغل المستحدثة كون جزء معتبر منها يتصف بكونه مؤقتا أو ظرفيا.

- أما معدلات التضخم، فقد تميزت بالتذبذب نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة وعدم التحكم في الكتلة النقدية المطروحة في الاقتصاد الوطني، وهي مرشحة للارتفاع خلال سنة 2016 في ظل الظرف الاقتصادي السائد.

- أما في التوازن الخارجي، فإن رصيد ميزان المدفوعات عرف تحسناً كبيراً خلال هذه الفترة (الميزان التجاري كان إيجابياً في كثير من الأحيان) لكن ما يلاحظ أنه في آخر فترة الدراسة هناك ارتفاع لافت للانتباه لحجم الواردات وقد يكون السبب هو قلة العرض الكلي – عدم مرونة الجهاز الإنتاجي – أمام زيادة الطلب الكلي، فكان اللجوء إلى الاستيراد. وهذا ما يفسر تراجع رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2014 ليبلغ المنطقة الحمراء (-14.39 مليار دولار خلال تسعة الأشهر الأولى لسنة 2015. فمما سبق، يمكن القول إن سياسة الإنفاق العمومي قد أدت إلى إحداث نوع من الاستقرار الاقتصادي الكلي، لكن قد يكون هذا الاستقرار مؤقتاً أو ظرفياً، وذلك لاعتماد الجزائر على

مداخيل المحروقات في تمويل المشاريع الاستثمارية، هذه المداخيل المرتبطة بسعر البترول الذي يعتبر عاملا خارجيا لا يمكن التحكم فيه.

وعليه، يتضح أن السلطات العمومية حاولت –خلال فترة الدراسة – استعمال سياسة الإنفاق العمومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويظهر ذلك من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، لكن رغم هذا، إلا أن الاقتصاد الجزائري ورغم الوفرة المالية التي ميزت هذه الفترة (هذه المؤشرات بدأت في التراجع مع نهاية 2014 وبداية 2015 نتيجة انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية) إلا أنه لم يحقق النمو الاقتصادي الدائم المستقر. وذلك لعدم قدرته على التخلص من الطبيعة الريعية المسيطرة عليه، وهذا هو التحدي المطروح حالياً أمام صانعي ومقرري السياسة العامة للبلد. وهذا ما يتضح من خلال ملامح السياسة الاقتصادية المعتمدة بداية من سنة 2016 وذلك بالنظر إلى الإجراءات غير المسبوقة التي تضمنها قانون المالية لذات السنة.

المراجع:

1- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 24.

2- صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة 2005، ص 13،12..

3- وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان،2010،ص 100.

4- وليد عبد الحميد عايب، ص35،مرجع سابق.

5- أ.شيبي عبد الرحيم، أ.د. بن بوزيان محمد، أ.شكوري سيدي محمد، الأثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر –دراسة تطبيقية – جامعة أبر بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،ص.8

6- عبد المجيد قدي، ص 24، مرجع سابق.

7- د.سوزي عدلي ناشد – المالية العامة – منشورات الحلبي الحقوقية – طبعة أولى 2006، ص .27

8- قروف محمد كريم– تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر (2001-2012) بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمار العام وانعكاستها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي بجامعة سطيف – الجزائر- 2013، ص.5

9- وليد عبد الحميد عايب،2010،ص 60، مرجع سابق.

10--جيمس جوراتني، ريجارداستروب، الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، العربية السعودية، 1988، ص .195

11- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد (نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية) ديوان المطبوعات الجامعية،2011 ص .13

12- وليد عبد الحميد عايب، ص 230، مرجع سابق.

13- تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – الواقع والآفاق- دار الخلدونية للنشر التوزيع، 2011،ص 216.

14- البنك العالمي تقرير سنة .2004

15- تومي عبد الرحمان، ص 264، مرجع سابق.

16- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العام وانعكاستها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، بجامعة سطيف، الجزائر، 2013،ص15.

Documents et rapports: La Banque momdiale: une revue des depenses publiques en Algerie ,rapport N°= 36270 du 15/08/2005

Sites internet:

www.banK- of- algeria.dz

www.ons.dz

www.minef.gov.fr

www.ANDI.dz

المجتمع المدني ودوره في تحسين الخدمة العمومية وتحقيق التنمية المحلية

عـــادل بونقاب
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج

الملخص:

تضطلع الإدارة المحلية، باعتبارها السلطة التنفيذية على المستوى المحلي، بمهمة تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وتجسيد التنمية المحلية. في هذا الصدد، يرى الكثير من الباحثين أنه لا يمكن لهذه الأخيرة تأدية مهامها على أحسن وجه دون إشراك مختلف مكونات مجتمعها المحلي وأهم الفاعلين فيه؛ لاسيما مؤسسات المجتمع المدني على أساس أنهم الأدرى باحتياجاتهم وخصوصيات مجتمعاتهم المحلية.

بناء على ما سبق، سيتم من خلال هذه الورقة البحثية تحديد دور مشاركة المجتمع المدني في تحسين خدمات الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية، كما سيتم عرض نموذج لجمعية محلية تعمل من أجل تجسيد مشاريع تنموية لصالح الطبقات الهشة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، المجتمع المدني، إشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية.

Abstract

The local management function, as an executive authority at the local level, is providing public services to the citizens and the embodiment of local development. Accordingly, many researchers believe that it can't fulfill its functions in best way without involving of the various components of its community and the most important actors in it, in particular, civil society institutions on the basis that they are aware of their needs and the specificities of their communities. Based on the foregoing, this research paper will identifying the role of civil society participation in improving local administration services and local development, and we will presenting a model of a local association works to promote development projects for the benefit of the fragile classes in the society.

Key words: local administration, civil society, the involvement of civil society in local development.

مقدمـــة

لقـد اتسـع دور الدولـة وازدادت مهامهـا، وصـار لزامـا عليهـا التخلـي عـن الأسـلوب المركـزي فـي التسـيير، والاعتمـاد علـى أسـلوب اللامركزيـة وتفـويض الجماعـات المحليـة مهـام القيـام بأعبـاء التنميـة بأقاليمهـا مـن أجـل التكفـل بحاجيـات السـكان المحليـين والسـهر علـى تـوفير الخـدمات التـي يحتاجون إليها وتقديمها على أحسن وجه.

كمـا أن الجماعـات المحليـة لا يمكنهـا القيـام بأعبـاء التنميـة لوحـدها، لضـعف مردوديـة أدائهـا وقلـة مواردهـا الماليـة والبشـرية وضـعف كفاءتهـا، لـذا لا بـد لهـا مـن العمـل علـى إشـراك مختلـف أطـراف المجتمـع المحلـي وبـالأخص مؤسسـات المجتمـع المـدني فـي العملية التنموية

علـى ضـوء مـا سـبق، نطـرح الإشـكالية التاليـة: مـا هـو دور المجتمـع المـدني فـي مسـاندة الجماعـات المحلية وتحقيق التنمية المحلية؟

ولمعالجـة هـذه الإشـكالية سـيتم التطـرق إلـى المحاور الرئيسية التالية:

1- ماهية الادارة المحلية؛

2-ماهية المجتمع المدني؛

3-دور المجتمع المدني في تحسين خدمات الإدارة المحلية والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية؛

4- دور المجتمع المدني في تحسين خدمات الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر؛

5- نموذج جمعية الغيث الخيرية ومساهمتها في تجسيد التنمية المحلية.

1. ماهية الادارة المحلية

1.1 مفهوم الإدارة المحلية

الإدارة المحلية هي: "عملية توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة من مجموع سكان الوحدة الإقليمية، الذي يعطي لها سلطة البت والتصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين، تحت رقابة السلطة المركزية"[1]

وتعرف على أنها: "نظام يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له أي إن نظام الإدارة المحلية الذي لا يزيد عن كونه جزءا من الجهاز الإداري للدولة، بمعنى أنه جزء من السلطة التنفيذية، يعمل في حدود الضوابط التي يقررها قانون إنشائه، الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة، وبالتالي يكون للسلطة التشريعية حق تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها وزيادة الموارد المحلية أو تقليلها، وتمديد الاستقلال المحلي أو تقليصه بل من حقها أن تلغي النظام كله إذا كان الدستور يسمح بذلك"[2].

2.1 أسس قيام نظام الإدارة المحلية

يهدف نظام اللامركزية في الإدارة المحلية إلى إشراك الجهود الشعبية وتحملها قسطا من المسؤولية وتفجير طاقات أفراد المجتمع لتجسيد التنمية المحلية الشاملة، لذلك، فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على أساسين رئيسيين هما[3]:

– مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة.

– مبدأ اللامركزية: أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى الهيئات المستقلة عن الهيئات المركزية.

3.1 أهمية وأهداف نظام الإدارة المحلية

يكتسي نظام الإدارة المحلية أهمية بالغة لكونه يسمح بالمحافظة على القيم التقليدية الموروثة بالمجتمع، ويسهل حكم الأعداد الكبيرة من السكان، مع الإلمام بكامل متطلباتهم واحتياجاتهم ورغباتهم وظروفهم المحلية، وإدارة جميع الأنشطة، وتقديم كل الخدمات، الأمر الذي يتعذر على السلطة المركزية القيام به لوحدها.[4]

ومن أبرز أهداف هذا النظام:[5]

– إن تعقد المجتمعات السكنية، وتعدد مشاكلها أدى إلى ضرورة تقسيم العمل بين المحليات والحكومة المركزية، بما يمكن من تجسيد أداء وظيفة الدولة وتحقيق أهداف خطة التنمية؛

– تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات، وعلى جميع المستويات، بهدف الوصول إلى الرفاه العام للمجتمع المحلي؛

– ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير؛

– ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.

4.1 مميزات الإدارة المحلية

تتميز الإدارة المحلية بما يلي:[6]

– **الشخصية المعنوية:** ويعني ذلك أن الوحدة الإقليمية تتمتع بشخصية قانونية أو بالأحرى تملك أهلية الحصول على حقوق والالتزام بأداء واجبات، بمعنى أنه شخص إداري مستقل في مجال تسيير أمواله تحت رقابة الدولة ووصايتها.

– **الاستقلال:** يتضمن منح أعضاء الهيئات المحلية جزءا من الحرية بما يسهل لهم أداء مهامهم، وهو استقلال نسبي لا يشكل خطرا على السيادة الوطنية للدولة، تحدده تشريعات قانونية تصدر في الدولة.

– **الوصاية الإدارية:** يقصد بها مجموع السلطات التي يخولها القانون للسلطة المركزية قصد مراقبة نشاط الهيئات المحلية بهدف منع أي انحراف، أو تخاذل، أو إساءة للمصلحة العامة وهي ميزة تدعم صفة الاستقلال النسبي سابق الذكر، وقد تكون هذه الوصاية على الوكلاء أو الأجهزة، كما قد تكون على الأعمال.

– **اللامركزية الإقليمية:** تعني سلسلة من المجموعات الاعتبارية (كالولاية والبلدية في الجزائر)، تتميز باختصاصات خاصة، وتتمتع باستقلال عضوي ووظيفي عن السلطة المركزية.

2. مامية المجتمع المدني

1.2 مفهوم المجتمع المدني

يعرف المجتمع المدني على أنه: "نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي، والتفاهم والاختلاف، والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها"[7].

وطبقا لتعريف مذكرة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي فإن: "المجتمع المدني هو نتاج التطورات العالمية الجديدة، التي أدت إلى التوسع في الدور الخدمي والخيري للمنظمات غير الحكومية، وهي تمثل آلية لتطوير المواطنين وتنظيمهم، من أجل المشاركة الواعية والفاعلة في العملية الإنمائية، وفي تطوير الوعي السياسي والبيئي والثقافي..."[8]

2.2 عناصر المجتمع المدني

المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من الهيئات والتنظيمات والروابط التي ينتمي إليها الأفراد طواعية برغبتهم الذاتية، وهذه الهيئات متنوعة ومتعددة تمس كل مجالات المجتمع، كل منها يسعى لتحقيق أهدافه التي سبق تحديدها عند التأسيس، وتتمثل هذه الهيئات – حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– في كل من:[9]

منظمات المجتمعات المحلية، المجموعات البيئية ومراكز البحث، التكتلات الدينية، الحركات الشعبية الأهلية، النقابات العمالية، مجموعات الشعوب الأصلية، والمنظمات الخيرية...

3.2 وظائف المجتمع المدني

إن من أبرز وظائف المجتمع المدني نذكر:[10]

- **تجميع المصالح:** من خلال بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها؛

- **وظيفة حسم وحل الصراعات:** حل معظم النزاعات الداخلية بين الأعضاء بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وتقوية أسس التضامن الجماعي وإدارة الصراع بوسائل سلمية؛

- **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** بمعنى المقدرة على توفير الفرص لممارسة أنشطة تؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها؛

- **إفراز القيادات الجديدة:** إعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية، تبدأ بالمؤسسات وتعتبر مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة، حيث تكتشف القدرات من خلال النشاط الجماعي وتتولى مسؤوليات قيادية في المجتمعات المحلية والقومية في ما بعد؛

- **إشاعة ثقافة العمل التطوعي:** احترام قيم العمل التطوعي، العمل الجماعي، الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية والتسامح، وقيم الاحترام؛

- **تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:** أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض؛

- **تحقيق الديموقراطية:** توفير قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام، وفي المجال السياسي، كما تعد إرادة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية؛

- **التنشئة الاجتماعية والسياسية:** الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرس القيم والمبادئ في نفوس الأفراد؛

- **الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:** على رأس تلك الحاجات حقوق الإنسان، حرية التعبير والتجميع والتنظيم وتأسيس الجمعيات؛

- **الوساطة والتوفيق:** توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة؛

- **التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:** قنوات مفتوحة لعرض الآراء ووجهات النظر بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن المطالب بأسلوب منظم وبطريقة سليمة؛

- **ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:** تحرك المجتمع المدني بشغل الفراغ الذي يحدث بانسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي تؤديها، أو في حالة حدوث غزو أو احتلال أجنبي أو حرب أهلية؛

- **توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:** وذلك بتقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع؛

- **تحقيق التكامل الاجتماعي:** تبرز أهمية هذه الوظيفة عند ضعف أو ضيق منافذ التعبير عن الرأي أمام الناس، بحيث يفقدون القدرة على التأثير في القرارات السياسية التي تمس حياتهم بشكل مباشر؛

- **تحقيق التنمية الشاملة:** تتضمن التركيز على التنمية بالمشاركة، على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها قد تم فرضها من جانب الحكومة على المواطنين دون إشراكهم فيها، كما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح، وتبرز أهمية المجتمع المدني من خلال منظمات تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والبشرية وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور.

3. دور المجتمع المدني والمواطنين في تحسين خدمات الإدارة المحلية والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية

1.3 دور المجتمع المدني في تحسين الخدمات الإدارية وتحقيق التنمية المحلية

إن فسح المجال للمجتمع المدني وإشراكه في صنع القرار المحلي وفي تنفيذه يقوده إلى:[11]

- **توفير الخدمات:** ونعني بها المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود (الجمعيات، الهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة)، وتجدر الإشارة بالذكر إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.

- **المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية:** وفي هذا المجال للمجتمع المدني دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

- **المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي:** من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها ولتحقيق أهدافه يقوم هذا النوع من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ الاستراتيجيات التالية:

- **الرصد والمراقبة:** إن حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو كذلك حق من حقوق المواطن ويساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة وبالتالي الاطلاع على سبل تنفيذها وعلى نتائجها؛

- **تطوير الأطر القانونية ذات الشأن:** حيث إن التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه، بالإضافة إلى القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة وبالتالي لا بد من إصدار القوانين التي تكفل هذا الحق، وآليات تنفيذه للمساهمة في تحقيق التنمية إضافة إلى التشريعات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- **المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر وللأفراد.**

2.3 دور المواطن في تحسين الخدمات الإدارية وتحقيق التنمية المحلية

يشير الواقع إلى صعوبة تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية بالاعتماد فقط على الأجهزة الحكومية أو الاعتماد على إمكانية الإدارة المحلية بمفردها، وعلى إثر ذلك يفترض أن تكون المشاركة عقيدة وأساس التنمية المحلية من خلال المواطن الصالح من أجل تحقيق العديد من الأهداف، نذكر منها:[12]

– تحسين فعاليات المشروعات بتحقيق أهدافها والوصول إلى توافق أفضل بين أهداف المشروع واحتياجات المنتفعين؛

– تخفيض تكاليف برامج التنمية المحلية بالمشاركة الشعبية والدعم لها؛

– تنمية القدرة السياسية للمواطنين المحليين وحريتهم في المبادرة بالعمل؛

– تطوير القدرة التنظيمية للمواطنين المحليين؛

– الإسهام في إدراك المواطنين المحليين للإمكانيات المادية والتقنية المتاحة لعملية التنمية المحلية؛

– تدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية لدى المواطن؛

– تنمية الإحساس بالمسؤولية والانتماء لدى المواطنين والقضاء على القيم السلبية والانعزالية في المجتمع؛

– الإسراع في إحداث التغييرات المطلوبة في اتجاهات المواطنين وسلوكهم؛

– رفع كفاءة الجهاز الإداري بالإدارة المحلية من خلال اتسام القرارات الإدارية بالواقعية نتيجة التقريب بين المتخذين للقرار والمستفيدين من هذا القرار.

4. دور مشاركة المجتمع المدني والمواطنين في تحسين خدمات الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

سنتطرق في هذا المحور وقبل الحديث عن المجتمع المدني بالجزائر إلى واقع الإدارة المحلية بالجزائر ثم إلى واقع المجتمع المدني ومدى مساهمته في تقديم الخدمة العمومية.

1.4 واقع الإدارة المحلية في الجزائر

1.1.4 الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية

إن اللامركزية هي الأسلوب الأمثل الذي يسمح بتوزيع المهام بين الدولة والجماعات المحلية، إلا أنه في الجزائر ما يمكن ملاحظته على أرض الواقع هو احتكار السلطات المركزية لعملية صنع القرار، الأمر الذي أدى إلى تقليص دور الجماعات المحلية بشكل واضح وتهميشها في عملية صنع القرار، وتبرز المركزية الشديدة من خلال عمليات التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية، كالمشاريع الوطنية الكبرى التي تفرض الإدارة المركزية تجسيدها على إقليم ولاية معنية، وكذا المخططات البلدية للتنمية التي يحدد محتواها على المستوى المركزي، مما أفقدها أهميتها وأفرغها من محتواها.

كما أن الجماعات المحلية متأثرة بقوة تدرج الهياكل الإدارية، حيث لا يتم تصرف البلدية إلا بالأوامر الفوقية من طرف الولاية التي بدورها تنتظر الوزارة الوصية التي هي الأخرى مرتبطة ببرنامج الحكومة، الأمر الذي يأخذ وقتا طويلا في الإجراءات المعقدة، إضافة إلى هذا نلاحظ نقص المرونة حيث يتم الالتزام بحرفية القوانين أكثر من الاهتمام بفاعلية الأداء والاختلاف في فهم النصوص والإجراءات من قبل المنفذين، كما أن تسيير الإدارة المحلية يعتمد على مواثيق ودساتير متعددة ونصوص قانونية لا متناهية لا يكاد يطبق الواحد منها حتى يتم استبداله بآخر[13].

إن القوانين الحالية التي تحكم الجماعات المحلية خففت من سلطة الوالي على حساب توسيع صلاحيات المجلس الولائي، إلا أن هذا الأخير لا يزال يلعب دورا هاما باعتباره المنفذ لقرارات المجلس الولائي[14]، وبخصوص وصاية هذا الأخير على المجالس البلدية التابعة إلى إقليم الولاية، فإنه بإمكانه إلغاء قرارات المجلس البلدي أو تعليق تنفيذها مؤقتا[15]، ويمكن للوالي اتخاذ كل الإجراءات الخاصة بالحفاظ على الأمن والسلامة العمومية بالنسبة إلى بلديات الولاية[16]، ويمكن له أن يحل محل رؤساء البلديات بموجب قرار معلل لممارسة السلطات المقررة بهذا الصدد في حالة تهديد النظام العام لبلديتين أو أكثر[17]، كما أن مداولات المجالس الشعبية البلدية تودع لدى الولاية وتصبح هذه المداولة قابلة للتنفيذ بعد واحد وعشرين يوما من تاريخ إيداعها، باستثناء المداولات المتعلقة بالميزانيات والحسابات، قبول الهبات والوصايا الأجنبية، اتفاقيات التوأمة والتنازل عن الأملاك العقارية الخاصة بالبلدية، التي تتطلب المصادقة عليها من طرف الوالي[18].

في حالة حل المجلس الشعبي البلدي يعين الوالي خلال عشرة أيام الموالية متصرفا ومساعدين – عند الاقتضاء – لتسيير شؤون البلدية.[19]

يمكن للوالي أن يحل محل المجلس الشعبي البلدي في مجال الحفاظ على الأمن والنظافة والسكينة العمومية وديمومة المرفق العام في حالة عدم قيام السلطات البلدية بذلك، أو في المصادقة على الميزانية وتنفيذها عند حدوث اختلال بالمجلس يحول دون التصويت عليها.[20]

كما يحل الوالي أيضا محل رئيس المجلس البلدي في حالة امتناع هذا الأخير عن اتخاذ القرارات الموكلة إليه بمقتضى القوانين والتنظيمات بعدما تنتهي المدة المحددة في الإعذار الموجه إليه.[21]

إن الوالي هو ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة، بمعنى أنه ممثل كل وزير من الوزراء، في هذا الشأن يقوم بالتنسيق ومراقبة نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاع النشاط في الولاية باستثناء العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، وعاء جمع الضرائب وتحصيلها، الرقابة المالية، إدارة الجمارك، مفتشية العمل ومفتشية الوظيفة العمومية، بالإضافة إلى المصالح التي يتجاوز نشاطها طبيعة أو خصوصية الولاية.[22]

ما يزيد تكريس المركزية هو ممارسة رئيس الدائرة لوصاية معتبرة على كل بلدية عدد سكانها أقل من 50 ألف ساكن، ويصادق على مداولات المجلس الشعبي البلدي الخاصة بالميزانية، ويحدد بعض الضرائب البلدية ويبرم العقود الإدارية، كما يقدم آراءه في كل مداولات المجالس البلدية التي تحتاج إلى مصادقة الوالي، إضافة إلى سهره على تسيير الانتخابات[23].

2.1.4 ضعف قدرة الإدارة المحلية على التخطيط التنموي

يمكن تلخيص المعوقات التي تؤدي إلى ضعف الإدارة المحلية في عملية التخطيط التنموي في العناصر التالية:[24]

- عدم توفر كوادر متخصصة في مجال التخطيط التنموي بالإضافة إلى نقص المستوى التعليمي لرؤساء المصالح وأعضاء الهيئات التنفيذية المكونين للإدارة المحلية.
- قلة الاعتماد على المعايير العلمية أثناء تحديد الاحتياجات ووضع البرامج التنموية.
- نقص المعلومات والاحصائيات عن الموارد المحلية والاعتماد على التخطيط العشوائي الذي يؤدي إلى هدر وضياع للجهود والموارد المادية والمعنوية.
- عدم إجراء بحوث ودراسات كافية قبل البدء في وضع الخطط التنموية، مما ينعكس سلبا على نجاعة هذه الخطط.
- كثرة الإجراءات والتعقيدات الإدارية بالإضافة إلى اتباع نمط بيروقراطي في تسيير الإدارة المحلية الأمر الذي يقتل الإبداع والمبادرة.
- الانحياز في إعداد الخطط التنموية إلى الميولات الشخصية والجهوية، الذي يؤدي إلى اللاتوازن الجهوي وينمي الفوارق التنموية.
- ممارسة الضغوطات من طرف الهيئات الوصية لاعتبارات سياسية أو شخصية مصلحية يؤدي إلى فشل البرامج التنموية.

3.1.4 ضعف الموارد البشرية للإدارات المحلية

إن وضعية الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية (خاصة البلديات) سيئة وهذا نظرا إلى سياسة التوظيف المحلي التي لم تأخذ بعين الاعتبار المستوى التأهيلي للموظفين إضافة إلى ضعف الموارد، مما أثر سلبا على نشاطاتها التنموية. كما تتميز الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية بخاصيتين أساسيتين يتمثلان في التضخم الكمي والنقص النوعي[25].

إن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال ركز بالدرجة الأولى على سد الفراغ مهملا شروط الكفاءة، فرغم التضخم الكمي للعمال في الجماعات المحلية تبقى هذه الأخيرة في حاجة إلى موظفين مؤهلين ومختصين للقيام بالمهام المنوطة بهم، التي هي في تطور مستمر، كما أن التأطير على المستوى المحلي يعاني من الإهمال بسبب قلة التكوين والتدريب من جهة وعدم الانضباط في تحسين برامج الترقية من جهة أخرى.[26]

أمام هذه العمالة غير المؤهلة تم ترقية البعض منهم إلى مناصب عليا، الأمر الذي أدى بهم إلى توجيه اهتمامهم نحو الحفاظ على مراكزهم ونفوذهم، إضافة إلى تحول العلاقة القائمة بين أفراد التنظيم إلى علاقة مبنية على الولاء، خاصة للمسؤول المباشر وأصحاب النفوذ داخل وخارج البلدية، من أجل الحصول على الامتيازات والمصالح وتدعيم مراكزها داخل التنظيم كما نجد في بعض الأحيان أن التشريعات والمراسيم الصادرة أكبر من القدرة البشرية للجماعات المحلية.[27]

كما يلاحظ ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن التي تعد أحد المعوقات الأساسية في وجه تحقيق سياسات التنمية المحلية والحضرية. ويتجلى هذا من خلال غياب الإعلام، الأمر الذي جعل المواطن في معزل تام عن الإدارة، إضافة إلى عدم توفره على بنك للمعلومات على مستوى الجماعات المحلية وعدم فاعلية الموظفين وتهربهم من تقديم المعلومات وتوجيه المواطن، مما يجعل هذا الأخير لا يعرف من أين يحصل على المعلومات التي يحتاجها ولا بمن يتصل، الأمر الذي يؤدي إلى القطيعة مع الإدارة وعدم الثقة بها، مما ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي عموما وعلى الاستثمار بوجه الخصوص، لأن حركية وفاعلية النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي تتطلب علاقة قوية بين الإدارة والمواطن وثقة متبادلة.

المجتمع المدني في الجزائر ودوره في الخدمة المحلية.

2.4 إشراك المجتمع المدني في خدمات الإدارة المحلية بالجزائر

1.2.4 واقع المجتمع المدني في الجزائر والتحديات التي تواجهه

تواجه مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر جملة من التحديات على رأسها محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا العديد من الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه العمل الجمعوي بالإضافة إلى مواجهته لمشكلة قلة الموارد وانعكاسات ذلك على استقلاليته عند مزاولته نشاطاته.

تعد الموارد التي تملكها مؤسسات المجتمع المدني المحرك الأساسي لقيامها بأدوارها المختلفة، وإدارة علاقاتها بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلالها، فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها، وبذلك يعتبر شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي في الجزائر، إضافة إلى هذا المشكل يلاحظ ازدواجية التعاطي الرسمي مع مؤسسات المجتمع المدني، إذ يلاحظ إغراق بعض الجمعيات بالمنح ومنعها عن جمعيات أخرى، بل ويتم التضييق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة، في مقابل دعم نشاط الجمعيات ذات الأهداف الآنية كدعم بعض الجمعيات خلال الفترات الانتخابية مقابل توليها مهمة الدعاية الانتخابية والسياسية لأحزاب وشخصيات سياسية معينة.[28]

إضافة إلى تحدي قلة الموارد المالية لمؤسسات المجتمع المدني هناك تحد آخر يتمثل في سعي العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة إلى احتوائها، مما ينعكس سلبا على احتفاظ الجمعيات بشخصيتها والقيام بمهامها، كما يلاحظ هيمنة الأجهزة البيروقراطية على مؤسسات المجتمع المدني.

كما أن المقرات تعتبر من أكبر المشاكل التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني التي تساعد الدولة على التحكم في نشاطها، إذ تمنح المقرات فقط للجمعيات المقربة منها أو التي لا تضر بمصالحها.[29]

إضافة إلى كون معظم الجمعيات التي تم تأسيسها تتمركز بالمدن وبالأخص بالمدن الكبرى في حين تكاد تكون مفقودة في المدن الصغرى والقرى.[30]

غياب الوعي بدور المجتمع المدني في العملية التنموية وافتقار نسبة معتبرة من المواطنين لقيم العمل والفاعلية والكفاءة، إضافة إلى انتهازية بعض النشطاء في مؤسسات المجتمع المدني والسعي لخدمة مصالحهم الخاصة.

في الأخير يمكن القول إن أهم تحد أمام مؤسسات المجتمع المدني هو الثقافة السياسية لدى العديد من دوائر السلطة الحاكمة ونظرتهم إليها واقتناعهم بأن قوة المجتمع المدني تعني إضعاف الدولة والعكس صحيح[31]، في الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة إلى دعم مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة في إنشائها بالطرق المباشرة وغير المباشرة لاقتناعها بأن فعالية المجتمع المدني وحيويته من أهم عوامل نجاحها وتأديتها لمهامها، بمعنى أن المجتمع المدني يسهم في قوتها وديمومتها.

ففي الدول الغربية يشكل المجتمع المدني دعما كبيرا للدولة، ويخفف الكثير من أعبائها ويعد بمثابة خزان للمعلومات يلجأ إليها صانعو القرارات الحكومية لتمدهم بالمعلومات والخدمات الإرشادية حتى يتسنى لهم تشريع القوانين والقرارات، ومن هذا المنطلق قدمت الدول الغربية لمؤسسات المجتمع المدني كل التشجيع والتسهيلات القانونية والتنظيمية وحتى الدعم المالي لتقوم بالدور المنوط بها في التنمية وخدمة المجتمع كبديل لدور الدولة الذي كان في الكثير من الأحيان يغفل عن المشاكل الخاصة ولا يراعي الخصوصيات والظروف المحلية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من نجاح السياسات والبرامج التنموية، علما أن حق الإنسان في التنمية يعني في المقام الأول حق كل إنسان وبشكل متساو في المشاركة في أعباء وثمار التنمية.[32]

2.2.4 آليات تفعيل دور المجتمع المدني

من أجل تفعيل دور المجتمع المدني ينبغي تغيير النظرة السلبية للدولة تجاهه التي تنظر إليه على أنه منافس وخصم إلى نظرة إيجابية تعتبره مكملا ومساعدا لها في عملية وضع السياسات التنموية وتنفيذها، ومحاولة التقليل أو القضاء على كل العقبات التي تعترض طريقه إضافة إلى تشجيعه وتوفير كل التسهيلات والصلاحيات له من خلال توسيع دائرة مشاركته في عملية صياغة وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية، بصياغة قوانين واضحة تحدد دوره وصلاحياته في التنمية، إضافة إلى تفويضه لإنجاز البعض من الوظائف المتعلقة بخصوصية المحليات التي قد يتعذر على الدولة أداؤها بالكفاءة المطلوبة.

ليتم تعزيز دور المجتمع المدني أكثر يجب تعزيز وتوطيد علاقته باقي أطراف التنمية المحلية (الدولة والقطاع الخاص)، من خلال تعزيز مقومات الحوكمة، ترسيخ الديمقراطية، سن القوانين والتشريعات التي تحكم العلاقة بين الأطراف الثلاثة (الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) مع تحديد

دور كل طرف، اعتماد مبدإ تقاسم المعلومات من أجل ترشيد اتخاذ القرارات التنموية السليمة، إضافة إلى تشجيع الحرية الإعلامية والعمل على تشجيع الحوار الإيجابي لتعزيز الثقة بين الأطراف الثلاثة من خلال عدم التمييز وتحيز الدولة في تعاملها مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، زيادة تقدير المؤسسات الحكومية لأفكار وطلبات الإصلاح من طرف لمجتمع المدني التي تصب في خدمة القضايا والسياسات التنموية.[33]

في الأخير، يمكن القول إنه لكي يسهم المجتمع المدني في التنمية المحلية لابد من:[34]

– ابتعاد منظمات المجتمع المدني عن الاستغلال السياسي وأن تحفظ لنفسها الاستقلالية والقوة وألا تقوم بأدوار تحت الطلب؛

– التوفر على الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية وتطلعات المواطنين وإمكانية مشاركتهم في تدبير الشأن المحلي؛

– القدرة على تحقيق تمثيل حقيقي ذي قوة اقتراحيه وضاغطة في اتجاه الاعتماد على المواطنين في كل ما يتعلق بتدبير الشأن المحلي والعام؛

– ضرورة الاستمرار في التكفل بهموم المواطنين.

5. نموذج جمعية الغيث الخيرية ببرج بوعريريج

1.6 التعريف بالجمعية

جمعية الغيث الخيرية، هي جمعية ذات طابع تضامني خيري، مرت بمرحلتين في تاريخها. كانت المرحلة الأولى من تاريخ تأسيسها كجمعية بلدية في 1998/03/25 إلى غاية سنة 2004، كان الهدف من تأسيسها هو العمل الخيري وتحقيق العدالة الاجتماعية. من أهم النشاطات التي قامت بها في هذه الفترة توزيع الأدوات والكتب المدرسية والمآزر على المعوزين، توزيع قفة رمضان، توزيع أضحية العيد، المساهمة في تكاليف العلاج والتحاليل الطبية...

أما المرحلة الثانية، فكانت منذ سنة 2004 إلى يومنا هذا، حيث تحولت الجمعية من جمعية بلدية إلى جمعية ولائية، وما ميز هذه المرحلة هو تركيز جهود الجمعية نحو إقامة مشاريع تنموية لصالح الطبقات الهشة في المجتمع.

تسعى الجمعية لتحقيق الأهداف التالية:

- مكافحة الفقر والتهميش بكل الصور.
- دعم وترقية حقوق المرأة الريفية وإدماجها مهنيا.
- دعم ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ترقية حقوق الشباب.

2.6 دور الجمعية في المساهمة في تجسيد التنمية المحلية

منذ سنة 2004 توجه اهتمام الجمعية إلى مشاريع تنموية تعود على أصحابها بالدخل المالي من أجل تحسين الوضع المعيشي لهم، وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية للفئات الهشة.

كان أول مشروع أنجزته الجمعية هو ورشة للخياطة بقرية قمور بلدية العناصر التي وفرت مقرا للورشة بعدما عجزت بلدية حسناوة عن ذلك، حيث كان مقررا أن يكون المشروع في البداية. مول هذا المشروع من طرف الاتحاد الأوربي بمبلغ 500 مليون وكانت مساهمة الجمعية فيه بـ 20% (تلقت مساعدة من الولاية بـ: 50 مليون سنتيم)، توظف الورشة 22 عاملا 18 منهم من النساء المطلقات والأرامل ومنعدمي الدخل، هذا بالإضافة إلى مسير الورشة، محاسب وحارسين، تعود مداخيل هذه الورشة إلى العمال أنفسهم.

المشروع الآن متوقف منذ 05 سنوات، حيث يعود سبب التوقف إلى عاملين أساسيين:

العامل الأول هو وجود عائق في تسويق منتجات الورشة، رغم محاولة رئيس الجمعية الاتصال بالجماعات المحلية لتموينهم بالبذلات المهنية للعمال، إلا أنه – حسب رئيس الجمعية – يتم شراء هذه البذلات من مصادر أخرى رغم كون منتجات الورشة أكثر جودة وأقل تكلفة، وذات بعد اجتماعي تكافلي.

أما العامل الثاني الذي كان السبب الرئيس في غلق الورشة، فهو إغراق السوق بالمنتجات الصينية المستوردة، التي كانت تباع في السوق بأقل من تكلفة إنتاجها من طرف المنتجين المحليين.

تبع هذا المشروع مجموعة من المشاريع الأخرى، من أهمها ورشة صناعة النسيج التقليدي، رياض الأطفال، تقديم دروس الدعم... كما تم إقامة مشروع ترقية حس المواطنة عن طريق الترفيه من خلال تأسيس 03 نواد للأطفال والشباب، هي: نادي البيئة والمواطنة، نادي الرياضة والمواطنة، نادي الثقافة والمواطنة.

في إطار تحقيق هدف ترقية حقوق المرأة الريفية وإدماجها مهنيا تم في 2014/2013 إقامة مشروع مدعم من طرف صندوق دعم المساواة بين الجنسين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

يعمل هذا المشروع على إقامة مشاريع ذات دخل لصالح المرأة الريفية، تتعلق هذه المشاريع بتربية النحل، الماعز والغنم.

استهدف المشروع أربع بلديات، نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: المستفيدون من مشاريع الجمعية حسب البلديات وحسب نوع الاستفادة

البلدية	نوع النشاط	عدد المستفيدين	العدد الإجمالي الذي تم توزيعه
الجعافرة	تربية الماعز	30	90 (03 رؤوس لكل مستفيد).
المهير	تربية النحل	100	200 (صندوقا نحل لكل مستفيد).
حرازة	تربية الغنم	25	75 (03 رؤوس لكل مستفيد).
العش	تربية الغنم	25	75 (03 رؤوس لكل مستفيد).

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على وثائق جمعية الغيث الخيرية.

تم تحديد المستفيدين من هذه البرامج وكذا متابعته بالتنسيق مع الخلايا الجوارية لمديرية النشاط الاجتماعي، كما أن الجمعية سخرت بيطريا للمتابعة والتدخل عند وجود أي مشكل أو مرض في الماشية.

من شروط الاستفادة بهذه المشاريع أن يتعهد المستفيد بإرجاع رأس غنم أو ماعز بعد مضي السنة الأولى من الاستفادة، وهذا من أجل إعادة نفس توزيعها على أفراد آخرين من نفس البلديات المعنية (توسيع دائرة الاستفادة). وهذا ما تم بالفعل بعد السنة الأولى من طرف نسبة معتبرة من المستفيدين، باستثناء بعض الذين تعرضوا لأزمات (موت خلية النحل أو الماشية أو المواليد الجدد)، حيث تم توزيع ما تم استرجاعه، والجدول التالي يوضح عدد الماشية وصناديق النحل المسترجعة:

الجدول رقم 02: الحصيلة المسترجعة بعد السنة الأولى من انطلاق مشاريع الجمعية

البلدية	عدد المستفيدين من المشروع	العدد المسترجع
الجعافرة	30	10 رؤوس ماعز
المهير	100	25 صندوق نحل
حرازة	25	20 رأس غنم
العش	25	20 رأس غنم

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على وثائق جمعية الغيث الخيرية.

سيتم خلال هذه السنة (2017) إنجاز نفس المشروع سالف الذكر لصالح ثلاث بلديات جديدة هي: بن داود، القصور، الرابطة، بعدما تم الموافقة على تمويل المشروع للمرة الثانية من طرف صندوق دعم المساواة بين الجنسين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

بالموازاة مع هذا المشروع، ستمول الجمعية تأسيس مؤسسات صغيرة تتمثل في:

- مؤسسة تجميع الحليب وتصنيع الجبن.
- مؤسسة تحويل الصوف.
- وحدة تقطير وتعبئة العسل.

الهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو المساهمة في تسويق منتجات المستفيدين من المشاريع سالفة الذكر، بالإضافة إلى تحفيز السكان المحليين على الاستثمار في مجال تربية الماعز والأغنام وكذا تربية النحل من خلال ضمان تصريف وتسويق منتجاتهم.

في الأخير، يمكن القول إنه بالرغم من المجهودات التي تبذلها جمعية الغيث في التنمية المحلية بالمناطق النائية والأكثر تهميشا، إلا أنه لا تزال تعترض طريقها العديد من العقبات، التي من أهمها عدم منح الجمعية مقرا، حيث اضطرت هذه الأخيرة إلى الكراء، مما يزيد الأعباء عليها، في حين إن بعض الجمعيات التي لا نكاد نرى لها نشاطا تتمتع بمقرات فسيحة.

أما المشكل الثاني الذي يعرقل نشاط الجمعية ويحد من سقفه هو أن الهيئات العالمية تشترط عند قبولها تمويل أي مشروع أن تساهم الجمعية بمقدار 20 % من تكلفة المشروع، هذا ما يحد من سقف المشاريع المقترحة للتمويل لصعوبة توفير الجمعية مقدار هذه النسبة.

خاتمة

تكمن أهمية إشراك المجتمع المدني – في تدبير الشأن المحلي – في رفع كفاءة الإدارة المحلية وتحسين جودة خدماتها، وهذا لكون عملية إشراك المواطن تمثل توافقا أفضل بين أهداف الخدمات العمومية واحتياجات المنتفعين منها، كما يتم تحسين جودة هذه المشاريع التنموية من خلال تمكين المواطن والمجتمع المدني من حق المشاركة والاطلاع والحصول على المعلومات الخاصة بهذه المشاريع وكيفية تنفيذها وكيفية تقديم الخدمات العامة، إضافة إلى كون المشاركة تدعم وتخفض من تكاليف الخدمات العامة وكذا مختلف المشاريع التنموية وتحسن من نوعيتها. لكون هذا الأخير يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية، وقدرته على تنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات، والوصول إلى كافة فئات وشرائح المجتمع، وكذا من خلال إسهامه في رسم الخطط العامة واقتراح البدائل والتفاوض عليها.

أما في الجزائر، فيبقى دور المشاركة محدودا جدا، وهذا لعدم كفاءة الإدارة المحلية ونظرتها السلبية تجاه المجتمع المدني والمواطنين الفاعلين، حيث تعتبر دورهم أنه منافس لها وليس مكمل لخدماتها، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فإن المجتمع المدني لا يتمتع بالاستقلالية سواء على الدولة أم عن الأحزاب السياسية، وتخبطه في مشكل التمويل مما يحد من نشاطه واستقلاليته، إضافة إلى غياب الوعي المجتمعي بدور هذا الأخير وأهميته في دفع العملية التنموية.

في ظل هذه الأوضاع سالفة الذكر، نجد بعض تجارب مساهمة المجتمع المدني في التنمية رائدة

على غرار جمعية الغيث الخيرية، التي تحتاج إلى الاهتمام والرعاية من طرف السلطات المحلية أكثر، بالإضافة إلى التعريف بهذه التجارب وإبراز أهميتها وكذا محاولة تعميمها.

لكي يسهم المجتمع المدني بالجزائر في تحسين خدمات الإدارة المحلية وتحقيق التنمية، لا بد من:

– ابتعاد منظمات المجتمع المدني عن الاستغلال السياسي وأن تحفظ لنفسها الاستقلالية والقوة وألا تقوم بأدوار تحت الطلب؛

– التوفر على الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية وتطلعات المواطنين وإمكانية مشاركتهم في تدبير الشأن المحلي؛

– القدرة على تحقيق تمثيل حقيقي ذي قوة اقتراحيه وضاغطة في اتجاه الاعتماد على المواطنين في كل ما يتعلق بتدبير الشأن المحلي والعام؛

– ضرورة الاستمرار في التكفل بهموم المواطنين.

– الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال سواء المحلية أم الأجنبية والعمل على تعميمها.

الهوامش

[1] جمال زيدان، **واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990-2000**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2001، ص 22.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 40.

[3] منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر**، 2003، ص 40.

[4] جمال زيدان، مرجع سابق، ص 22.

[5] علي بوعمامة، **مفهوم التنمية المحلية ومقومات تجسيدها**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، أيام: 14-2008/04/15، ص ص 4- 5.

[6] جمال زيدان، مرجع سابق، ص 23.

[7] فيصل الحذيفي، **الثقافة العربية وأثرها على أداء مؤسسات المجتمع المدني**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الرابع لمنظمة المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية في الوطن العربي، الأردن: عمان، 2007،، ص 197.

[8] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 147.

[9] فيصل الحذيفي، مرجع سابق، ص 196.

[10] بن الطيب هديات خديجة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 7-8 أفريل 2008.

[11] عبد الصمد زياد، **الدور المتنامي للمجتمع المدني في التنمية**، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، موقع الإلكتروني:

www.annd.org/Emergin/*Role Civil Society in Development*

[12] حاجي محمد وشارف خوجة الطيب، **دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية المحلية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، أيام: 14-2008/04/15، ص ص 10- 11.

[13] ناصر قاسمي، **تسيير الجماعات المحلية في الجزائر وعوامل الجمود: نظرة نحو مستقبل تسيير المجاعات المحلية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية الواقع والتحديات: دراسة بعض التجارب الدولية، جامعة البليدة، الجزائر2010،.

[14] ناصر قاسمي، المرجع السابق.

[15] المادة 80 من القانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15.

[16] المادة 81 من القانون 90-09.

[17] المادة 82 من القانون 90-09.

[18] المادتين 56، 57 من القانون 11- 10 المؤرخ 22 يونيو 2011: المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 37، الصادرة في 03 جويلية2011.

[19] المادة 48 من القانون 11- 10 المتعلق بالبلدية.

[20] المادتين 100 و102 من القانون 11- 10 المتعلق بالبلدية.

[21] المادة 101 من القانون 11- 10 المتعلق بالبلدية.

[22] المادتين 110 و111 من القانون رقم 12 – 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 الصادرة بتاريخ 29 فيفري 2012.

[23] ناصر قاسمي، مرجع سابق.

[24] الصالح ساكري، المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية: دراسة ميدانية بولاية باتنة (باتنة- فسديس- عين التوتة)، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص ص 151- 152.

[25] وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 80.

[26] وفاء معاوي، المرجع السابق، ص 81.

[27] ناصر قاسمي، مرجع سابق.

[28] وفاء معاوي، مرجع سابق، ص ص 119- 120.

[29] منى هرموش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 102.

[30] منى هرموش، المرجع السابق، ص 112.

[31] عبد الرزاق جيلالي و إبراهيم بلعادي، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، 2005، ص 137.

[32] منى هرموش، مرجع سابق، ص 122.

[33] منى هرموش، مرجع سابق، ص ص 130- 133.

[34] نور الدين بن ابراميم، **الشراكة بين المجتمع المدني والحكم الراشد، مجلة الفكر البرلماني**، العدد 15، 2007، ص 191.

الائتمان الاستهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر

دردر نصيرة
أستاذة محاضرة قسم أ
صابة مختار
أستاذ محاضر قسم ب
جامعة بومرداس

الملخص:

بعد إلغاء القرض الاستهلاكي عام 2009 م، قررت السلطات الجزائرية، في ظل ظروف صعبة متمثلة في انخفاض القدرة الشرائية للفرد وارتفاع نسبة التضخم، إعادة إدراج القرض الاستهلاكي ابتداء من فيفري 2014 لتمويل شراء السلع المعمرة المنتجة محليا.

لكن هذا الإجراء، الذي تهدف السلطات من ورائه إلى تنشيط الاقتصاد الجزائري، يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي إذا لم تتوفر جملة من الشروط الضرورية لإيجاد سوق ديناميكي للائتمان الاستهلاكي في الجزائر، حيث يتوقف عائد النشاط الاقتصادي للسنوات القادمة على هذه الديناميكية.

في هذا الإطار، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم الإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل الحد من المعوقات التي تحول دون جعل الائتمان الاستهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الائتمان الاستهلاكي، المديونية المفرطة للأفراد، معدل الفائدة الفعلي الإجمالي وتقنين الائتمان الاستهلاكي.

Résumé:

Après son annulation en 2009, les autorités algériennes ont décidé en février 2014, et dans des conditions difficiles à savoir une baisse du pouvoir d'achat des ménages et la hausse du taux d'inflation, la réintroduction du crédit à la consommation en faveur des biens durables issus de la production nationale.

Mais cette nouvelle mesure, qui est destinée à booster l'économie algérienne, peut se révéler dangereuse pour l'équilibre économique et social, c'est pourquoi plusieurs actions sont indispensables en vue de mettre en place un marché du crédit à la consommation dynamique, un dynamisme qui déterminera le profit de l'activité économique en Algérie pour les années à venir.

De ce fait, cet article vise à mettre la lumière sur les actions permettant de lever les obstacles, qui empêchent de faire du crédit à la consommation en Algérie un moteur de la croissance économique.

Mots clés: crédit à la consommation, surendettement des ménages, taux annuel effectif global, rationnement du crédit à la consommation.

مقدمة

يعتبر الائتمان الاستهلاكي في العديد من بلدان العالم بمثابة محرك للتنمية الاقتصادية، وهو يعد من بين العوامل الأساسية التي ترمي إلى تدعيم استهلاك الأفراد، وذلك برفع قدراتهم الشرائية. فمنذ ظهوره في شكله التقليدي الذي يعرف بالبيع بالتقسيط في بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وهو يساهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك حتى في ظل الأزمة التي عرفها العالم سنة 1929.

بعد النجاح الذي حققه البيع بالتقسيط، سمح الائتمان الاستهلاكي في صيغته البنكية المعاصرة التي ظهرت في

خمسينيات القرن الماضي، في الرفع من الاستهلاك وتثمين ادخار الأفراد، وبالتالي بعث عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأوروبية.

في الجزائر ومنذ السداسي الثاني من سنة 2013، عرف الاقتصاد الوطني انهيار أسعار النفط مما أثر سلبا على عائدات البلاد التي ترتبط بشكل كبير بالصادرات من المحروقات. في ظل هذه الظروف بدأت الجزائر في تخفيض وارداتها والتفكير في استبدالها بالإنتاج الوطني الذي يجب أن يدعم بشتى الوسائل كتشجيع الطلب على المنتجات المصنوعة محليا. لكن في ظل الأزمة المالية الحالية التي انعكست سلبا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، خاصة في ظل ارتفاع معدل التضخم، أصبح من الصعب عليه أن يمول بإمكانياته الخاصة عملية شراء السلع المعمرة. لذلك قررت السلطات الجزائرية إعادة إدراج القرض الاستهلاكي ابتداء من فيفري 2014 حيث تمنح هذه القروض فقط لتمويل شراء السلع المعمرة المنتجة في الجزائر.

لكن هذا الإجراء الذي تهدف السلطات من ورائه إلى بعث التنمية في الاقتصاد الوطني، يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي إذا لم تتوفر جملة من الشروط الضرورية لجعل الائتمان الاستهلاكي أداة لتشجيع الاستثمار المحلي ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

في هذا الإطار، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم الإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل الحد من المعوقات التي تحول دون جعل الائتمان الاستهلاكي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أما بالنسبة إلى الإشكالية التي سنعمل على الإجابة عنها في هذا البحث فنلخصها في السؤال التالي:

ما هي الشروط الواجب توفرها لجعل الائتمان الاستهلاكي محركا للتنمية الاقتصادية في الجزائر؟

للإجابة عن الإشكالية، قمنا بتقسيم الدراسة كالتالي:

1- مفهوم الائتمان الاستهلاكي

2- أنواع الائتمان الاستهلاكي

3- الأطراف المتدخلة في سوق الائتمان الاستهلاكي

4- واقع الائتمان الاستهلاكي في الجزائر

5- شروط تفعيل الائتمان الاستهلاكي في الجزائر

1- مفهوم الائتمان الاستهلاكي

للتعرف على الائتمان الاستهلاكي وأهم الخصائص التي يتميز بها مقارنة بباقي أشكال الائتمان خاصة القروض العقارية إضافة إلى الأهداف المنتظرة منه، سنعمل في ما يلي على عرض مجموعة من التعاريف.

أولا: يعرف الائتمان الاستهلاكي في بداية الأمر على أنه "ائتمان يستخدم من أجل الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو إنه قرض يمنح للمستهلك" [1]

من هذا التعريف، يتضح جليا أن الائتمان الاستهلاكي هو كل ائتمان يمنح للأفراد من أجل شراء سلع للاستهلاك الشخصي، أي إنها تستعمل للاستهلاك النهائي فقط، فالبنك لا يمنح القرض الاستهلاكي للفرد الذي يسعى لاستعمال هذه السلع، مثل التجهيزات المنزلية، في عملية استثمارية. كما أن هذا الائتمان لا يمنح إذا كان الهدف من شرائه هو التأجير أو إعادة البيع.

ثانيا: يعرف الائتمان الاستهلاكي أيضا بأنه "يضم كل التمويلات المكتتبة من طرف الأفراد باستثناء القرض العقاري والقروض الأخرى الموجهة إلى الاستعمال المهني" [2]

من هذا التعريف، يمكن استنتاج أن الائتمان الاستهلاكي يمنح في المدى المتوسط والقصير، مما يؤدي إلى عدم إدراج القروض العقارية ضمن الائتمانات

[1] Institut national de la statistique et des études économiques « Le crédit à la consommation aux Etats-Unis » revue Persée, volume 9, numéro 4 ,1954 P361.

[2] PECOURT N, Un monde sans crédit ? réflexions autour du crédit à la consommation, éditions d'Organisation Paris, 2010, p.13

الاستهلاكية. رغم هذا الإقصاء إلا أنه يوجد ارتباط وتكامل وثيق، بينما تطور سوق الائتمان الاستهلاكي لا يمكن أن يكون في ظل تراجع السوق العقارية.

ثالثا: إضافة إلى خصائص الائتمان الاستهلاكي المذكورة أعلاه، يتميز الائتمان الاستهلاكي أيضا بكونه "يسمح بتمويل احتياجات الخزينة أو تمويل شراء سلع الاستهلاك للاستعمال المنزلي"[1]

أي إن هذا التعريف يوضح أن الائتمان الاستهلاكي يستعمل أيضا لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أي يمنح بضمان الراتب، وهو ما يؤكد على أن الائتمان الاستهلاكي هو وسيلة لتدعيم القدرة الشرائية للفرد وبالتالي تحسين مستواه المعيشي. فمع بروز حاجات استهلاكية جديدة ومتنوعة أصبح اللجوء إلى القروض الاستهلاكية إحدى الوسائل الشائعة لتلبيتها وذلك لمحدودية القدرة الشرائية لفئات عريضة من المجتمع ولسرعة تغطية القروض الاستهلاكية لمصاريف عاجلة لا يمكن مواجهتها بالاعتماد على الادخار الشخصي.

رابعا: أما بالنسبة إلى المشرع الجزائري فيعرف الائتمان الاستهلاكي على أنه "كل بيع لسلعة يكون الدفع فيه على أقساط، مؤجلا أو مجزأ... على أن يكون اقتناء الشخص للسلعة لهدف خاص خارج عن نشاطاته التجارية، المهنية أو الحرفية... في إطار إنعاش النشاطات الاقتصادية" [2]

يشير هذا التعريف إلى الهدف الاقتصادي للائتمان الاستهلاكي، فإضافة إلى الهدف الاجتماعي المتمثل في تدعيم القدرة الشرائية للفرد، يعتبر هذا الائتمان وسيلة لحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية إذ يشترط المشرع الجزائري في السلع الاستهلاكية المعمرة أن تكون من صنع وطني، أي لا يمنح القرض الاستهلاكي لشراء منتجات مستوردة.

للإشارة، فإن القرض الاستهلاكي الذي كان موجودا في الجزائر قبل 2009 اهتم بالهدف الاجتماعي على حساب الهدف الاقتصادي ليسعى بالتالي إلى مجرد تحسين المستوى المعيشي للفرد.

من كل ما سبق، يمكن القول إن الائتمان الاستهلاكي يسمح للفرد بشراء سلع معمرة موجهة إلى الاستهلاك الشخصي مثل الأثاث المنزلي، السيارات والتجهيزات المنزلية أو لدفع مصاريف فجائية لا يمكن للفرد أن يواجهها بدخله الحالي، على أن يسدد هذا القرض من دخل المقترض في المستقبل وعلى أقساط منتظمة طيلة مدة الائتمان.

2- أنواع الائتمان الاستهلاكي

يمكن تقسيم الائتمان الاستهلاكي إلى ثلاثة أنواع هي: القروض المخصصة، القروض غير المخصصة، الإيجار المنتهي بالتمليك.[3]

2-1 - القروض المخصصة: crédits affectés

تمنح القروض المخصصة لتمويل خدمة أو سلعة محددة بحيث لا يمكن استعمال مبلغ القرض لشراء شيء آخر، وفي هذا النوع من القروض الاستهلاكية ترتبط عملية الإقراض بعملية البيع ارتباطا وثيقا حيث تبرر قيمة الأصل الممول بفاتورة الشراء.

[1] Bernet-Rollande Luc, Principes de technique bancaire, 24ème édition, Dunod, 2006, p141

[2] المادتان 1 و2 المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 الصادر في 12 ماي 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر.

[3] Banque de France « Crédits à la consommation: tendances récentes et profil des emprunteurs » Bulletin N° 202 - Novembre-décembre 2015 p31.

الإجراءات التمويلية المرتبطة بالقروض الاستهلاكية المخصصة بسيطة وتشبه تلك المتعلقة بالقروض العقارية، حيث يمنح للفرد مبلغ من المال يتم تسديده على أقساط خلال فترة زمنية محددة، وتلخص كل شروط القرض في وثيقة تعرف باتفاقية التمويل الاستهلاكي تتضمن أساسا مبلغ القرض الذي لا يتجاوز عادة 70 بالمائة من قيمة الأصل الممول والباقي يمثل القسط الأولي الذي يدفعه المقترض، مدة القرض، تكلفته وقيمة الإقساط الشهرية واجبة الدفع حتى نهاية مدة القرض.

معدل الفائدة المستحق في هذه الحالة يكون الأضعف، مقارنة بباقي الأنواع الأخرى للقرض الاستهلاكي، الشيء الذي يفسر بانخفاض مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك. فهذا الأخير يطلب من المقترض تزويده بضمان شخصي من طرف ثالث ذي ملاءة مالية، كما يجبر الزبون على تقديم ضمان في شكل تأمين على القرض الاستهلاكي حيث يكتتب البنك تأمينا على القرض لدى شركة تأمين ثم يحمل هذه الأقساط على عاتق المقترض. بمقتضى هذه الضمانات يمكن للبنك استرجاع مستحقاته في حالة الوفاة البطالة أو التوقف عن العمل.

إضافة إلى الضمان الشخصي والتأمين، يضع البنك المركزي تحت تصرف المقرض قاعدة بيانات تعرف بمركزية مخاطر الأفراد، يرجع إليها قبل إجراء أي التزام تجاه المقترض أو الضامن. تهدف هذه المركزية، من جهة، إلى حماية المقترض من المديونية المفرطة وذلك بإقدامه على اكتتاب أنواع مختلفة من القروض في فترة زمنية قصيرة، ومن جهة أخرى حماية المقرض من تدهور الملاءة المالية للزبون. بالنسبة إلى حالة الجزائر، وبعد صدور قرار إعادة إدراج القرض الاستهلاكي، تم في سبتمبر 2015 إنشاء مركزية المخاطر المتعلقة بالقروض الممنوحة للمؤسسات وللأفراد (CREM)[1]

[1] la centrale des risques des entreprises et des ménages.

2-2- القروض غير المخصصة: crédits non affectés

عكس القروض المخصصة، تعطي القروض الاستهلاكية غير المخصصة حرية كبيرة للفرد في استعمال هذا التمويل، فهو حر في شراء السلعة أو الخدمة التي يريدها دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك، وتنقسم القروض غير المخصصة إلى ثلاثة أنواع هي:

2-2-1- القروض الشخصية غير المخصصة crédits personnels non affectés

القروض الشخصية غير المخصصة هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل تتراوح مدتها من بضعة أشهر إلى بضع سنوات، تمنح في شكل مبلغ مالي يوضع في حساب الزبون ليستعمله بشكل كلي أو جزئي لشراء خدمات أو سلع استهلاكية غير محددة ودون تقديم تبريرات للبنك. ويتعلق الأمر عادة بمصاريف طبية، مصاريف الدراسة أو مصاريف السفر.

في اتفاقية التمويل الاستهلاكي، يتم تحديد قيمة القرض الذي له استعمال أحادي، شروط تسديده إضافة إلى معدل الفائدة الذي يكون مرتفعا نظرا إلى ارتفاع حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك لكونه لا يملك أي ضمان مادي مرتبط باستعمال القرض، ولكن يشترط أن يكون التسديد على دفعات منتظمة وخلال فترة زمنية محددة في العقد.

مخاطر هذا القرض لا تقع فقط على عاتق البنك وإنما حتى المقترض يمكن أن يتحمل خسائر كبيرة فمثلا إذا حدث واشترى سلعة ولم يتم تسليمها أو غير مطابقة للمواصفات أو غير صالحة للاستعمال، يجبر الزبون على تسديد الأقساط المتفق عليها لصالح البنك.

2-2-2- القرض القابل للتجديد le crédit renouvelable

عند منحه للقرض القابل للتجديد، الذي يعرف أيضا بالقرض الدائم (Crédit revolving) يضع البنك مبلغا

من المال في حساب المقترض، يسحب منه متى شاء لشراء أي خدمة أو سلعة استهلاكية أرادها، مقابل تسديد منتظم لقيمة القرض.

رغم التشابه الموجود بين القرض الشخصي والقرض القابل للتجديد إلا أن هناك فرقا جوهريا بينهما يتمثل في كون الأول يستعمل لتمويل عملية شراء واحدة، أما الثاني فيسمح بتمويل العديد من العمليات فكلما سدد مبلغ معين يمكن إعادة السحب من الحساب لتمويل عملية استهلاكية أخرى أي إن هذا القرض يعاد إنشاؤه بانتظام.

يمكن لهذا النوع من القروض الاستهلاكية أن يمنح أيضا من طرف المؤسسات التجارية الكبيرة لاستعمالات محدودة القيمة، فبعد دراسة طلب الزبون يضع المقرض تحت تصرفه مبلغا من المال يمكن أن يستعمله بشكل كلي أو جزئي وذلك عن طريق بطاقة ائتمان، على أن يراجع السقف المسموح بسحبه وفقا لقيمة المبالغ التي أعيد تسديدها. هذه البطاقة يمكن أن تستعمل في مجموعة متنوعة من المحلات التجارية بناء على اتفاق مسبق مع المؤسسة المقرضة وبالتالي تقبل التعامل ببطاقة الائتمان كوسيلة الدفع في محلاتها.

يتميز القرض الاستهلاكي بالمرونة الكبيرة ولكن في نفس الوقت يعد مكلفا جدا، كما يمكن أن يؤدي إلى انزلاق المقترض في فخ الإفراط في الاستهلاك الذي ينجر عنه مديونية فائقة تحول دون تسديده لالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة. لتجنب سلبيات هذا القرض يستوجب على المقترض التسيير الأمثل لحسابه خاصة إذا علمنا أن المؤسسة التجارية المانحة للقرض الاستهلاكي الدائم هدفها يبقى البيع دون الاهتمام بانعكاسات ذلك على الزبون.

2-2-3- السحب تحت الحساب: le découvert en compte

في هذا النوع من الائتمان، يمنح البنك للزبون إمكانية السحب تحت الحساب وذلك بجعل حسابه مدينا في حدود قيمة مالية معينة ولمدة زمنية يتفق عليها. وهو يستعمل من طرف الزبون لمواجهة احتياجات مالية قصيرة الأجل مقابل دفع معدل فائدة مرتفع، ويمكن استعماله في حالة ما إذا كان للمقترض مداخيل مالية منتظرة في المستقبل القريب ويود استعمالها في الحين.

2-3- الإيجار المنتهي بالتمليك: La location avec option d'achat (LOA)

الإيجار المنتهي بالتمليك هو صيغة تمويلية تستعملها المؤسسات المالية المتخصصة، فهي تقوم بشراء سلعة استهلاكية معينة بطلب من الزبون ثم تؤجرها له طيلة مدة حياة المنتج مقابل تسديده لأقساط إيجار شهرية ومنتظمة. هذا النوع من الائتمان يتلاءم كثيرا مع المجتمعات التي لا تريد فيها الأفراد التعامل بالفوائد الربوية كحالة الجزائر، ففي منحها للإيجار المنتهي بالتمليك لا تتعامل المؤسسة المالية بالفائدة بل تحصل على هامش ربح يتمثل في الفرق بين إجمالي أقساط الإيجار وسعر السلعة المؤجرة.

إضافة إلى دفعه أقساط الإيجار يكون الزبون أيضا مسؤولا عن الأصل محل الإيجار وذلك طول مدة عقد الائتمان، فإذا تعلق الأمر مثلا بسيارة يجب على الزبون أن يدفع أقساط التأمين رغم أن الأصل في هذه المرحلة ملك للمؤسسة المالية، في حالة تعثر الزبون يجبر على إعادة الأصل إلى المالك وذلك وفقا لما ينص عليه عقد الائتمان. في نهاية عقد الإيجار تتحول ملكية السلعة من مؤسسة الائتمان الإيجاري إلى الزبون.

3- الأطراف المتدخلة في سوق الائتمان الاستهلاكي

تصنف الأطراف المتدخلة في سوق الائتمان الاستهلاكي إلى ثلاث مجموعات هي: المتخصصون في الائتمان الاستهلاكي، والبنوك، ومؤسسات التوزيع.

تخضع هذه الأطراف لضبط ورقابة السلطات البنكية ويتم جمعها عادة في جمعيات مهنية.[1]

3-1- المتخصصون في الائتمان الاستهلاكي:

يحمل المتخصص في الائتمان الاستهلاكي شكل مؤسسات مالية غير بنكية وهو عادة ما يكون من إنشاء بنك في شكل فرع له. أما بالنسبة إلى نشاطه فتقوم المؤسسة المالية المتخصصة في الائتمان الاستهلاكي بمنح إما قروض مخصصة آو الاعتمادات القابلة للتجديد آو إيجار منتهي بالتمليك.

في فرنسا مثلا كان للمؤسسات المالية المتخصصة في القرض الاستهلاكي على غرار Cetelem, Sofinco ou Cofinoga الفضل في ابتكار وتطوير الائتمان الاستهلاكي. للإشارة، فإن المؤسسة Cetelem الفرنسية المتخصصة في القروض الاستهلاكية قد دخلت السوق المصرفية الجزائرية ابتداء من 2006 حين تم انشاء Cetelem–Algérie.

3-2- البنوك:

إضافة إلى المؤسسات المالية المتخصصة، تمنح الائتمانات الاستهلاكية أيضا من قبل البنوك كما هي الحال بالنسبة إلى الجزائر قبل 2009، حيث لعبت هذه المؤسسات المالية النقدية دورا كبيرا في توزيع القرض الاستهلاكي. أما بالنسبة إلى نوع القروض التي تمنحها البنوك فنجد القروض الشخصية في حين تعمل المؤسسات المتخصصة، التي تمثل فروع البنوك، على توزيع القروض المخصصة والقروض القابلة للتجديد (الدائمة). في الجزائر، ونظرا إلى المعطيات الحالية الخاصة بتركيبة المنظومة البنكية، فإن تطوير القرض الاستهلاكي فيها يعتمد وبشكل كبير على البنوك.

إضافة إلى البنوك الكلاسيكية، تعمل البنوك الإسلامية أيضا على دخول سوق الائتمان الاستهلاكي وذلك بعرضها منتجات مالية إسلامية تسمح بتمويل عملية شراء السلع المعمرة، كما هي الحال بالنسبة إلى بنك البركة الذي يتعامل في هذه السوق بالمرابحة.

3-3- مؤسسات التوزيع:

قيام مؤسسات التوزيع بالتعامل بالائتمان الاستهلاكي عادة ما يكون بعد تطور السوق الخاصة بالائتمان الاستهلاكي. حيث تقوم هذه المؤسسات بمنح القروض المخصصة والاعتمادات القابلة للتجديد لذلك نجد أن هذه الائتمانات تمنح خارج الوكالات البنكية، من أهم مؤسسات التوزيع نذكر المتاجر الكبرى ومنتجي السيارات.

لكن هذا التطور له سلبيات لأن الفرد بتعامله مع هذه المتاجر، فإنه لا يتعامل مع مؤسسات متمكنة ومتخصصة في منح الائتمان ولكنه يتعامل مع مجرد أجير يعمل في مؤسسة توزيع، يسعى فقط لتحقيق الربح، وبالتالي يعمل على تشجيعه على اللجوء إلى الائتمان الاستهلاكي في أقصر ظرف زمني ممكن.

للحد من هذه السلبيات يشترط من أجراء مؤسسات التوزيع الذين لا يمثلون موظفين للبنوك، أنه يجب العمل على تكوينهم في مجال توزيع الائتمان الاستهلاكي وتجنب المديونية المفرطة وذلك من طرف المقرض الموزع للائتمان الاستهلاكي أو لدى هيئة تكوين.

4- واقع الائتمان الاستهلاكي في الجزائر:

4-1- إعادة إدراج القروض الاستهلاكية:

قبل 2009، عرف القرض الاستهلاكي في الجزائر تطورا كبيرا حيث ساهم في رفع القدرة الشرائية للفرد وبالتالي سهولة حصوله على السلع المعمرة. رغم تحقيقه للهدف الاجتماعي إلا أن الهدف الاقتصادي للقرض الاستهلاكي بقي بعيد المنال، فالمنتجات المستوردة هي

[1] Rapport annuel de la commission bancaire « crédit à la consommation » 2003, p 187.

التي كانت المستفيد الأكبر من القرض الاستهلاكي وذلك على حساب المنتجات الوطنية التي أصبحت تعاني، إضافة إلى ضعفها، من منافسة خارجية كبيرة حيث تمثل الصادرات خارج المحروقات % 2 من إجمالي صادرات الجزائر،[1] مما يعني أن هذا الائتمان لم يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وإنما أدى إلى استنزاف المنتجات المستوردة لاحتياطات كبيرة من العملة الصعبة. في هذا الإطار تشير الإحصائيات إلى أن 80% من إجمالي القروض الاستهلاكية المقدمة كان لغرض شراء سيارات مستوردة في حين وجه الباقي لشراء أثاث وأجهزة إلكترومنزلية مستوردة أو من صنع جزائري.[2]

دفعت هذه السلبيات المسجلة السلطات العمومية الجزائرية إلى إلغاء القرض الاستهلاكي من قائمة الائتمانات البنكية الممكنة وذلك بموجب المادة رقم 75 من قانون المالية لسنة 2009.

بعد مرور خمس سنوات على إلغائه تحديدا في فيفري 2014، وفي ظل وضعية اقتصادية جد متأزمة، عملت السلطات الجزائرية بناء على توصيات صندوق النقد الدولي على إعادة إدراج القرض الاستهلاكي بهدف بعث المنتج الوطني والحد من عملية الاستيراد.

تجدر بنا الإشارة إلى أن توصيات صندوق النقد الدولي التي تعود إلى سنة 2013 كانت قد وضعت كشرط لإعادة إدراج القرض الاستهلاكي في الجزائر إيجاد مركزية مخاطر متعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد، لذلك وبهدف مساعدة البنوك على تسيير المخاطر المرتبطة بالقرض الاستهلاكي وبالتالي الحد من المديونية المفرطة للأفراد التي تعيق إيجاد سوق ائتمان استهلاكي في الجزائر.[3] لذلك قام بنك الجزائر في سبتمبر 2015، بإنشاء المركزية الجديدة لمخاطر المؤسسات والغوائل (CREM).[4]

تمثل هذه المركزية قاعدة بيانات قانونية وضعت تحت تصرف كل من البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الساحة المالية الجزائرية إضافة إلى فروع البنك المركزي، وهي تضمن إيجاد تعاون بين المؤسسات المالية في مجال تسيير المخاطر وذلك بفضل المعلومات التي تضمها الخاصة بكل القروض الممنوحة للزبائن بما في ذلك عوارض الدفع.

4-2- الإطار القانوني المنظم للقرض الاستهلاكي في الجزائر

لإعادة فتح المجال أمام التعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر، عملت السلطات الجزائرية بموجب قانون المالية لسنة 2015 على إدراج المادة رقم 88 المعدلة والمتممة للمادة 75 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 التي كانت قد نصت على إلغاء هذا النوع من القروض.

حدد المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 الصادر في 12 ماي 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر، وهو يهدف إلى التعريف بالشروط والترتيبات الخاصة بمنح القرض الاستهلاكي للأفراد الموجه حصريا إلى السلع والخدمات المنتجة وطنيا وذلك في إطار بعث الأنشطة الاقتصادية وتخفيض الاستيراد.

يتضمن هذا المرسوم 19 مادة تتعلق بمجال تطبيق القرض الاستهلاكي، المؤسسات والمنتجات المؤهلة للقرض

[1] Rapport du FMI « Algérie: éévaluation de la stabilité du système financier » n° 14/161, juin 2014, p9.

[2] جريدة الجمهورية العدد 5753 الصادرة في 22 /12/ 2015.

[3] Rapport du FMI « Algérie: évaluation de la stabilité du système financier » n° 14/161, juin 2014, p8.

[4] centrale des risques des entreprises et ménages (CREM)

الاستهلاكي، عرض القرض، عقد القرض، إضافة إلى التسديد المسبق للقرض وتخلف المقترض عن الدفع.

القرض الاستهلاكي الذي تضمنه المرسوم التنفيذي المتضمن الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر هو قرض كلاسيكي وكثير الاستعمال ويتعلق الأمر بالقروض المخصصة التي تمنح شرط اقتناء سلعة من بائع يسوق منتجات وطنية الصنع. وتتضمن التكلفة الكلية للقرض الفوائد والمصاريف الأخرى المرتبطة مباشرة بعقد القرض بما في ذلك علاوة التأمين.

أما بالنسبة إلى التعامل بالقرض الاستهلاكي، فيكون فقط لصالح الأفراد الجزائريين المقيمين دون سواهم.[1] كما تحدد المادة 4 من هذا النص القانوني على أن المؤسسات التي تكون منتجاتها مؤهلة للقرض الاستهلاكي هي التي تمارس نشاط إنتاج على الإقليم الوطني، وهي تنتج أو تركب سلعا موجهة إلى الاستهلاك النهائي.

تكون مدة القروض الاستهلاكية الممنوحة للخواص أكثر من ثلاثة أشهر ولا تتعدى ستين 60 شهرا،[2] ولا يمكن اكتتاب أي التزام من طرف المشتري تجاه البائع في إطار القرض الاستهلاكي ما لم يتحصل هذا الأخير على الموافقة المسبقة للقرض. في حالة عدم استيفاء هذا الشرط، لا يمكن للبائع أن يحصل على التمويل البنكي أي لا يمكن أن يستفيد من القرض الاستهلاكي.

أما بالنسبة إلى المديونية الزائدة أو المفرطة فتعرفها المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 على أنها وضعية تراكم الديون المتميزة باستحالة الدفع الواضحة من مستهلك حسن النية لمواجهة مجموع ديونه غير المهنية الواجبة والمستحقة الدفع، ما يحدث اختلالا في ميزانيته لا يسمح له بمواجهة كل المستحقات واجبة الدفع. لتفادي المديونية المفرطة، يوضح هذا النص القانوني على أنه لا يمكن للمبلغ الشهري الإجمالي لتسديد القرض الاستهلاكي المتعاقد عليه من طرف المقترض أن يفوق في أي حال من الأحوال 30 % من المداخيل الشهرية الصافية المتحصل عليها بانتظام،[3] كما يمكن للمقترض تسديد كل القرض أو جزء منه بشكل مسبق أي قبل انقضاء مدة عقد القرض.

في حالة فسخ العقد من طرف البائع، فإنه يلتزم بتعويض المقترض بناء على طلب مكتوب مع وصل استلام عن كل المبلغ الذي دفعه إليه المشتري كتسبيق على السعر في أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما، دون المساس بالأحكام المتعلقة بالتعويضات عن الأضرار إزاء المقرض والمقترض طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

للإشارة، فإن مع دخول القرض الاستهلاكي حيز التطبيق في 2016 وعكس ما كان منتظرا، فإن الإطار القانوني المنظم للقرض الاستهلاكي في الجزائر لم يحدد معدل الإدماج الأدنى الذي يجب على المؤسسات الجزائرية أن تحققه للاستفادة من مزايا القرض الاستهلاكي، ليفتح بالتالي المجال أمام كل المؤسسات الجزائرية حتى وإن كانت نسبة مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة ضعيفة.

4-3- ردود الفعل الأولية للمؤسسات الجزائرية:

للتأقلم مع هذه المعطيات الجديدة المتمثلة في إعادة إدراج القرض الاستهلاكي في الجزائر بهدف بعث المنتج الوطني، عملت بعض المؤسسات الجزائرية على اتخاذ

[1] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 الصادر في 12 ماي 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر.

[2] المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 الصادر في 12 ماي 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر.

[3] المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 الصادر في 12 ماي 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر.

بعض الإجراءات الأولية التي تسمح لها بالاستفادة مما جاء به النص القانوني رقم 15- 114.

من بين هذه المؤسسات التي ستساهم في إيجاد سوق الائتمان الاستهلاكي في الجزائر نذكر شركة Condor التي عملت على إمضاء اتفاقية مع Société Générale Algérie التي تنص على بيع منتجاتها بقرض استهلاكي يكتتب لدى هذا البنك وذلك لصالح الأفراد الذين تتوفر لديهم الرغبة في شراء سلع استهلاكية من صنع وطني.

رغم إن معدل الإدماج في الوقت الحالي لا تعد شرطا أساسيا للبيع عن طريق القرض الاستهلاكي، إلا أن معدل إدماج منتجات Condor يتراوح بين 55% و90% مما يؤهلها لبيع منتجاتها عن طريق القرض الاستهلاكي مهما كانت التعديلات التي قد تمس مستقبلا هذه النسبة.

إضافة إلى ما سبق، نذكر أيضا الاتفاقات التي تم الإمضاء عليها بين ست مؤسسات من قطاع المياه [1] وثلاثة منتجين وطنيين من الأجهزة المنزلية والإلكترونية ويتعلق الأمر بـ ENIEM المتخصصة في الأجهزة المنزلية و ENIE المتخصصة في الأجهزة الإلكترونية و Condor.

بموجب هذه الاتفاقيات، يمكن لعمال المؤسسات الست من اقتناء المنتجات الكهرومنزلية والإلكترونية بموجب القرض الاستهلاكي.

4-4- بنك البركة والائتمان الاستهلاكي:

إضافة إلى القرض الاستهلاكي في شكله الكلاسيكي، نجد أيضا الائتمان الاستهلاكي الإسلامي الذي يعرضه بنك البركة، ويتعلق الأمر بائتمان استهلاكي لتمويل شراء السيارات بصيغة المرابحة.

هذا البنك لا يمنح قرضا استهلاكيا وإنما يضمن عملية تجارية تتمثل في شراء سيارة من أحد الوكلاء وإعادة بيعها للزبون مقابل هامش ربح. معدل المرابحة حدد بـ 8% بالنسبة إلى المدخرين و8,5% بالنسبة إلى غير المدخرين.

يلتزم هذا البنك بتمويل عمليات شراء السيارات السياحية في حدود 80% ليمثل الباقي أي20% حصة الفرد. للاستفادة من هذا العرض يشترط أن يكون الدخل الأدنى الشهري للفرد 22.000 دينار جزائري بالنسبة إلى غير المتزوجين و25.000 دينار جزائري للمتزوجين.

يمكن لأصحاب المهن الحرة الاستفادة من هذه الصيغة شريطة حصولهم على دخل شهري يقدر بـ 30.000 دينار جزائري، وأن تكون السلعة موجهة إلى الاستهلاك النهائي.

يحدد بنك البركة مدة 60 شهرا لوفاء الشخص بالتزاماته تجاه البنك، كما تحدد القيمة الكلية لهذا التمويل ب 2 مليون دينار جزائري شريطة عدم تجاوز الفرد سن 65 سنة.

بالنسبة إلى الأقساط، فقد حدد بنك البركة نسبة 33% إذا كان الدخل يتراوح ما بين 22.000 و40.000 دينار.

في حين تحدد الأقساط بـ40% من الدخل الشهري في حالة ما إذا تجاوز هذا الأخير 40.000 دينار جزائري.

تدخل بنك البركة في تمويله لشراء السيارات بعرض منتج مالي إسلامي غير مرتبط بالفائدة الربوية.

5- شروط تفعيل الائتمان الاستهلاكي في الجزائر:

تحفز الإيجابيات المتعددة للائتمان الاستهلاكي مختلف الأطراف للتعامل بهذه الوسيلة التمويلية بشكل يؤدي إلى تطوير الإنتاج الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد. هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود ائتمان مسؤول يحد من المخاطر الناتجة عنه، خاصة مشكل المديونية المفرطة الذي يواجهه المقترض

[1] les salariés de la Société des eaux et de l'assainissement d'Alger (Seaal), de l'Office national d'assainissement (ONA), de l'Agence nationale des barrages et transfert (ANBT), de l'Office national de l'irrigation et du drainage (ONID), du groupe public de l'hydraulique et du groupe Cosider,

الذي ينتج عنه قروض متعثرة تحول دون إقدام البنوك على تمويل عملية شراء السلع المعمرة. فنتيجة لأهمية وزن وحجم هذه المخاطر لا يمكن تحقيق كل من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المسطرة، وبالتالي لا يمكن أن نتصور وجود ائتمان استهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل غياب ائتمان مسؤول، هذه المسؤولية تقع أساسا على عاتق كل من السلطات العمومية والمقرض.

5-1- السلطات العمومية:

من عرضنا لأهم ما تضمنه المرسوم التنفيذي 15-114 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي، توقفنا عند معدل الإدماج الذي أشار إليه المشرع الجزائري الذي يفرض، عند الحاجة، على السلع المعمرة لتصبح بالتالي سلعا مؤهلة للاستفادة من التمويل عن طريق القرض الاستهلاكي. لكن عند دخول القرض الاستهلاكي حيز الخدمة في الجزائر لم يحدد أي معدل إدماج كشرط لتأهيل السلع لهذا الائتمان مما يطرح السؤال حول مدى تشجيع القرض الاستهلاكي للاستثمار المحلي في السلع المعمرة، خاصة في ظل تراجع احتياطات الصرف. لذلك وللحد من خروج العملة الصعبة لاستيراد قطع تركب في الجزائر لتستفيد في ما بعد من المزايا التي يمنحها القرض الاستهلاكي، يجب العمل على إدراج معدلات إدماج معينة تحفز المستثمر وتحميه من المنافسة الأجنبية، على أن ترتفع هذه النسبة كلما تطور الإنتاج الوطني.

إضافة إلى ذلك، تضمن المرسوم رقم 15- 114 شكلا واحدا من أشكال الائتمان الاستهلاكي وهو القرض الاستهلاكي المخصص الذي تحتكره البنوك، مما يعنى غياب الأشكال الأخرى وعلى رأسها الإيجار المنتهي بالتمليك الذي لا يتعامل بالفوائد الربوية، والقروض الشخصية غير المخصصة التي تشجع المنافسة بين المؤسسات المانحة للقرض الاستهلاكي. من هنا يمكننا القول إن محرك التنمية الاقتصادية الذي تبحث عنه السلطات الجزائرية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم إدراج الأشكال الأخرى للائتمان الاستهلاكي وتشجيع المؤسسات غير البنكية على دخول سوق هذا الائتمان خاصة إذا علمنا أن البنوك الجزائرية تعاني من ضعف الوساطة المالية خاصة تجاه الأفراد.

أما بالنسبة إلى المديونية الفائقة للأفراد، فرغم صعوبة الحد من هذا المشكل نتيجة البحث المستمر للمستهلك عن مجموعة عريضة من المنتجات الاستهلاكية إلى جانب تطور أساليب البحث وانعدام الأمن الوظيفي، إلا أن المشرع الجزائري يمكن أن يعمل على الحد من إمكانية استغلال الضعف الإعلامي للمقترض وذلك من خلال إجبار المؤسسات المانحة للائتمان الاستهلاكي على احترام أحكام محددة بالنسبة إلى الإعلام، أي ضمان الضبط الجيد لعملية الإعلام، وبالتالي ضمان التوزيع المسؤول للائتمان.

أما بالنسبة إلى مركزية المخاطر الخاصة بالأفراد، فعلى السلطات الجزائرية إجبار المتدخلين في منح الائتمان الاستهلاكي على التعامل بالمعلومات الواردة فيها والسهر على ضمان مساهمتها في ترشيد الائتمان الاستهلاكي، خاصة من خلال حث المتعاملين على التقليل من الفترة اللازمة للتسجيل في مركزية المخاطر.

لضمان تطوير سوق الائتمان الاستهلاكي، يشترط على المشرع الجزائري إيجاد تقنين محكم للائتمان الاستهلاكي بشكل عام والائتمان الدائم بشكل خاص وذلك للقضاء على التعاملات التي تجعل من هذا القرض لا يسدد أو يسدد ببطء، ويكون ذلك برفع معدل الفائدة على الائتمان الاستهلاكي وتخفيض معدل الفائدة على الاستثمار. إلى جانب ذلك ومع إدراج الأشكال الأخرى من الائتمان الاستهلاكي، يتم تحديد نسبة التسديد الإجبارية لكل مرحلة، ووجود قواعد حمائية للمستهلك مثل تلك المتعلقة بشراء أو تجميع القروض

الموجودة حتى في الدول العربية إلى جانب التأطير الجيد لتوزيع القروض في أماكن البيع خاصة في ما يتعلق باستعمال بطاقات الولاء.

5-2-المقرض:

في المرحلة الحالية، تمنح القروض الاستهلاكية في الجزائر من قبل البنوك فقط، هذه الأخيرة تحتكر العملية التمويلية في الجزائر وتتميز بضعف مستوى الوساطة المالية حيث يمثل إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد في نهاية 2012 ما يعادل % 27 من الناتج الداخلي الخام.[1] في ظل هذه الظروف ومن أجل توسيع هذا النوع من أنواع الائتمان إلى درجة إنشاء محرك للتنمية، يجب على المقرض أن يتمتع بكفاءة وقدرة تنافسية كافية لضمان نجاح مرحلة الانطلاق ثم الرفع منهما كلما تطور الاستثمار في مجال السلع الاستهلاكية المعمرة ودخلت المؤسسة غير البنكية سوق الائتمان الاستهلاكي. في هذا الإطار يجب على المقرض التركيز على التكوين الإجباري للأشخاص المكلفة بتزويد المقترض بكل تفاصيل الائتمان الاستهلاكي المقترح قبل منحه والعمل قدر المستطاع على الحد من المديونية المفرطة.

إلى جانب التكوين، يجبر المقرض بإعلام المقترض بكل تفاصيل العملية التمويلية بداية بوجود العرض الأولي الذي يحتوي على كل المعلومات الضرورية التي تمكن الفرد من اختيار أحسن عروض الائتمان وفيها يتم التفكير واتخاذ القرار، إلى غاية الإشارة إلى التكلفة التي يتحملها الزبون في حالة العدول عن اقتراح البنك وأيضا العقوبات المترتبة في حالة عدم احترام شروط العقد.

إضافة إلى تكلفة العدول، يجب على المقرض إعلام الزبون بكافة المصاريف الملحقة مثل علاوة التأمين ومصاريف الملف وليس فقط معدل الفائدة الخاص بالائتمان الاستهلاكي أي التعامل بمعدل الفائدة الفعلي الإجمالي (TAEG) .[2] إلى جانب تحديد طبيعة الضمان وتحديد هوية الأطراف الضامنة في حالة الضمانات الشخصية.

دائما بالنسبة إلى الجانب الإعلامي، نشير إلى إلزامية وجود تأطير لعملية الإشهار لتجنب الممارسات العدوانية التي تحول دون تمكين الفرد من اتخاذ قرار مدروس، إضافة إلى ضرورة تعزيز التزامات ومسؤوليات الجهات المقرضة بما في ذلك تقدير الجدارة الائتمانية للمقترضين. فالمقرض مجبر على إيجاد تأطير فعال لمستوى مديونية الأفراد وتجنب منح الائتمان لفئات من الأشخاص لا تملك الرشادة الاقتصادية اللازمة لاستعماله والتحكم في الأعباء المالية الناتجة عنه.

<u>خاتمة:</u>

من خلال هذا البحث الذي حاولنا فيه التعرف على المعوقات التي تحول دون جعل الائتمان الاستهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر، فإن إيجاد ائتمان استهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر يستدعي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من التدابير، وهي:

– ضرورة جعل القرض الاستهلاكي في المرحلة الحالية قرضا مسؤولا، خاصة بالنسبة إلى البنك، لضمان انطلاقة جيدة لهذه الأداة التمويلية.

– تقنين الائتمان الاستهلاكي برفع معدل الفائدة المرتبط به للحد من الاستعمالات المفرطة له إلى جانب تخفيض معدلات الفائدة على الاستثمار.

– ضرورة إدراج منتجات إسلامية توجه إلى تمويل السلع الاستهلاكية المعمرة على غرار المرابحة والإيجار المنتهي بالتمليك.

[1] Rapport du FMI « Algérie: éévaluation de la stabilitéé du systèmeème financier » n° 14/161, juin 2014, p9.

[2] taux annuel effectif global

– العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار في إنتاج السلع المعمرة لخلق منافسة في سوق الائتمان الاستهلاكي.

– إيجاد مؤسسات مالية متخصصة في الائتمان الاستهلاكي خاصة في ظل ضعف الوساطة البنكية في الجزائر.

–ضرورة إدراج معدل الإدماج المؤهل للائتمان الاستهلاكي في أقرب الآجال وبمعدل يكون مرتفعا نسبيا لتشجيع الإنتاج الوطني على حساب تركيب منتجات أجنبية.

– الاستعمال الجيد لمركزية المخاطر المتعلقة بالقروض الاستهلاكية وذلك بتقليص أجال التصريح وحث البنوك على ضرورة استغلال المعلومات التي تتضمنها وأخذ كل التدابير اللازمة لذلك. للتذكير، فإن المركزيات التي عمل البنك المركزي على إنشائها تعاني إما من محدودية استعمالها على غرار مركزية عوارض الدفع أو إنها لم تدخل حيز الخدمة (مركزية الميزانيات).

المراجع:

1- Nicolas Pecourt , Un monde sans crédit ? réflexions autour du crédit à la consommation, éditions d'Organisation Paris, 2010.

2- Luc Bernet-Rollande, Principes de technique bancaire, 24ème édition, Dunod,2006.

3- François-Julien Labruyère « histoire du crédit à la consommation » la découverte, Paris 1994.

4- Jean Baudrillard « la société de consommation: ses mythes, ses structure » éditions Denoël, France, 1970.

5- rapport du FMI « Algérie: «évaluation de la stabilité du système financier » n° 14/161, juin 2014.

6- Banque de France « Crédits à la consommation: tendances récentes et profil des emprunteurs » Bulletin N° 202 - Novembre-décembre 2015.

7- Rapport annuel de la commission bancaire « crédit à la consommation » 2003.

8- Institut national de la statistique et des études économiques « Le crédit à la consommation aux Etats-Unis » Persée, volume 9, numéro 4. 1954.

9-Gunnar Trumbull « *Consumer lending in France and America – Credit and Welfar »* Cambridge University Press, 2014.

10- Jacques Pecha ; Pierre Sicsic « développement du crédit à la consommation et économie réelle » Persée, volume 5, numéro 2, 1988.

11- Hélène Ducourant « le crédit à consommation et endettement des individus: des idées reçues et des outils pour les combattre » revue française de socio-économie n°9, 2012.

12- حسين إبراميم "القروض الاستهلاكية في صناعة التمويل الأصغر" موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2011.

13-جريدة الجمهورية العدد 5753 الصادرة في 22 /2015/12.

14- المرسوم التنفيذى رقم 15- 114 الصادر فى 12 ماى 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض فى مجال القرض الاستهلاكى كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر.

توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تحدي إدماج مقاولتية مستدامة

د. بلقاضي بلقاسم
د. دويدي خديجة هاجر

ملخص:

لا شك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية في اقتصاديات البلدان، من حيث مشاركتها المعتبرة في نسيج المؤسسات، ومساهمتها في الكثير من جوانب التنمية الاقتصادية؛ لذلك فقد اهتمت السياسات الحكومية للدول بدعمها وتنميتها. لكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد نفسها اليوم أمام تحديات جديدة بفعل الضغوطات البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يطرح تساؤلا حول قدرة هذه المؤسسات على مواجهة هذه القضايا، أو المساهمة في التقليل منها بصفتها فاعلا فيها. هذا بالإضافة إلى أن ضعف هذه المؤسسات من الناحية الاقتصادية (محدودية رأس مال) يجعلها تواجه صعوبة في الاندماج بما يسمى مقاولتية مستدامة تنهض بالجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. تتمّ مساهمة المؤسسات في هذه المجالات من خلال تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لذلك فإن هذا البحث يلقي الضوء على توجهات هذه المؤسسات في إطار مقاولتية مستدامة، هذا الموضوع الذي يبدو مطروقا بشكل قليل في الأدبيات البحثية.

الكلمات المفتاح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاولتية، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

Abstract

There is no doubt that small and medium-sized enterprises are the pillar of the economies of the countries, in terms of their participation in the fabric of all businesses, and their contribution to the many fields of economic development; therefore governmental policies have supported and developed them. Today, SMEs find themselves facing new challenges because of social and environmental pressure. This raises the question on the capacity of these enterprises to overcome these issues, or contribute to minimize them as an active element. In addition, the weakness of these foundations in economic terms (limited capitals) makes it difficult to integrate into the so-called sustainable entrepreneurship that promotes the three aspects of sustainable development: economic, social and environmental. The contribution of the enterprises in these areas is through the application of the Corporate Social Responsibility (CSR); therefore, this research sheds light on the orientations of these institutions in the framework of the sustainable entrepreneurship. This subject is slightly tackled in the research literature.

Key words: Small and medium enterprises, entrepreneurship, sustainable development, corporate social responsibility.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونات الابتدائية للاقتصاد لأغلب الدول، حيث يمكن أن تصل نسبتها إلى 97 % من نسيج المؤسسات ككل، وهذا ما يفسر جعل هذا النوع من المؤسسات في قلب الانشغالات العلمية والعمومية في رحلة الاهتمام بها والمحافظة عليها وتحفيز نموها. ومن دارسة هذه المؤسسات يبدو المقاول عاملا رئيسا في توجهاتها، فتساهم هذه المؤسسات من خلال المقاولتية التي تعتبر جوهر وجودها في ترقية وازدهار الاقتصاديات، بالنهوض بالمشاريع الاقتصادية المختلفة، حيث تعتبر خالقا معتبرا لفرص العمل، ومعولا

للتنمية وعنصرا هاما في عملية التصدير لبعض البلدان. وفي ظل التغيرات الحاصلة على المستوى الاجتماعي والبيئي، يتم إعادة النظر في إمكانية مساهمة رجال الأعمال والمقاولين لمواجهة ظاهرة التدهور البيئي والاجتماعي من خلال ما يسمى بالمقاولتية المستدامة، حيث لا تستثنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه الظاهرة باعتبارها تنشط في نفس المحيط وتتعرض لنفس الضغوطات.

- **إشكالية البحث:**

تتعرض المؤسسات اليوم لتغييرات حول الأداءات التي يجب أن تهتم بها، وذلك تبعا للمفاهيم الجديدة (المسؤولية الاجتماعية، أخلاقيات الأعمال، التنمية المستدامة، حوكمة المؤسسات...) التي ظهرت على الساحة الاقتصادية والسياسية والتسييرية والأكاديمية، وذلك بفعل الأزمات التي تعرضت لها اقتصاديات الدول، والملاحظات الخطيرة على تغير المناخ والتدهور البيئي والاجتماعي من حيث الاختلاف في معيشة الفرد في الكثير من دول العالم، خاصة التي تقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية مقارنة بدول الشمال. وعليه لا ستستثنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم من هذه التغييرات التي تعتبر تحديات أمامها، أين يطرح تساؤل جوهري حول إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمقاولتية مستدامة من خلال النهوض بتطبيقات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة فيها، وفي ظل إشكالية ضعفها على المستوى الاقتصادي (محدودية رأس المال) تتأتى إشكالية هذا البحث في الإجابة عن التساؤل التالي:

أي توجهات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المقاولتية المستدامة؟

ومنه للإلمام بإشكالية البحث يتم طرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم المقاولتية؟
- ما مفهوم المقاولتية المستدامة؟
- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات البيئية والاجتماعية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لإلقاء الضوء على جوانب متعلقة بمتغيري البحث "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولتية المستدامة"؛ وكذلك تبين توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الحاصلة بالتوجه نحو متغيرات حديثة مثل: أخلاقيات الأعمال؛ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛ التنمية المستدامة؛ بنجاح المقاولتية وإدماجها لهذه العناصر بمواجهة مسيرة البحث عن الربح ومحدودية الموارد الاقتصادية لهذا النوع من المؤسسات.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية بحثنا من ناحية أولى: من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها باعتبارها محلا للمقاولة، وبمساهمتها الكبيرة في نسيج المؤسسات والتنمية الاقتصادية من حيث خلق فرص العمل والتصدير، ومن ناحية أخرى: من خلال أهمية التحديات الاجتماعية والبيئية التي تدعو لإنشاء واعتماد مقاولتية مستدامة.

منهج البحث:

نعتمد في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أننا سنقوم بفحص وتحليل الأدبيات النظرية المتوفرة في مجال البحث "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولتية المستدامة"، من ثم تبويبها حسب الوارد في هذا البحث.

هيكلة البحث:

يتم تناول الإشكالية من خلال العناصر التالية:

1. الجانب المفاهمي للمقاولتية وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمقاولتية المستدامة؛

3.توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المقاولتية المستدامة

1. الجانب المفاهيمي للمقاولتية وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.1. مفهوم المقاولتية والمقاول

المقاولتية (Entreprenariat)، ريادة الأعمال (Entreprenariaship)، كلمات وإن اختلفت تسميتها، فإنها تدل على نفس المعنى، فيستخدم في الفرنسية كلمة الـ Entreprenariat وفي الانجليزية الـ Entreprenariaship. حيث تم اشتقاق كلمة Entreprenariaship عن الكلمة الفرنسية "Entrepreneur" (مقاول)[1].

يعود تأسيس حقل المقاولتية لـ Richard Catillon (وهو مصرفي في القرن الثامن عشر) و-Jean Baptiste Say (وهو اقتصادي في القرن التاسع عشر)[2]. وقد كانت تعني كلمة "مقاول" في العصور الوسطى الفرنسية شخصا يقوم بمهمة ما، وقد اعتبر المقاول في القرنين السادس عشر والسابع عشر فردا يشارك في أنشطة المضاربة، وعلى وجه التحديد، يعتبر المقاول شخصا يحافظ على علاقته التعاقدية مع الحكومة للحصول على خدمة أو توريد سلعة[3]؛ ويعرف المقاول في موسوعة "Diderot & Alembert" (1755) كمن يتعهد بعمل ما؛ في حين يعود قاموس اللغة الفرنسية "Émile Littré" (1889) في تعريف المقاول للفعل "Entreprendre" بذكره: "المقاول هو كل من يباشر شيئا ما"، ويضيف " Le petit Robert " اليوم تعريفين آخرين للمقاول هما[4]:

- المقاول هو شخص يتكلف بتنفيذ عمل ما؛
- المقاول –من منظور أكثر اقتصادي –هو شخص يدير مؤسسة لحسابه الخاص، وينفذ عددا من عوامل الإنتاج، لبيع منتوجات وخدمات.

وقد نشر القاموس العالمي للتجارة (باريس 1723) التعريف التالي لكلمتي «Entrepreneur» و« Entreprendre»[5]:

- « Entreprendre »: النهوض بنجاح مشروع ما، تجارة، صناعة، بناء، وما إلى ذلك؛
- « Entrepreneur »: وهو من يتعهد بعمل ما.

في تحديد خصائص المؤسسة المقاولتية، طرح Miller (1983) سؤالا حول: "ما يميز مؤسسة مقاولتية؟ ووجد أن أول عنصر كإجابة: "أنها تلك التي تنطلق في مسيرة إبداع منتوج/سوق، بإدخال نشاطات محفوفة بالمخاطر وهي السباقة التي تقترح إبداعات فعالة وتكون في صدارة المنافسة"[6]، وحسب Stevenson & Jarillo (1990) "المقاولتية هي إجراءات يتبع من خلالها الفرد – لصالحه الخاص أو لصالح المؤسسة – فرصا بصرف النظر عن الموارد التي يتحكم بها"، ويتميز التوجه المقاولياتي في المؤسسة بخصائص محددة: الإبداع، المخاطرة، الاستباق؛ والمكملة بـ: درجة الاستقلالية والعدوانية تجاه المنافسة؛ وقد بين هنا

[1] الدغيشم، محمد بن عبد العزيز. ومحمد، حسين السيد حسين. 2014، "مدخل مقترح لتفعيل مساهمة منشآت الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، كتاب أبحاث المؤتمر، جمعية ريادة الأعمال، وزارة التعليم العالي السعودية، جامعة الملك سعود، أكاديمية التدريب، الرياض، ص 43.

[2] Halilem, Norrin. Et St-Jea, Etienne. « L'innovation au sein des PME: Proposition d'un cadre conceptuel », Académie de l'entrepreneuriat, Sherbrooke, 4-5 octobre 2007, P 5

[3] Sagodira, Gilles. « La formation continue à l entrepreneuriat: par-delà le déterminisme social de l acte entrepreneurial», Thèse de doctorat, Discipline: Sciences de l'Education, Université de La Reunion, Réunion, 2011, p 48.

[4] Sagodira, Gilles. Op. cit, p 48

[5] Ibid.

[6] Randerson, Kathleen. Et Fayolle, Alain « Management et orientation entrepreneuriale: deux concepts si différents ?», Management & Avenir 2010/9 (n° 39), Management Prospective Ed, p. 127.

Messeghem (2001) من خلال دراسة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنشط في مجال الصناعة الفلاحية وجود توجه مقاولياتي قوي لها رغم وجود هيكلة بيروقراطية عالية[1].

وعليه، يمكن أن نخلص مما سبق إلى أن المقاولتية هي عملية اقتناص فرصة في السوق، تعتمد على المقاول الذي يتصف بالإبداع والمخاطرة والعمل على تصدر مؤسسته المنافسة.

1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نواصل هنا البحث في مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محلا للمقاولتية. من خلال التطرق لنشأتها وتعريفها كالآتي:

1.2.1. نظرة حول نشأة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كانت المؤسسة الصغيرة تمثل الوحدات الأساسية بل الوحيدة التي قام عليها اقتصاد العالم، وفي كافة الحضارات والمجتمعات حتى القرن السابع عشر. فلم يعرف العالم المؤسسات الكبيرة التي تنتشر الآن إلا بعد قيام الثورة الصناعية التي سمحت بإقامة مصانع يحتاج واحد منها إلى عشرات ومئات العمال ومنها تشكلت المؤسسات الكبيرة، وقد انصب اهتمام علماء الإدارة الأوائل على تطوير الأنظمة التي تحتاج إليها هذه المؤسسات الجديدة، فكانت هذه الأخيرة تدفع لعلماء الإدارة أجورا عالية للاستعانة بهم كمدراء واستشاريين لإيجاد حلول للمشكلات التي تجابهها، وفي المقابل تم تجاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع أن تقدم ما تقدمه المؤسسات الكبيرة[2].

أخذ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة آنذاك يظهر ويبرز ابتداء من خمسينيات القرن الماضي، باهتمام الباحثين والمفكرين الاقتصاديين خصوصا بمشاكل التنمية والنمو، وكذا المساهمين ومقرري السياسات التنموية سواء في البلدان المتطورة أم في البلدان النامية حديثة العهد بالاستقلال، وكذا الهيئات والمؤسسات الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية[3]. ورغم أن بريطانيا كانت مهد الصناعة العالمية– وخصوصا ما يتعلق بالصناعات الصغيرة والمتوسطة – فإن الاهتمام الرسمي بها لم يظهر بصورة جلية إلا مع بداية السبعينات، وبالضبط سنة 1971 [4]، وهو تاريخ نشر تقرير BOLTON، حيث عينت السلطات البريطانية أمام انخفاض شعبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجنة برئاسة Bolton، لتحليل إشكاليتها، وقد وردت نتائج هذا التحليل تحت تقرير مسمى باسمه، الذي جاء متضمنا لتعريف المؤسسات الصغيرة[5]، الذي يرتكز على ثلاثة معايير[6]: أن تكون المؤسسة مسيرة من قبل ملاكها بصفة شخصية؛ أن تمتلك جزءا من السوق يكون محدودا نسبيا؛ تحقيق استقلالية المؤسسة.

1.2.2. نبذة عن تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجه بعض البلدان بعدم التفريق بين التعريف القانوني والتعريف الإحصائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغالبا ما يرتكز التعريف الإحصائي على عدد العمال أو

---

[1] Grandclaude, Didier. et al. « L'entrepreneuriat est-il soluble dans l'ETI ? », Revue française de gestion 2014/7, (N° 244), Lavoisier , 2014, p 136.

[2] برنوطي، نائف. سعاد. "إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 44 – 51.

[3] يعقوبي، محمد. "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية-عرض بعض التجارب"، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 - 18 أفريل، 2006، ص46.

[4] نفس المرجع السابق، ص47.

[5] Wtterwulghe, Robert. "La P.M.E.: une entreprise humaine", De Boeck Supérieur, 1998, p 16.

[6] Ibid.

مرفقا برقم الأعمال، ويبقى دائما معيار عدد العمال المقياس الأكثر انتشارا[1]، إذ تشير العديد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(ESCWA) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين (OCDE) إلى شيوع استخدام معيار عدد العمال في مختلف دول العالم لتصنيف المؤسسات. حيث تختلف التعاريف من بلد إلى آخر كما يختلف عبر الهيئات والمنظمات التي تتناولها بالتعريف.

تمثل المؤسسات الصغيرة جدا (الأقل من خمسة عاملين) نسبة 70 % من المؤسسات[2] في أغلب الاقتصاديات. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونات الابتدائية للاقتصاد في العديد من الدول، حيث يمكن أن تصل نسبتها إلى 97 – 99 % من العدد الإجمالي للمؤسسات، وفي الكثير من البلدان، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا هاما لنمو مناصب العمل، وخاصة التصدير(حيث تعتبر عاملا مهما في اقتصاد ألمانيا في هذا الجانب)، مما يفسر كونها عنصرا أساسيا في الانشغالات العلمية والعمومية في رحلة الاهتمام بالمحافظة عليها وتحفيز نموها.

2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمقاولتية المستدامة:

2.1. تطور الاهتمام بالتحديات البيئة والاجتماعية:

2.1.1. من الأخلاقيات إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

باستبعاد الانشغالات الأخلاقية من نشاطات المؤسسات في الاقتصاد الحديث بداية من تبني بعض أفكار ادم سميث A. Smith. مرورا بالمدرسة الكلاسيكية والعلاقات الإنسانية. يؤكد Amartya Sen (1993) على أن الاقتصاد الحديث ظهر من محتوياته الإشارة إلى الأخلاقيات، لأنه قد تم نقل أداء هذا الخير لرعاية قوى غير مرئية في السوق، هذا المفهوم الخاص للاقتصاد الذي أزال أي إشارة ممكنة للحجج الغائية التي تشكل أساس أخلاقيات الاقتصاد[3].

لاحقا نما في الخمسينيات مفهوم جديد مهتم بالانشغالات الاجتماعية الذي عرف في ما بعد باسم "المسؤولية الاجتماعية" بعد أن مر بعدة تحولات، الذي تولد عن التصور الأمريكي لدور المؤسسة في المجتمع، حيث تعزى الأبوية إلى .Howard Bowen عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مجال علوم التسيير، حيث لعب كتابه « Social Responsibilities of the Businessman » (عام 1953) دورا جوهريا، بتشكيل فضاء جديد أكاديمي للأعمال والمجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية[4]، ويعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات موروثا عن الأبوية للقرن التاسع عشر، حيث يتم نقل الأخلاقيات الشخصية للمسيرين للمؤسسة، بدعوى أن على المؤسسة واجبا أخلاقيا للمشاركة في المصلحة العامة، وفي الواقع تستجيب المسؤولية

[1] Levratto, Nadine. "La PME objet frontière: analyse en termes de coherence entre l'organisation interne et le marché", colloque Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006, p 3, 4.

[2] Julien, Pierre-André. Et St-Pierre, Josée. « Mondialisation et PME: une vulnérabilité fort différenciée », Actes des 11es Journées scientifiques du Réseau entrepreneuriat de l'AUF, Trois-Rivières, mai 2009, p 2

[3] Keramidas, Olivier. et al. 2010," Éthique et durabilité: Quelle construction, quelles analyses, quelles perspectives ? », W.P. n° 880, la Journée Développement Durable de l'AIMS, Aix-en-Provence, mai, p 3.

[4] Acquier, Aurélien. et Gond, Jean-Pascal. 2005, « Aux sources sources de la Responsabilité Sociale de l'Entreprise. (Re) Lecture et analyse d'un ouvrage fondateur: Social Responsibilities of the Businessman d'Howard Bowen (1953) », XIVième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers, p 3.

الاجتماعيــة للمؤسســات لخصــائص مجتمعيــة، ثقافيــة ومؤسسية للمجتمـع الشـمال أمريكـي، التـي بنـت الرؤيـة حـول الـدور الاجتمـاعي للمؤسسـات الكبيـرة: "المؤسسـة تزدهر لأنها تحافظ على خدمات حاجيات المجتمع"، وقد كانت مستوحاة بقوة من الأخلاقيات البروتستانتية، حيث ترتكـز علـى مبـادئ "الإنجيـل" stewardship principle (تسيير مسؤول للملكية دون الإضرار بحقوق الآخرين) ومبادئ الإحسـان "charity principle " (تعهد مـن الأشـخاص الأثريـاء لمسـاعدة الأكثـر عـوزا)، وتستجيب هذه المقاربة لتحليل M. Weber حول أصول الرأسمالية باعتبار أن: "الديناميكية المقاولتية ليست فقط اقتصـادية ولكـن ترتكـز علـى قواعـد أخلاقيـة"، هـذا البعـد الثقافي والأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية الذي توسع في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن العشرين، مع ظهور المؤسسات الكبيرة جدا، حيث تؤكد هـذه الرؤيـة علـى الإحسـان باسـم "مبـادئ الإحسـان"، ومسؤولية المسيرين في المجتمع[1] ؛

ظـل النمـوذج التقليـدي فـي الإدارة الأمريكيـة للعامـل المحـيط مسـتمرا[2]، مـن خـلال مواصـلة العمـل داخـل النمـوذج الاقتصـادي المهتم بـالأداء الاقتصـادي والمـالي للمؤسسـة. خاصـة بعد دخـول الرأسـمالية فـي سلسـلة مـن الأزمـات الماليـة والنقديـة سـنوات الـ 70، حيـث صـرح Milton Friedman (1970) بـأن الـدور الحصـري للمؤسسـة كعامـل اقتصـادي، هـو مـا يجعـل مسـؤوليتها الاجتماعيـة متمحـورة حـول قـدرتها علـى تعبئـة المـوارد للحصـول علـى أربـاح باحترام قواعد لعبـة المنافسـة الحـرة والمفتوحـة، حيـث السـوق هـي الحكـم الأفضـل علـى الأداء[3]. وبهـذا عرفـت بدايـة سـنوات السـبعينيات رفضـا لمسؤولية المؤسسة تجاه أي طرف سوى المساهمين الذين هم ملاك المؤسسة.

وصـولا إلـى منتصـف سنوات الثمانينيات، دخل مفهوم تسيير المسـؤولية الاجتماعيـة فـي مجموعـة مناقشـات متكـررة ومسـتمرة حـول مكانـة المؤسسـة فـي المجتمـع، وبـدأت المؤسسـة تسـتعيد "جاذبيتها" بمشاركتها في امتصاص البطالة لإثبات مواطنتها التي منها تعززت أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة[4]. وقد قام في ما بعد E. Freeman (1984) بتناول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسـات مـن خـلال التطـرق لمفهـوم "الأطـراف أصـحاب المصلحة" في نظريته[5]. ومنه عرف مفهوم أداء المؤسسة تجددا فـي التعريـف[6]، فقد كشـف تطـور مفهـوم المسـؤولية الاجتماعيـة للمؤسسات عن المفهوم الجديد وهو: الأداء الاجتماعي

[1] Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre1. Le concept de responsabilité sociétale d'entreprise est-il pertinent pour les PME ? », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 18-21.

[2] علي، أحمد. جابر. حسين. "أخلاقيات العمل بين الدين والمجتمع"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، 481، القامرة، 2011، ص 11.

[3] Asquin, Alain. et Marion, Stéphane. « La performance globale comme intention stratégique praticable pour le développement d'une activité artisanale », Actes du colloque AIREPME - Atelier Artisanat, Agadir, 19 mai, p 4.

[4] Dejean, Frédérique. et Gond, Jean-Pascal. « La responsabilité sociétale des entreprises: enjeux stratégiques et stratégies de recherche », Finance Contrôle Stratégie – Volume 7, N° 1, mars 2004, p 11.

[5] Gond, Jean-Pascal. Et Mercier, Samuel. « La théorie des parties prenantes: une synthèse de la littérature », Recherche, Décider avec les parties prenantes, La Découverte, 2006, p 160.

[6] Benbayer, elhabib. Et benkamla, Ahmed. « L'activité économique de l'entreprise et l'environnement: une interaction continue ou un paradoxe durable ? Cas de l'opérateur Djezzy et la certification environnementale ISO14001 », Communication au Colloque international « Comportement des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale», Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université Kasdi Merbah Ouargla, 20 et 21 Novembre, 2012, p 48.

(La performance sociale)[1].

2.1.2. نحو التنمية المستدامة والانفتاح على المسائل البيئية

عبورا إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المحيط نحو أوربا، تم تناول هذا المفهوم – ذي الجذور الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية – بطريقة أكثر سياسية في أوربا، حيث دخل في المساهمة في التنمية المستدامة[2]. هذا المفهوم الأخير الذي ظهر نتيجة عنصرين: 1. التباين الحاصل بين دول الشمال والجنوب، وذلك بتحديد مستوى الدخل كعامل محدد للخط الفاصل بين الدول المتقدمة وغير المتقدمة، وهو الأمر الذي تبعه البحث في الانحراف بين الدول من حيث الناتج الداخلي الخام، التعليم، مستوى المعيشة... إلخ؛ 2. والأزمة البيئية: وهو ما خلفته عمليات التصنيع التي تقوم بها الدول الصناعية، على رأسها ثقب الأوزون ونتائجه على المستقبل والاحتباس الحراري.

لقد تم إهمال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حتى سنوات الـ 90، حيث مثل هذا المفهوم موضوع شغف متزايد في ما بعد، إذ أصبحت المسؤولية الاجتماعية في إطار تقرير G. H. Brundtland (1987) ومؤتمر قمة الأرض في Rio (1992)، وسيلة نشر داعمة لمسألة التنمية المستدامة داخل المؤسسات[3]. وفي مارس 2000، تم عقد القمة الأوربية بلشبونة بهدف استراتيجي بدعم "نمو اقتصادي مستدام، مترافق مع تحسين كمي وكيفي للعمل، وبتلاحم اجتماعي أكبر"، وفي هذا الإطار، أطلق المجلس الأوربي مهمة تعزيز تنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[4].

واكتسح بذلك اليوم تيار التنمية المستدامة العالم. فقد شهدت السنوات الأخيرة منشورات كثيرة مكرسة للتقارير البيئية والتنمية المستدامة[5]، وهذا ما يجعل المؤسسة اليوم اليوم تنظر في أدائها على مستوى استراتيجي، حيث ينصب اهتمامها على مجتمعها في الإطار الضيق وعلى بيئتها في الإطار الواسع.

2.2. مفهوم المقاولتية المستدامة:

2.2.1. تعريف المقاولتية المستدامة:

يرتبط مفهوم المقاولتية في مجال التحديات البيئية والاجتماعية الحديثة بمفهوم التنمية المستدامة، فبسبب التغيرات –المذكورة أعلاه في محيط المؤسسات التي ولدت متطلبات جديدة للأسواق تأثرا بالضغوطات الاجتماعية والبيئية– تطلب الأمر اليوم إعادة تعريف المقاول والمقاولتية في سياق جديد. وعليه، تقدم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمساهمة المؤسسات في التنمية المستدامة، وهو ما يمثل التكامل المتناغم في استراتيجية المؤسسة المكون من الركائز الثلاثة الآتية:

---

[1] El Malki, Tarik. « Environnement des entreprises, responsabilité sociale et performance: Analyse empirique dans le cas du Maroc », thèse de doctorat en science économique, faculté des science économiques et de gestion, université de la mediterranée Aix-Marseille II, Marseille, 2010, p 232.

[2] Dohou-Renaud, Angèle. « Le système de management environnemental comme moyen de contrôle de la déclinaison et de l'émergence des stratégies environnementales », Thèse de doctorat en sciences de gestion, école doctorale sciences humaines économiques sociales, université de Poitiers, 2009, p 29.

[3] Rubinstein, Marianne. « Approche stratégique de la responsabilité sociale des entreprise, rentes de monopole et nouvelle gouvernance d'entreprise », l'objet d'une présentation au colloque organisé par le CNAM et le CEPN, avecle concours de l'EAEPE, 23 mai, Paris, 2008, p 2.

[4] Nillès, Jean-Jacques. « Analyse de l'éthique dans la prise de décision du manageur opérationnel », Etude qualitative et proposition d'une échelle de mesure, colloque ESDES-ADERSE, Université catholique de Lyon, juin, 2004, p 11.

[5] Dejean, Frédérique. et Gond, Jean-Pascal. Op. cit, p 9.

المردودية الاقتصادية؛ حماية البيئة؛ والعدالة الاجتماعية (أخلاقيات المهنة الاجتماعية تجاه عامليها) والمجتمعية (سلوك المؤسسة المواطنة بمواجهة أصحاب المصلحة)[1]. حيث يستند مفهوم التنمية المستدامة عادة على ثلاث ركائز: اقتصادية، اجتماعية وبيئية[2]. وتعتبر – في المناقشات الأكاديمية – المقاولتية البيئية، المقاولتية الخضراء، المقاولتية الإيكولوجية، المقاولون الإيكولوجيون (écopreneur) ومقاولو التنمية المستدامة مفاهيم متقاربة، فالحدود الفاصلة بينها بسيطة وشبه معدومة، ويعود المؤلفون للتعبير عنها إلى نفس التطبيقات، ولكن يقدمونها من زوايا مختلفة، حيث ظهر هذا الميدان الجديد تدريجيا سنوات الـ 90، فتعتبر المقاولتية المستدامة مفهوما حديثا، ويحدث ذلك عند تقاطع حقلين حديثين نسبيا: التنمية المستدامة والمقاولتية، إذ يتعلق الأمر بظهور فئة جديدة من المقاولين مشابهة جدا لبعض أشكال المقاولتية التعاونية، الخيرية والاجتماعية[3]. وعليه، نقدم هنا بعض تعريفات الباحثين حولها وحول المقاول المستدام أو المسؤول كما يلي[4]:

- Dixon & Clifford (2007): تعني كلمة Ecopreneur القيادة الثلاثية للأفراد: البيئية، الاجتماعية والاقتصادية؛
- Choi & Gray (2008): هو الشخص الذي يخلق ويشيد مؤسسات مربحة الذي يتبع أيضا الأسباب البيئية والاجتماعية؛
- Isaak (2002): الشخص الذي يبحث في تحويل قطاع الاقتصاد نحو التنمية المستدامة، بإنشاء مؤسسة في هذا القطاع بتصميمات وإجراءات خضراء، وبالتزام مطول بالاستدامة في كل ما يقال ويفعل؛
- Pastakia (1998): الأشخاص أو المؤسسات الذين يحاولون نشر الأفكار والإبداعات الإيكولوجية سواء بالسوق أم خارج السوق، ويمكن أن يطلق عليهم تسمية Ecopreneurs؛
- Katsikis & Kyrgidou (2007): المقاولتية المستدامة هي الإجراءات التكنولوجية التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص وخلق القيمة التي تولد الازدهار الاقتصادي، التناسق الاجتماعي وحماية البيئة؛

تكشف هذه التعاريف عن تعدد مفاهيم المقاولتية المستدامة، التي تعتبر عموما مقاولتية تنشأ بهدف النهوض بالجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة. إذ يمكن اعتبارها "عملية إنشاء وقيادة مؤسسات تسعى لخلق القيمة من خلال الاهتمام بتحقيق الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة: اقتصادية، اجتماعية وبيئية".

2.2.2. مقاربات خاصة بالمقاولتية المستدامة:

بالنظر إلى المقاولتية المستدامة بأنها "ترتكز على الحفاظ على الطبيعة، على دعم الحياة والمجتمعات المحلية في السعي وراء الفرص التي تسمح بتطوير منتجات، وإجراءات وخدمات لتحقيق أرباح، بإدماج هذه الأخيرة للمكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، الاقتصاد والمتجمع"، فهي "عملية إنشاء مؤسسات تقوم بربط أنشطة المقاولين بتحقيق الأهداف الخالقة للقيمة والمرتبطة بالتنمية المستدامة"، وعليه، يمكن إدراك المقاولتية المستدامة من خلال مقاربتين: من خلال الغايات أو أيضا من خلال القيم، يتم شرحها في ما يلي[5]:

➢ التصنيف على أساس الغايات:

يصف B. Cohen وآخرون (2008) غايات وأهداف متعددة مثمنة من قبل رجال الأعمال والمقاولين،

[1] Quairel-Lanoizelée, Françoise. Op. cit, p. 1

[2] De Bry, Françoise. « L'éthique, cœur du management», revue Ethique & Entreprise, Qualithique, différents articles, Mensuel, n°167, mai, 2005, p 4.

[3] Raufflet, Luc Bres, Emmanuel. et Filion, Louis Jacques. « Développement durable et entrepreneuriat », Cahier de recherche n°: 2011-05, Juillet 2011, P 1

[4] Raufflet, Luc Bres, Emmanuel. et Filion, Louis Jacques. Op. cit, P 2, 3.

[5] Labelle, François et al., « Déterminants de l'entrepreneuriat durable: Quelques constats auprès d'étudiants universitaires », La Revue des Sciences de Gestion 2012/3 (n° 255-256), p. 24 - 26

ويستخدم L.E. Schlange (2009) و S. Schaltegger و M. Wagner (2010) تصنيفية للمقاول المستدام، باستهداف مجالات النشاط الثلاثة للتنمية المستدامة المتداخلة في ما بينها: الاقتصاد، البيئة والمجتمع: ففي هذا التقاطع للمجالات الثلاثة من النشاطات نجد مختلف أنواع المقاولين، يتبعون في أقل شيء هدفين مكونين من خلال آفاق مختلفة (مثلا اقتصادي اجتماعي، أو اقتصادي بيئي) وأحيانا مكملة لبعضها (الشكل رقم 1)، حيث يمكن أن يعتبر الأنواع الأربعة للمقاولين (المستدامين، الاجتماعيين، الإيكو مقاولين، الإنسانيين) ضمن الفئة العامة "للمقاول المستدام"، أين تكون بعضها مجموعات فرعية من الأخرى، وفي الواقع فإن الأعمال حول المقاولتية الاجتماعية والبيئية في تزايد منذ سنوات الـ 90 وبداية سنوات 2000، إذ أصبحت تشغل الأعمال حول المقاولتية المستدامة مساحة مهمة منذ 2005.

الشكل رقم (1): مجالات المقاولتية المستدامة حسب B. Cohen وآخرون (2008)

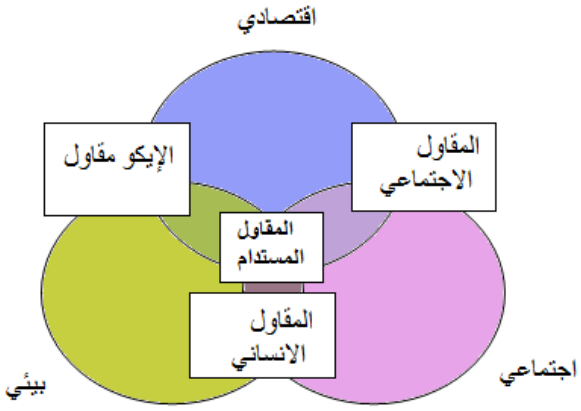

المصدر: Ibid

➢ **التصنيف على أساس القيم:**

يسمح هذا التصنيف بتمييز على الأقل نوعين من المقاولين المستدامين على أساس القيم، وذلك بتمييز المقاولين المستدامين الموجهين نحو الأرباح أو نحو المهام الاجتماعية والبيئية، وهو ما يمثل الاختلاف بين المقاولين المستدامين الأكثر "أنانية" أي الاهتمام بالربح الخاص؛ و"الغيريين" أو "المُؤثرين" وهو ما يعني الاهتمام بمصالح الآخرين الذي يصاحبه رغبة في تحقيق مكاسب مالية أو الرغبة بتغيير العالم، مع عدم استبعاد احتمالية وجود مقاول له عدة قيم.

وعليه فإن هذين التصنيفين يميزان بين نوعين أساسيين من المقاولين المستدامين، يتراوحان بين المقاول المستدام الأكثر أنانية والغيري، حيث يندرج تحت هذا الأخير أنواع المقاولين المستدامين الذين يعبرون عن المقاولتية المستدامة بشكل أكثر صحة وهو المقاول: الاجتماعي الإيكو مقاول والإنساني، ولعل التصنيف الثاني هو التصنيف الأصح من وجهة نظرنا، إذ لا ترتبط التنمية المستدامة للمؤسسة بالاهتمام بالربح الخاص ولكن أيضا بتقاسم المصلحة مع الآخرين المؤثرين والمتأثرين بنشاطات المؤسسة.

3. توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المقاولتية المستدامة:

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها اليوم أمام تحديات جديدة بفعل الضغوطات البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يطرح تساؤلا حول قدرة هذه المؤسسات في مواجهة هذه القضايا، والمساهمة في التقليل منها بصفتها فاعلا فيها، غير أن ضعف هذه المؤسسات من الناحية الاقتصادية، وهو ما يتعلق بمحدودية رأس المال يجعلها تواجه صعوبة في الاندماج بما يسمى مقاولتية مستدامة تنهض بالجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي إشكالية نسلط الضوء عليها من خلال العناصر التالية:

3.1. المقاولتية المستدامة كتحد أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نقوم هنا بمناقشة أهم العناصر التي تدخل في تنفيذ مسيرة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

3.1.1. خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدي المساهمة في مقاولتية مستدامة

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من محدودية رأس المال المطلوب لإقامتها[1]، وتعتمد هذه المؤسسات على مدخرات الأفراد من صغار المدخرين[2]، وذلك من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي[3]. في المقابل، يفترض الالتزام في منطق المسؤولية الاجتماعية على المؤسسات استثمارات ملموسة وغير ملموسة، وأحيانا تكاليف إضافية، الوقت، وتغييرات تنظيمية، حيث يدعم النموذج الاقتصادي السائد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – في معظم الأحيان – النهوض بالأداء الاقتصادي الذي يمثل الصعوبة الأساسية أمام التزام هذه المؤسسات[4].

وهنا، تقدم مصادر كثيرة سواء أوربية أم أمريكية (الشمالية) – في وصف لاندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة المسؤولية الاجتماعية – حججا متكررة حول ضيق الوقت والمال أمام قادة هذه المؤسسات للمشاركة في هذه المسيرة، إذ ينهمك القادة عادة في القيام بالعمليات اليومية غير مهتمين بالتساؤل أو القلق حول التوقعات الاجتماعية، حيث يفتقدون لنشاطات اليقظة البيئية والاجتماعية، كما أن هامش العمليات المالية لغالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كاف لاستيعاب تكاليف كبيرة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (إعداد التقارير والشهادات)، كل هذا يجعل هذه المؤسسات أقل وعيا بالفرص والموارد التي تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية، وعليه، تفتقد نماذج تسيير هذه المؤسسات للاندماج تحت هذا الإطار وخصوصيته، ما يسمح باستنكار ظاهرة "مسخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" التي تكلم عنها Torrès، وهو الأمر الذي يبرر إحجام عدد من قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الاستجابة للمسؤولية الاجتماعية، خصوصا، أنه يصعب في بعض الأحيان التوفيق بين متطلبات هذه الممارسات الحديثة، بذلك، تبقى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التزاما معقدا وأحيانا صعبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[5]. وعليه، يبدو من الأفضل اعتماد مقاربة نوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يعني الاهتمام بفهم خصوصيات تسييرها التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة[6].

3.1.2. دور المقاول في تنفيذ مسيرة مقاولتية مستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تسييرها بقادتها، وهو ما يجعلها تتميز بعدم التناسق، وذلك لاختلاف تكوينهم (التقني، العلمي، التجاري، التسييري... إلخ) ومسيرتهم المهنية وأصولهم الاجتماعية، فيطرح بذلك عدم التناسق هذا تنوعا في أهداف المؤسسة وخيارات التسيير ودورها، ويبين Messeghem & Marchesnay (2011) أنه من

[1] برنوطي نائف، سعاد. مرجع سابق، ص 79.

[2] عبد السلام عوض الله، صفوت. "اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 53.

[3] بوخاوة، إسماعيل. وعطوي، عبد القادر. "التجربة التنموية في الجزائر وإستراتجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25 - 28 ماي، 2003، ص 4.

[4] Courrent,Jean-Marie et Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 2. Une approche spécifique de la RSE en PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 45.

[5] Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. « La responsabilité sociale d'entreprise dans la PME; option marginale ou enjeu vital ? », Les cahiers de la Chaire – collection recherche No 06-2005, ESG ET EQAM, Québec, 2005, p 18 –19.

[6] Courrent, Jean-Marie. et Quairel-Lanoizelée, Françoise. Op. Cit, p 42.

الممكن تمييز منطقين أساسين لعمل المؤسسة: المنطق المقاولياتي المرتكز على الأولوية لتطوير النشاطات؛ والمنطق الإرثي المرتكز على البناء، الحفاظ وتطوير مجموع الصالح الخاص والعائلي؛ هذين المنطقين يفسران الإيحاءات الأساسية للقادة، فيكون إدماج القادة لمسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأشكال ودرجات مختلفة، من خلال أنه قد يهتم بعضهم بالأداء الاقتصادي، في حين نجد آخرين حساسين للأبعاد البيئية ونشاطاتها، كما يهتم آخرون أيضا للجوانب الاجتماعية والمجتمعية، وقد ينظر البعض من وجهة نظر متوازنة للأداء الشامل، وذلك بالسعي للتوفيق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ حيث لا يمكن أن يرتكز منطق الأهداف على النتائج الاقتصادية فقط، فبالرجوع إلى منطق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه يمكن إدماج المسؤولية الاجتماعية في المنطق المقاولياتي من خلال مثلا: تطوير منتجات جديدة إيكولوجية، كما يمكن أن تدخل في منطق إرثي، بتجاوز المجال الشخصي والعائلي وبتصور للإرث المنفتح على البيئة الطبيعية والمجتمعية والرأس المال الاجتماعي للمؤسسة، بذلك يمكن للمقاول أن يوفق بين مناهجه، ويستلهم أن يكون مسؤولا اجتماعيا؛ وعليه، يصبح من المهم للتحليل الاستراتيجي تحديد ضمن أولى أولوياته شخصية القادة لفهم أي التوجهات والفعل "المستدام" الذي سيعززونه ويقبلونه[1].

3.1.3. واقع التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقاولتية المستدامة:

بارتباط المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاندماج الشخصي للمسيرين والقادة في مقاولتية مستدامة، ففي الواقع يمكننا تمييز سلوكات معينة لهؤلاء القادة في هذا المجال كالآتي[2]:

- **سلوكات رفض واضحة:** ويلاحظ هذا من خلال عدم إفصاح قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العادة عن التزام تجاه التنمية المستدامة، واعتباره أمرا غير معنيين به، إذ يرون أن المؤسسات الكبيرة التي تمتلك خصائص أقوى من هذه المؤسسات تجد صعوبة في تطبيق هذه المسيرة والالتزام تجاهها، وذلك من حيث المساءلة في التقارير الإدارية للسياسات الاجتماعية والبيئية لها، ما يعبر عن وجود مبرر قوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الأقل حجما في تجاهل هذه المسيرة وقيمها، بذلك ينظر لها كعملية مقتصرة على المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى أن استمرارية المؤسسة تعتبر ضمن أولى أولوياتها، وباعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة أمام محدودية الموارد والعوامل الخارجية، فإن هذا يؤدي إلى استبعاد شرط الالتزام البيئي والاجتماعي الذي يتطلب منها تغيير ممارساتها المعتادة المكلفة؛
- **سلوكات تجنبية:** تهدف إلى البقاء في الانتظار والحفاظ على مظهر من مظاهر الالتزام بالقيم، ولكن دون اندماج فعلي في هذه السلوكات؛ حيث تتمثل الاستراتيجيات التجنبية في "عدم الامتثال لهذه القيم وراء صورة الامتثال"، فهي تهدف لجعل سلوك المؤسسة مقبولا بتغيير بعض الممارسات فقط، حيث لا يتم إدماج مثل هذه السلوكات إلا تحت ضغط قوي على المؤسسة: ضغوطات توقعات الأطراف أصحاب المصلحة، والزبائن الكبار ومعطي الأمر، إذ تقوم المؤسسات الكبيرة من

[1] Courrent, Jean-Marie. et Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 4. Intégrer la RSE dans la démarche stratégique de la PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 65.

[2] Courrent, Jean-Marie. et Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 2. Une approche spécifique de la RSE en PME », op.cit, p 47, 48.

خلال تسيير مسؤول لعلاقة زبون – مورد، بطلب من مورديها أو متعاقديها التحتيين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالالتزام بمدونات قواعد السلوك مجال القضايا الاجتماعية والبيئية، ما ينتج عنه إبداء رمزيا بالتماثل مع قيم التنمية المستدامة لهذه المؤسسات؛

• **سلوكات متوافقة مع قيم التنمية المستدامة:** ويكون ذلك باندماج متدرج بالتقدم نحو الأهداف الثلاثة للأداء الشامل لسياسات المؤسسات، إلى حين تثبيت استراتيجية ملتزمة فعالة، حيث يتم إدماج مختلف الأهداف البيئية والاجتماعية والمجتمعية، التي تدمج بدرجات مختلفة، فيمكن أن تتعلق بـ: المنتجات، عمليات إنتاج المنتجات... إلخ، فتكون مدمجة في النشاط، وأن تتراوح من سياسات تخلص من النفايات أو الفعالية الإيكولوجية (اقتصاد الطاقة، المواد الأولية، الماء... إلخ)، أو تغيير نموذج الأعمال، وهو ما يتعلق بإحداث تغييرات مهمة.

3.2. مبررات إدماج مقاولتية مستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقه والنهوض به:

في دعوة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاهتمام بإدماج مقاولتية مستدامة من خلال الالتزام المسؤول، يتم هنا إدراج بعض المبررات لعمل ذلك، من خلال ما يلي:

3.2.1. مزايا اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاولتية مستدامة:

اعتبرت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمفهوم خاص بالمؤسسات الكبيرة والمجموعات متعددة الجنسيات، تاركين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن ذلك، غير أن هذا التفكير غير صحيح، فرغم أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو انخراطها في مقاولتية مستدامة قد عرفت تأخرا كبيرا نظريا وعمليا، إلا أن الباحثين قد عملوا على استدراكه في السنوات الأخيرة، حيث تحفز خصوصية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الخصائص وترتكز حول فكرة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لها نفس خصوصيات المؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصوصية متميزة حين تناول دراسة مسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[1].

وبداية، يسمح التسيير المسؤول بخدمة المبادرات الأكثر مقاولتية، الذي سيسمح بضمان استمرارية المؤسسة من خلال تسيير مسؤول للموارد البشرية والطبيعية، حيث يعتبر التسيير المسؤول والمقاولتية المستدامة مصدري تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهنا يمكن الرجوع إلى التقسيم الخصائصي للمقاولتية لـ Verstraete & Fayolle (2005) لشرح ذلك، المتمثل في دراسة العناصر التالية: اغتنام الفرص، خلق القيمة، الإبداع، وباستبعاد عنصر خلق المنظمة لأن المؤسسة موجودة[2]، لتبيان بعض مزايا تنفيذ مقاولتية مستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالآتي:

• **اغتنام الفرص:** يخلق الاستماع للمحيط الخارجي والانتباه للأطراف أصحاب المصلحة أسواقا جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن الممكن أن تكتشف المؤسسات فرصا حين الاستجابة للمجتمع، التي يجب أن تستغل بمجرد اكتشافها، حيث يكون القادة وحدهم القادرين على إدراكها باستيعاب الضغوطات الخارجية وتحويلها لفرص، ما يسمح بإدماج مكثف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مؤسساتهم، والواقع أن اغتنام الفرص المستدامة له مقاربة رابح – رابح، وهنا يكون على المقاول خلق القيمة الاقتصادية لمؤسسته ومثلها

[1] El Bousserghini, Jalila. Al. « Vision stratégique des PME orientées RSE - Illustration par deux entreprises marocaines», Revue internationale des sciences de l'organisation 2016/1 (N° 1), Management Prospective Ed, 2016, p 70.

[2] Plegat, Emilie. « Management durable vs entrepreneuriat durable: un d´ebat th´eorique et m´ethodologique `a propos de la mise en œuvre de pratiques durables en PME », Atelier: RSE en PME, RIODD, école des mines de Saint Etienne, 2016, p 5.

أيضا للمجتمع، وفي الواقع، تبدو أن العديد من الأسواق تتجه نحو التشبع تدريجيا، لذلك فإن اغتنام فرص مستدامة يمكن أن يكون وسيلة لتطوير ميزة تنافسية[1].

• **خلق القيمة:** يجعل إدماج نشاطات المسؤولية الاجتماعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديناميكية، وهو ما يخدم مصلحتها الخاصة، وبالتالي خلق القيمة لنفسها، ولكن أيضا للمجتمع، وهنا يعدد Frederick (1992) ثلاث مجموعات للقيم وهي: قيم بيئية، قيم اقتصادية وقيم توسيع السلطة، وتعتبر هذه القيم غير متوافقة، وعلى المؤسسة التي تريد الاستفادة من الفرص التي تتيحها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أن تقوم بالتوفيق بينها، في إطار الاستجابة بطريقة رابح – رابح، ما يسمح لها بخدمة صالحها وصالح المجتمع، وبتقليل الخسارة المحتملة لخلق القيمة، حيث تصبح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كداعم لخلق القيمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتصبح ضرورية لاستمراريتها وتطويرها نحو فرص جديدة خالقة للقيمة ذات الميزة التنافسية[2].

• **الإبداع:** تميل الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الإبداع، ويرتكز هذا الأخير على المبادرات والنوايا الخاصة بالمقاولين، وهو ما يساعد هذه المؤسسات على اغتنام الفرص من حيث التنمية المستدامة، غير أن العلاقة بين الإبداع والتنمية المستدامة هي علاقات مطروقة بشكل قليل من قبل الباحثين في مجال علوم التسيير؛ ورغم ذلك، بين Porter (1991) بأن المسؤولية الاجتماعية يمكن لها أن تعزز الإبداع، فالأخذ بالوعي بالمسائل البيئية يعتبر إمكانية مسببة للإبداع الخالق للقيمة، وهو ما تؤكده دراسة Poussing & Le Bas (2010) بأن المؤسسات التكنولوجية المبدعة هي مؤسسات تنتهج التسيير المسؤول أكثر من غيرها؛ كما بينت دراسة أيضا لـ Mendibil وآخرون (2007) حول المؤسسات المبدعة في إسبانيا، إيطاليا والمملكة المتحدة أن هناك تقاربا بين الإبداع والتنمية المستدامة، حتى وإن كانت السببية بينهما صعبة التقدير، فيبدو مع ذلك، أن التزاما بمواجهة العاملين والأطراف أصحاب المصلحة الخارجيين هو ضمان للقدرة التنافسية؛ كما بينت دراسة سبع مؤسسات صغيرة ومتوسطة أنها قادرة على إدخال إبداعات جذرية مستوحاة من اندماجها في مسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وذلك من غير إضفاء طابع رسمي لهذه المسيرة فيها، ولكن على أساس تضمين قيم القادة في استراتيجية مؤسساتهم[3].

بذلك يبدو أن مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات له مستقبل واعد ما إن أحسن استخدامه، وهو ما يدعو للنظر في آفاقه.

3.2.2. الأفاق المستقبلية لاعتماد مقاولتية مستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بافتراض تجاوز الدوافع الشخصية للقادة، سيكون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستدارة نحو المسؤولية الاجتماعية أي المقاولتية المستدامة بسبب الضغوطات والمخاطر الاقتصادية. فمبدئيا، تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها أمام المتطلبات المتزايدة المهمة للمؤسسات الكبيرة بالامتثال لاحترام قواعد السلوك والشهادات التي تدمج فيها جميع شركائها التجاريين والموردين والموزعين، للاتفاق بنفسها على مواثيق المسؤولية الاجتماعية، فتنفيذ آليات مراقبة خارجية ومستقلة من قبل المؤسسات الكبيرة يرافقه على نحو متزايد عمليات التقييم والكشف العلني عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات، هذا بالإضافة إلى

[1] Plegat, Emilie. Op, cit, p 8.

[2] Plegat, Emilie. Op. cit, p 5.

[3] Berger-Douce, Sandrine. « Chapitre 3. Les enjeux stratégiques de la RSE pour la PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012, p. 55.

الانشغالات المتزايدة للمستثمرين والوسطاء الماليين الذين هم أيضا حساسون للأداء الشامل، سواء لأسباب أخلاقية أم لأسباب متعلقة بمخاطر السمعة، ف 13 % من الأموال المتداولة في الأسواق المالية الأمريكية هي بالفعل تحترم المعايير المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، ورغم أن حصة سوق الاستثمار المسؤول اجتماعيا هي ضعيفة جدا في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الاتجاه أخذ في الارتفاع في جميع دول الـ OCDE، وعليه فإن الوصول إلى الأسواق المالية يمثل مصدر ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى متطلباته الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كما تواجه هذه المؤسسات دائما في إطار ضغط السوق، إحجام بعض المستهلكين عن شراء منتوجات مصنوعة في ظروف غير مسؤولة اجتماعيا، إذ يذكر نحو 25 % من الأوربيين أن الصورة المسؤولة اجتماعيا للمؤسسة هي عامل مهم لقرار الشراء بالنسبة إليهم؛ و17 % من المستهلكين البريطانيين يؤكدون مقاطعتهم منتجات مؤسسات لأسباب أخلاقية، بذلك فإن الشبكة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضيق تدريجيا، من: شركاء الأعمال، المقترضين، المستثمرين وأخيرا المستهلكين القلقين أكثر فأكثر بخصوص مسؤولية المؤسسات[1].

وتبين للأسف المسوح الميدانية الأخيرة مثل Canadian Business for Social Responsibility أن: "المؤسسات الصغيرة حديثة النشأة بعملياتها التقليدية التي تدمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في وقت لاحق قد تلقت دعما قليلا جدا (أخلاقي، مالي، تجاري وتقني)، كما ترتكز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شركاء الأعمال، والشبكات غير الرسمية والبحث الداخلي لتعلمها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، غير أن هذه الوضعية قد تتغير بسرعة الآن بالاهتمام المتزايد للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت حكومات وجمعيات أعمال وأيضا مؤسسات كبيرة شريكة بإنشاء خدمة الاستشارة والمرافقة خاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسؤولية اجتماعية ليس مسألة أدوات، فلا يكفي أن تصبح الوسائل متوفرة حتى يستمع إليها قادة هذه المؤسسات، ويبين هنا تقرير المرصد الأوربي (l'Observatoire européen) حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه لا يزال هناك العديد من المناطق الغامضة حول التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسؤولية اجتماعية، خاصة في ما يتعلق بالقيم الشخصية للمالكين – قادة، والمؤثرة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فيها، لذا يدعو التقرير إلى جهود عاجلة للبحث عن خصوصيات ممارسة المسؤولية الاجتماعية في سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

3.2.3. بعض الاقتراحات للنهوض باندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة المقاولتية المستدامة:

وفي إطار جذب ودفع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في مقاولتية مستدامة، يتم هنا بالرجوع إلى عدد من الأدبيات بعرض بعض التوصيات، كالآتي:

✓ **من جانب السلطات العمومية:**

❖ **بشكل عام:** تحسين السلطات العمومية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، البنى التحتية للمعلومات وخلق إطار تشريعي وقانوني ومالي ملائم للمقاولتية الخاصة بهذه المؤسسات، بالأخذ بالاعتبار العوامل الجهوية والمحلية التي تؤثر على المقاولتية، وترتكز على خصوصياتها لتشجيع المقاولتية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. Op. Cit, p 19 –21.

[2] Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. Op. cit, p 21.

❖ **بشكل خاص:** يمكن عرض عدد من النقاط كالآتي:

• إعداد نظام معلومات متعلق بقياس وإشراك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث يجب على الجهات المؤسسية الحيازة على أداة إحصائية ملائمة:

– بإنشاء خرائط لمبادرات عمومية– خاصة باستغلال البيانات الموجودة؛

– نشر دراسات معاهد الإحصاء والبحوث حول القدرة التنافسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ودعمها في الأخبار.

• تأكيد فعالية التوجهات التشريعية الموجودة:

– دعم السياسات التشريعية لخلق مصنفات بيئية واجتماعية والحصول على شهادة بيئية؛

– التأكيد على متابعة المؤسسات الآمرة للتقرير المالي الخارجي للتعريف بالمبادئ التي تتبعها للحفاظ على علاقات ذات جودة مع الموردين؛

– التعريف بضرورة إبراز المؤسسات الآمرة المسيرات القدوة في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

• ضمان اتساق السياسات العمومية (الوطنية والمحلية): السهر على التعبير السليم لسياسات الفاعلين العموميين في مجال المسؤولية الاجتماعية؛

• تشجيع وتعزيز والتواصل حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تجاه أصحاب المصلحة؛

• تعريف المؤسسات العمومية الوطنية والمحلية بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

✓ **من جانب قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

• الانفتاح على المسائل الاجتماعية والبيئية ومحاولة الاندماج فيها بالحد الأدنى الممكن على نية الاندماج بشكل أكثر في المستقبل؛

• تقديم الجرد، والتشخيص حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (تحديد أصحاب المصلحة، الآثار البيئية، والآثار الاجتماعية، وما إلى ذلك)؛

• تحديد وتنفيذ خطة عمل إشراك أصحاب المصلحة في هذه المسيرة؛

• إدماج العاملين للتعامل مع المسؤولية الاجتماعية برفع الوعي وإشراك الموظفين في هذه العملية؛

• البحث وراء تعزيز نية العمل على تنفيذ مسيرة مقاولتية مستدامة وإدماجها في مؤسساتهم.

خاتمة:

في ظل محيط يدعو إلى الالتزام بالنهوض بالقضايا الاجتماعية والبيئية ما يعني مقاولتية مستدامة، يبدو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يميزها عاجزة أمام تكاليف إدماج انشغالات هذه القضايا في نشاطاتها. غير أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن هذه المسيرة، حيث تفرض المؤسسات الكبيرة على هذه المؤسسات كمورد لها الالتزام بقواعد أخلاقيات السلوك المعززة لمسيرة المسؤولية الاجتماعية فيها. وفي ظل هذه الضغوط يقع على عاتق الحكومات الجزء الأهم في دعم هذه المؤسسات من الجانب التمويلي وتسهيل نشاطاتها التي هي متأثرة بالإقليم الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى ذلك يأتي قادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر أساسي في هذه الإشكالية من حيث إدماجهم بدرجات مختلفة لمسيرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تتراوح سلوكاتهم بين الرفض، الاندماج المبطن ومشاركة فعالة متدرجة، غير أن اغتنام الفرصة بعد تشبع الأسواق بالفرص التقليدية يجعلها أمام تحدي اقتناص الفرص المتعلقة بالمجتمع والبيئة بتنفيذ عملية رابح – رابح. ولكن يبقى اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة قوية وفعالة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتنفيذ مقاولتية مستدامة، تحديا كبيرا لا يقل عن تحد المؤسسات الكبيرة نفسها فيه.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. برنوطي، نائف. سعاد. "إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

2. بوخاوة، إسماعيل. وعطوي، عبد القادر. "التجربة التنموية في الجزائر واستراتجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25 - 28 ماي، 2003.

3. الدغيشم، محمد بن عبد العزيز. ومحمد، حسين السيد حسين. "مدخل مقترح لتفعيل مساممة منشآت الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط، كتاب أبحاث المؤتمر، جمعية ريادة الأعمال، وزارة التعليم العالي السعودية، جامعة الملك سعود، أكاديمية التدريب، الرياض، 2014.

4. عبد السلام عوض الله، صفوت. "اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية"، دار النهضة العربية، القامرة، 1993.

5. علي، أحمد. جابر. حسين. "أخلاقيات العمل بين الدين والمجتمع"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، 481، القامرة، 2011.

6. يعقوبي، محمد. "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية-عرض بعض التجارب"، الملتقى الدولي: متطلبات تأميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 - 18 أفريل، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Acquier, Aurélien. et Gond, Jean-Pascal. 2005, « Aux sources de la Responsabilité Sociale de l'Entreprise. (Re) Lecture et analyse d'un ouvrage fondateur: Social Responsibilities of the Businessman d'Howard Bowen (1953) », XIVième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers.

2. Asquin, Alain. et Marion, Stéphane. « La performance globale comme intention stratégique praticable pour le développement d'une activité artisanale », Actes du colloque AIREPME - Atelier Artisanat, Agadir, 19 mai.

3. Benbayer, elhabib. Et benkamla, Ahmed. « L'activité économique de l'entreprise et l'environnement: une interaction continue ou un paradoxe durable ? Cas de l'opérateur Djezzy et la certification environnementale ISO14001 », Communication au Colloque international « Comportement des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale», Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université Kasdi Merbah Ouargla, 20 et 21 Novembre, 2012.

4. Berger-Douce, Sandrine. « Chapitre 3. Les enjeux stratégiques de la RSE pour la PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012.

5. Courrent, Jean-Marie. et Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 2. Une approche spécifique de la RSE en PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », De Boeck Supérieur, 2012.

6. Courrent, Jean-Marie. et Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre 4. Intégrer la RSE dans la démarche stratégique de la PME », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012.

7. De Bry, Françoise. « L'éthique, cœur du management», revue Ethique & Entreprise, Qualithique, différents articles, Mensuel, n°167, mai, 2005.

8. Dejean, Frédérique. et Gond, Jean-Pascal. « La responsabilité sociétale des entreprises: enjeux stratégiques et stratégies de recherche », Finance Contrôle Stratégie – Volume 7, N° 1, mars 2004.

9. Dohou-Renaud, Angèle. « Le système de management environnemental comme moyen de contrôle de la déclinaison et de l'émergence des stratégies environnementales », Thèse de doctorat en sciences de gestion, école doctorale sciences humaines économiques sociales, université de Poitiers, 2009.

10. El Bousserghini, Jalila. Et Berger-Douce, Sandrine . et Jamal, Youssef., « Vision stratégique des PME orientées RSE - Illustration par deux entreprises marocaines », Revue internationale des sciences de l'organisation 2016/1 (N° 1), Management Prospective Ed, 2016.

11. El Malki, Tarik. « Environnement des entreprises, responsabilité sociale et performance: Analyse empirique dans le cas du Maroc », thèse de doctorat en science économique, faculté des science économiques et de gestion, université de la mediterranée Aix-Marseille II, Marseille, 2010.

12. Gond, Jean-Pascal. Et Mercier, Samuel. « La théorie des parties prenantes: une synthèse de la littérature », Recherche, Décider avec les parties prenantes, La Découverte, 2006.

13. Grandclaude, Didier. et Nobre, Thierry. et Zawadzki,Cindy. « L'entrepreneuriat est-il soluble dans l'ETI ? », Revue française de gestion 2014/7, (N° 244), Lavoisier , 2014.

14. Halilem, Norrin. Et St-Jea, Etienne. « L'innovation au sein des PME: Proposition d'un cadre conceptuel », Académie de l'entrepreneuriat, Sherbrooke, 4-5 octobre 2007.

15. Julien, Pierre-André. Et St-Pierre, Josée. « Mondialisation et PME: une vulnérabilité fort différenciée », Actes des 11es Journées scientifiques du Réseau entrepreneuriat de l'AUF, Trois-Rivières, mai 2009.

16. Keramidas, Olivier. et Bageac, Daniel. et Scotti, Nelly. 2010," Éthique et durabilité: Quelle construction, quelles analyses, quelles perspectives ? », W.P. n° 880, la Journée Développement Durable de l'AIMS, Aix-en-Provence, mai.

17. Labelle, François et St-Jean, Etienne. et Dutot,Vincent. « Déterminants de l'entrepreneuriat durable: Quelques constats auprès d'étudiants universitaires », La Revue des Sciences de Gestion 2012/3 (n° 255-256).

18. Lapointe, Alain. et Gendron, Corinne. « La responsabilité sociale d'entreprise dans la PME; option marginale ou enjeu vital ? », Les cahiers de la Chaire – collection recherche No 06-2005, ESG ET EQAM, Québec, 2005.

19. Levratto, Nadine. "La PME objet frontière: analyse en termes de coherence entre l'organisation interne et le marché", colloque Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006.

20. Nillès, Jean-Jacques. « Analyse de l'éthique dans la prise de décision du manageur opérationnel », Etude qualitative et proposition d'une échelle de mesure, colloque ESDES-ADERSE, Université catholique de Lyon, juin, 2004.

21. Plegat, Emilie. « Management durable vs entrepreneuriat durable: un débat théorique et méthodologique `a propos de la mise en œuvre de pratiques durables en PME », Atelier: RSE en PME, RIODD, école des mines de Saint Etienne, 2016.

22. Quairel-Lanoizelée, Françoise. « Chapitre1. Le concept de responsabilité sociétale d'entreprise est-il pertinent pour les PME ? », in Jean-Marie Courrent, RSE et développement durable en PME, De Boeck Supérieur « Petites Entreprises & Entrepreneuriat », 2012.

23. Randerson, Kathleen. Et Fayolle, Alain « Management et orientation entrepreneuriale: deux concepts si différents ?», Management & Avenir 2010/9 (n° 39), Management Prospective Ed.

24. Raufflet, Luc Bres, Emmanuel. et Filion, Louis Jacques. « Développement durable et entrepreneuriat », Cahier de recherche n°: 2011-05, Juillet 2011.

25. Rubinstein, Marianne. « Approche stratégique de la responsabilité sociale des entreprise, rentes de monopole et nouvelle gouvernance d'entreprise », l'objet d'une présentation au colloque organisé par le CNAM et le CEPN, avecle concours de l'EAEPE, 23 mai, Paris, 2008.

26. Sagodira, Gilles. « La formation continue à l'entrepreneuriat: par-delà le déterminisme social de l'acte entrepreneurial», Thèse de doctorat, Discipline: Sciences de l'Education, Université de La Reunion, Réunion, 2011.

27. Wtterwulghe, Robert. "La P.M.E.: une entreprise humaine", De Boeck Supérieur, 1998.

المقاولاتية

- خيار استراتيجي لإحلال نموذج اقتصادي جزائري متكامل-

أ. صبـــوع عبد الحفيـــظ
أستاذ محاضر "ب"
جامعة احمد بوقرة -بومرداس-

ملخص

نحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم العوامل المرتبطة بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء نسيج اقتصادي متكامل ومتنوع، مع التركيز على إبراز أهمية تدعيم الثقافة والروح المقاولاتيتين والتحسيس بأهميـة التوجـه المقـاولاتي كحتميـة تفرضـها الظـروف الاقتصادية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: المقاول، المقاولاتية، الثقافة والروح المقاولاتية، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية.

Résumé

Nous essayons à travers cette étude d'analyser les facteurs principaux liés à l'activation du rôle des **PME** dans la construction d'un tissu économique intégré et diversifie, et ce en mettant l'accent sur l'importance du renforcement de la culture et de l'esprit entrepreneuriales, et de la sensibilisation vis-à-vis ce choix inéluctable imposé par les conditions économiques actuelles.

Mots clés: l'entrepreneur, l'entreprenariat, culture et esprit entrepreneuriales, le rôle économique et social de l'entreprenariat.

تمهيد

يتعاظم الاهتمام بالمقاولاتية بشكل ملحوظ لدى العديد مـن الـدول، انطلاقـا مـن منتصـف ثمانينيـات القـرن الماضي، ويرجع ذلك للأدوار التي أصبحت تلعبها على أصعدة متعددة، أهمها مساهمتها الفعالة في بناء نسيج اقتصـادي متكامـل ومتنـوع، يكفـل تحقيـق الانتعـاش والإقلاع الاقتصادي ويمكن تبعا لذلك، من المساهمة في مواجهة العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر، بالإضافة إلى تدعيم التوجهات الفردية لدى الأفراد نحو تحقيق الاستقلالية وتحقيق الذات، باعتبارها من الحاجات الإنسانية، وذلك من خلال حثهم على إنشاء مقاولات خاصـة بهـم، وتشـجيع روح المبـادرة والإبـداع والابتكـار والتجديد لديهم.

وتبعـا لـذلك، ازداد الاهتمـام بالمقـاولين مـن خـلال دعمهم ومرافقتهم عبر هيئات عديدة، بغية تذليل العقبات التـي ترافـق جميـع مراحـل إنشـاء مقـاولاتهم وإنجـاز مشـاريعهم. ابتـداء بالبحـث عـن الافكـار، ثـم إنشـاء المؤسسات أو المقاولات كأداة لإشباع حاجاتهم وتجسيد أفكارهم على أرض الواقع.

رغم محاولات الإصلاح العديدة التي تبنتها السلطات الجزائرية منذ بداية التسعينيات، من خلال برامج اعادة الهيكلة المالية، والعضوية، والخصخصة، وإعادة تأهيل المؤسسات العمومية... إلخ، إلا أنها لم ترق إلى ضمان التحول السلس نحو نموذج اقتصادي متنوع. وفي ظل انخفاض أسعار البترول، مرة أخرى منذ سنة 2015، أصبح من الضروري وبشكل استعجالي تشجيع جميع الجهود والأساليب الممكنة للتقليل من درجة هذه التبعية، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تدعيم مساهمة القطـاع الخـاص وتشـجيع أفـراد المجتمـع ودفعهـم نحـو إنشاء مقاولات خاصة.

وفي ضوء ذلك تتبلور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

كيف يساهم تدعيم الثقافة المقاولاتية لدى أفراد المجتمع في تشجيع إقبالهم نحو إنشاء المشروعات الخاصة، وفي تدعيم دور هذه الأخيرة في بناء نموذج اقتصادي متكامل ومتنوع؟

وحتى نتمكن من الإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تناول البحث وفق المحاور التالية:

تمهيد

أولا: ماهية المقاولاتية

ثانيا: تحليل عناصر ومقومات الثقافة المقاولاتية

ثالثا: تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر

خلاصة

أولا: ماهية المقاولاتية

المقاولاتية من مفاهيم الاقتصاد وإدارة الأعمال التي شاع استعمالها على نطاق واسع منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وهي من المفاهيم التي يمكن تناولها وفق مداخل متعددة، أهمها المدخل الاقتصادي والاجتماعي والنفسي. كما أن الوقوف على التحديد الجيد لهذا المفهوم، يتطلب منا قبل كل شيء، الوقوف على مفهوم المقاول لارتباطه الوثيق به لغة واصطلاحا.

1- مفهوم المقاول

نسجل تباينا في التعاريف المقدمة لمفهوم المقاول، ويرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها ارتباط أهميته ودوره كفاعل اقتصادي بالمدارس والنظريات الاقتصادية من جهة، بحيث يعتبر سر نجاح النظام الرأسمالي وعموده الفقري، على عكس دوره في النظام الاشتراكي، ولاختلاف مكانته باختلاف النماذج والسياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدول، من جهة أخرى.

ا - تعريف المقاول

- **التعريف اللغوي للمقاول[1]**

نقصد بالتعريف اللغوي ما تشير إليه المعاجم والقواميس على اختلاف لغاتها، وتطور استعمال مفهوم معين بها. فالمعاجم الفرنسية تشير إلى أن مصطلح مقاول "**Entrepreneur**" على أنه مشتق من الفعل "**Entreprendre**"، الذي يقابله في اللغة العربية فعل: **باشر، والتزم وتعهد.**

ويشير القاموس العام للتجارة إلى أن *" المقاول هو ذلك الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا، فبدلا من أن نقول صاحب أو مالك مصنع، نقول: مقاول صناعي"*

أما القواميس الانجليزية فتتناول مفهوم المقاول لغة وفق صيغتين هما: « **Undertaker** » الذي يتقاطع بشكل كبير مع تعريفه الفرنسي، وبصيغة: « **Adventurer** » أي المغامر. ويعرف المقاول تبعا لذلك وفق قاموس (merriam-webster) على أنه *" ذلك الشخص الذي يدير أعمالًا تنطوي على المخاطرة."*[2]

نلاحظ من خلال التعاريف اللغوية المقدمة، أنها لا تحصر مفهوم المقاول في قطاع نشاط دون أخر، على عكس ما يعتقده الكثير بأن المقاول هو ذلك الشخص الذي ينشط في قطاع البناء والأشغال العمومية فقط، كما نلاحظ تركيز هذه التعاريف على عنصرين رئيسيين هما: التعهد والالتزام بتحمل **المسؤولية** وعنصر **المخاطرة.**

- **التعريف الاصطلاحي للمقاول**

قدمت للمقاول تعاريف عديدة نقتصر على ذكر أهمها في ما يلي:

- التعريف الأول

"هو مُنفِذ فكرة الاستثمار، وصاحب مشروع المقاولة أيضا، والمقاول يقوم بإنشاء مشروع المقاولة، ويقوم بإدارة هذا المشروع وتسييره وتطويره إلى الأفضل. وقد اقترن اسم المقاول بمشروع المقاولة حتى أصبحا متلازمين بدرجة كبيرة، بحيث أصبحت فيه شخصية المقاول متطبعة بمهنة المقاولة التي يقوم بها. ويرتبط نجاح أو فشل المقاولة في مهامها بمدى اطلاع المقاول على

خبايا مهنته، ومدى اجتهاده في اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب، ويُعد المقاول هو سر نجاح النظام الرأسمالي."[3]

- التعريف الثاني

"المقاول هو الشخص الذي لديه الرغبة والإرادة والقدرة وبشكل مستقل – إذا كان لديه الموارد الكافية – على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يُجسد على أرض الواقع، وذلك بالاعتماد على معلومة قيّمة تسمح بتحقيق عوائد مالية مرفقة وبدرجة عدم تأكد (اللايقين) ومخاطرة محسوبة. ويتصف بالإضافة إلى ما سبق، بالجرأة، الثقة بالنفس، التمتع بالمعارف الإدارية، والقدرة على الإبداع... إلخ، حتى يتمكن من قيادة التطور الاقتصادي."[4]

نلاحظ من خلال التعاريف المقدمة أنها تحاول صياغة تعريف للمقاول من خلال سرد أهم السمات المشتركة لدى المقاولين، وهو ما أشرنا إليه من خلال العبارات المسطرة في التعريف الثاني.

ب- خصائص ومميزات المقاول[5]

يتصف المقاول بمجموعة من الخصائص نصنفها في الخصائص السلوكية والخصائص الإدارية.

***الخصائص السلوكية للمقاول**

ترتبط الخصائص السلوكية بالجوانب الاجتماعية، وتتجسد في كل من المهارات التفاعلية والمهارات التكاملية.

-**المهارات التفاعلية:** يقصد بها كل ما يتعلق بالتفاعل الاجتماعي للفرد، بحيث يكون متفتحا على الآخرين، وله قدرة معتبرة في بناء العلاقات واكتساب الاصدقاء والمعارف، والدخول في حوارات ونقاشات، والتمتع بالقدرة على الاتصال والإقناع، وكسب تقدير واحترام الآخرين.

-**المهارات التكاملية:** تعتبر المهارات التكاملية امتدادا للمهارات التفاعلية، وتبرز من خلال القدرة على تحقيق تكامل وتعاون بين جميع الأصدقاء والمعارف، وتنسيق العلاقات فيما بينهم في الاتجاه الذي يخدم أهداف المقاولة.

***الخصائص الإدارية**

تتمثل الخصائص الإدارية في المهارات الفنية، المهارات الإنسانية والمهارات التصميمية.

-**المهارات الفنية:** تتعلق المهارات الفنية أو التقنية بالتحكم، ولو بجزء بسيط، في الجوانب التقنية المتعلقة بنشاط المقاولة، من خلال الإحاطة بطبيعة العلاقات بين مراحل الإنتاج، التحكم في بعض الجوانب المتعلقة بتصميم المنتجات وقراءة المخططات (مخطط بناء، مخطط شبكة كهربائية... إلخ)، وتحديد كيفيات تجميع مختلف أجزاء المنتج، التحكم في استعمال بعض المعدات وصيانتها.

-**المهارات الإنسانية:** تعتبر المهارات الانسانية انعكاساً لكل من المهارات التفاعلية والتكاملية على مستوى المقاولة. وتبرز في عدة جوانب أهمها: الانضباط، المواظبة على العمل، حب العمل، الأخلاق الحسنة، الولاء للمؤسسة، حب المؤسسة، الاستماع الجيد للآخرين، القدرة على التفاوض، الحيطة والحذر، الاهتمام والعناية بالآخرين، القدرة على التكيّف والتأقلم، الرقابة الذاتية (الضمير المهني)، وأن يكون قدوةً لجميع العمال في كل ما سبق.

-**المهارات التصميمية:** تشمل جميع الجوانب الفكرية والتحليلية للمشروع المقاولاتي، وتبرز من خلال القدرة على فهم وتفسير جميع المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في كل جزء من أجزاء المشروع وانعكاسات ذلك على أداءه الكلي (الأرباح، السمعة، الإنتاجية... إلخ)، على المدى القصير والطويل.

ج- تصنيف المقاولين

هناك تصنيفات عديدة للمقاولين، بعضها يعتمد على مدخل طبيعة علاقة المقاول مع عنصر التجديد والإبداع، وبعضها يعتمد على مدخل مدى اهتمام المقاول بكل من الاستمرارية، الاستقلالية ونمو المقاولة، ويعتمد بعضها الأخر على مدخل الخصائص الإدارية... إلخ. وسنقتصر على عرض تصنيف ماركوس دا ورايتر Marcus Da Writer، الذي اعتمد فيه على استبانة وزعت على مجموعة من المقاولين تتعلق أسئلتها بجوانب عديدة، أهمها الغاية من إنشاء المقاولة، أي لماذا يريد الفرد القيام بإنشاء مقاولة؟

–هل ليصبح غنيا؟ –هل ليتمكن من تحقيق الذات؟ – هل هناك مشكلة ما في المجتمع يريد أن يساهم في حلها من خلال إنشاء المقاولة؟ –هل العمل المقاولاتي هو الأمر الوحيد الذي يمكنه القيام به؟

وبناء على ذلك تم تصنيف أنواع المقاولين في أربعة أصناف هي:[6]

–**المقاول التأسيسي (البنائي):** هو المقاول الذي يقيّم مفهوم النجاح تبعا لحجم ممتلكاته وعدد مشاريعه المقاولاتية، وينعكس ذلك حتى على حجم محلاته، وسيارته ومكتبه. ويستعمل هذا الصنف من المقاولين، نفس نمط التسيير في إدارة جميع مقاولاتهم.

–**المقاول الانتهازي:** يركز هذا الصنف على إشباع رغباته وتحقيق حاجاته الشخصية، ويهتم كثيراً بجني الأرباح، أقصى الأرباح الممكنة من المشروع المقاولاتي في أقل مدة ممكنة، ثم يتحول إلى مشاريع أخرى. فهذا الصنف يميل إلى تنويع المشاريع المقاولاتية أكثر من اهتمامه بعددها، على عكس الصنف الأول.

–**المقاول المتخصص:** يركز هذا الصنف من المقاولين أنشطته على مشروع مقاولاتي واحد فقط، ويحركه ويحفزه في ذلك التقييم الذاتي وكسب اعتراف واحترام الآخرين، ولا يميل هذا الصنف إلى خوض المغامرة وتحمل المخاطر بشكل كبير.

–**المقاول المبدع:** المحرك الرئيسي لهذا الصنف من المقاولين هو رغبته في تغير العالم، وأن يكون له دور مهم في تغيير المجتمع والقيام بشيءٍ عظيم من خلال الإبداع والابتكار، ولا يهتم هذا الصنف بجني الأرباح، بل يميل إلى المقاولاتية الاجتماعية.

2- مفهوم المقاولاتية

المقاولاتية لغة يمكن اعتبارها مجموع الانشطة الاجتماعية التي تمارس وفق سياق يتسم بنوع من المبالغة (على وزن مفاعلة) في المجادلة والمسارعة والمسابقة والمبادأة أو المبادرة"[7].

فحسب الديوان الكندي للغة الفرنسية: «هي عبارة عن وظيفة الشخص الذي يقوم بتعبئة وإدارة مجموعة من الموارد البشرية والمادية قصد إنشاء المؤسسات وتنميتها."[8]

ا- تعريف المقاولاتية

- **تعريف الآن فايول:** "المقاولاتية عبارة عن حالة تتسم بالخطر واللايقين، يتم وفقها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، ويندمج ضمن هذه الحالة مجموعة من الأفراد يتميزون بسلوكيات تميل نحو قبول التغيير وتحمل المخاطرة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"[9]
- **تعريف مارسال موس:** " المقاولاتية هي الفعل الذي يقوم به المقاول وفق سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، كأن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة، أو أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها"[10]

نلاحظ من خلال ما سبق أن المقاولاتية عبارة عن مفهوم يربط بين المفاهيم التالية: المقاول– إنشاء وتطوير المؤسسات – الروح المقاولاتية.

إذا، المقاولاتية هي فن متعلق بمختلف كيفيات ومسارات صناعة المشاريع عموما، وخلق الأنشطة الجديدة على الخصوص، وإدارتها وفق ما يسمح باقتناص الفرص المتاحة، فضلا عن خلق فرص غير موجودة بالنسبة للأنشطة الجديدة، وذلك بالاعتماد على

المقاولات الصغيرة والناشئة كأداة لتجسيدها على أرض الواقع.

ب- تعريف الروح المقاولاتية

الروح المقاولاتية مفهوم واسع الدلالات والمعاني يتعدى في مضمونه عملية إنشاء المؤسسات الفردية، ليشمل تنمية الكفاءات الفردية بشأن تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة، مما يمكِّن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العملي وتجريب الأفكار الجديدة، ومن ثم كسر حاجز التردد والخوف من التغيير، واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.

وتتمثل العناصر المكونة للروح المقاولاتية في مجموع الصفات، القدرات والسلوكيات التي ينبغي أن تتوافر، ولو بحد أدنى، لدى أغلب المقاولين الناجحين. وتتمثل هذه العناصر في ما يلي:[11]

– الحاجة لتحقيق الذات والإنجاز، – الثقة في النفس، – تحقيق الاستقلالية، – المبادرة،

– التجديد، الإبداع والابتكار في طرق العمل وفي المنتجات والخدمات، – العزيمة، المثابرة والإصرار، – الميل نحو المغامرة وتحمل المخاطر المحسوبة وأعباء المسؤولية التي تنطوي عليها،؛ – التمتع بالروح القيادية، – القدرة على مواجهة المشاكل وتقبل الفشل على أنه جزءٌ من النجاح.

ج–أهمية ودور المقاولاتية

تبرز أهمية وأدوار المقاولاتية على ثلاثة مستويات رئيسية متداخلة ومتعاضدة، هي المستوى الفردي، المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي.

- **أهمية المقاولاتية على المستوى الفردي**

تكمن أهمية ودور المقاولاتية على المستوى الفردي، أي بالنسبة لكل فرد على حدة، من خلال الارتقاء به في تحقيق وإشباع حاجاته اللامتناهية والمرتبة بشكل فطري وفق ما يعرف بسلم ماسلو، وخاصة تلك المتعلقة منها بتحقيق الذات (المستوى الخامس في سلم ماسلو)، حيث يركز فيها الإنسان على **تحقيق الاستقلالية**، والرغبة في **الإنجاز وتحمل المسؤوليات**، باعتبارها من أهم العناصر المكونة للروح المقاولاتية. كما أن سعي الفرد نحو تحقيق وإشباع تلك الحاجات يساعد بشكل كبير في **تفجير طاقاته الإبداعية**، ومن ثم المساهمة في تنويع الاختراعات والابتكارات على قدر تعدد وتنوع المشاريع المقاولاتية.

يسمح تكريس التوجه المقاولاتي، أيضا، **بإتاحة فرص التكوين** أمام عدد أكبر من أفراد المجتمع نظراً لتركيزه على إنشاء المؤسسات الصغيرة، وبذلك عرض عدد أكبر من مناصب المسؤولية والتأطير الفني والإداري. فمن أهم المزايا التي تمنحها هذه المؤسسات أنها تمكنهم من ممارسة مهام عديدة ومختلفة في فترات زمنية قصيرة، فتتنوع وتتكامل بذلك معارفهم وخبراتهم، ومن ثم تسمح لهم بإظهار وتفجير طاقاتهم الإبداعية الفعّالة مرة أخرى، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تحد من هذه الفرص.

- **أهمية ودور المقاولاتية على المستوى الاقتصادي**[12]

تبرز أهمية ودور تدعيم التوجه المقاولاتي على المستوى الاقتصادي في جوانب عديدة أهمها:

- **المساهمة في تحقيق التكامل والتنوع الاقتصادي:** يمكن تشبيه دور المؤسسات الكبيرة والعملاقة بأعمدة وأوتاد البناء، فهي بمثابة الأقطاب المحورية والضرورية لأي نسيج اقتصادي، وهذا ما يبرر الحاجة المُلِحة إليها، إلا أن هذا البناء لا يكتمل إلا من خلال اللّبِنات المتراصة والجدران المهيئة والمجسدة لمخطط عمراني معين، كما أن إعادة تهيئة وتغيير هذه اللّبِنات والجدران وفق مخططات عمرانية أخرى، إذا اقتضت الضرورة، يُعد أمراً أسهل وأبسط من تغير الأعمدة والأوتاد، وكذلك هو دور المؤسسات الصغيرة في النسيج الاقتصادي.

هذا التغيير المستمر في الهياكل والنماذج الاقتصادية المعتمدة من طرف الدول هو ما يُمكّن من بناء اقتصاد

متنوع، الذي أصبح، حسب بيتر دريكر (Peter Drucker) منذ منتصف الثمانينيات، من المعايير الأساسية في تقييم كفاءة وتنافسية الاقتصاديات، وفي قياس قدرتها على مواجهة الصدمات والأزمات التي أصبحت من سِمات هذا العصر.

فتحقيق هذا التنوع يُبرر من خلال اعتبارات عديدة من بينها ضمان النمو الاقتصادي المتوازن والمتكامل من الناحية الجغرافية، بما يُمكِّن من تحقيق تنمية اقتصادية متكافئة في جميع الأقاليم والتقسيمات الإدارية، وكذا من خلال تنويع مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادية الفلاحية، والخدمية والصناعية في الدخل الإجمالي الخام، حيث ينبغي حسب نفس المفكر، العمل على ضمان سلاسة ومرونة عالية في انتقال الاقتصاد من التركيز على قطاع نشاط ما إلى التركيز على قطاع آخر، ومن التركيز على إقليم جغرافي معين إلى آخر، وهو الأمر الذي لا يتأتى إلاّ من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة الموافقة للتوجه المقاولاتي، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بنوع من الجمود والعطالة ومقاومة التغيير التنظيمي.

- **تعظيم العائد الاقتصادي والمساهمة في رفع الناتج المحلي:** يرتبط العائد الاقتصادي بالكفاءة الانتاجية لعوامل الإنتاج (الأرض، العمالة، رأس المال)، أي بمدى انخفاض تكاليف استغلالها، وهو الأمر الذي يرتبط باقتصاديات السلم الذي نلمسه خصوصا على مستوى المؤسسات الكبيرة، نظراً لاعتماد المؤسسات الصغيرة على تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة عنصر العمل، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن مقارنة العائد الاقتصادي (القيمة المضافة) برأس المال المستثمر يُسجل مستويات أعلى بالمؤسسات الصغيرة مقارنة بما هو عليه بالمؤسسات الكبيرة.

كما تتعاظم مساهمة المؤسسات الصغيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول بشكل مستمر. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وإسبانيا على سبيل المثال، تفوق هذه النسبة الـ 50%.

- **دور المؤسسات الصغيرة في معالجة اختلال ميزان المدفوعات:** تعتبر عملية إنشاء المشروعات الصغيرة أسهل وأسرع من إنشاء المشروعات الكبيرة، لهذا يُمكن اللجوء إليها قصد معالجة اختلال ميزان المدفوعات، من خلال توجيه أنشطتها نحو تدعيم الصناعات المحلية كبديل للواردات من سلعٍ معينة.

ويمكن كذلك، تشجيع هذه المؤسسات الصغيرة على الولوج إلى عالم التصدير، وهذا ما تقوم به العديد من الدول التي تفوق نسبة مساهمتها في صادراتها الـ 50% على غرار الصين، تايوان وإيطاليا. حيث لم يعد التصدير حكراً على المؤسسات العملاقة، وذلك بسبب تكاليفه المرتفعة المرافقة لإحلال شبكة توزيع وسلسلة لوجستية دولية.

- **دور المؤسسات الصغيرة في تعبئة المدخرات:** تسمح عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة بتعبئة المدخرات الفردية والعائلية المحدودة، خاصة بالنسبة للأفراد الذين تميل سلوكياتهم نحو الاكتناز، أو الذين يتجنبون الاعتماد على البنوك في ادخارها لاعتبارات ثقافية.

- **أهمية المقاولاتية على المستوى الاجتماعي[13]**

تبرز أهمية ودور المقاولاتية على المستوى الاجتماعي في جوانب عديدة متداخلة مع الجوانب الاقتصادية والفردية، وتبرز هذه الأهمية في قدرتها على امتصاص البطالة، تحقيق عدالة في توزيع الثروة، مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية.

- **دور المقاولاتية في امتصاص البطالة:** غالباً ما تعتمد المشروعات الصغيرة على أساليب إنتاج كثيفة اليد العاملة، كما أن تكلفة خلق فرص العمل بها أقل مما هو عليه بالمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الحكومية، ويُعد ذلك من أهم أسباب الاهتمام المتزايد بالمقاولاتية، خاصة في الدول النامية التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة وبالوفرة النسبية لليد العاملة على حساب رؤوس الأموال.

- **ضمان التوزيع الجيد للثروة والمساهمة في التنمية الاجتماعية:** على قدر تعدد وتقارب حجم المشروعات يتحقق شيء من العدالة في توزيع الدخول، ذلك أن إنشاء المؤسسات الصغيرة أمر متاح نسبياً بالنسبة للطبقات الاجتماعية الوسطى، وهذا ما يقلص من حجم الطبقة الفقيرة، خاصة إذا ما خصصت لها قروض مصغرة كفيلة بتمويل الأنشطة الحرفية الأسرية البسيطة، وذلك على عكس المؤسسات الكبيرة التي يحتاج إنشاؤها إلى أموال ضخمة، لا يقدر على توفيرها إلا ذوو الدخول المرتفعة، أي الطبقة الغنية. وبذلك فإن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل كبير في تحقيق التقارب الطبقي الاجتماعي.

- **محاربة الآفات الاجتماعية:** يُساهم إنشاء المؤسسات الصغيرة في امتصاص واحتواء أعداد كبيرة من الشباب والعمال المتدفقين والمسرحين من المدارس ومن المؤسسات الاقتصادية، في إطار التسرب المدرسي، وفي إطار برامج إعادة الهيكلة التي تبنتها العديد من الدول النامية على التوالي. الأمر الذي يدفع بهم إلى التهميش الاجتماعي، ولأن يصبحوا عُرضةً لمختلف الآفات الاجتماعية كالإجرام والمخدرات... إلخ.

ثانيا: تحليل عناصر ومقومات الثقافة المقاولاتية

خلصنا مما سبق أن تفعيل دور المقاولاتية على الأصعدة المذكورة رهين تدعيم الثقافة المقاولاتية.

مفهوم الثقافة

الثقافة من المفاهيم المعقدة التي يتداخل في تكوينها عوامل مادية ومعنوية متعددة وبكيفيات مختلفة.

ا- **تعريف الثقافة:** قدمت للثقافة تعاريف عديدة أهمها تعريف إدوارد تايلور الذي يعتبرها "هي ذلك الكُل المعقد الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات التي يكتسبها الانسان بوصفه عضواً في المجتمع."[14]

ب-خصائص الثقافة

من خلال التعريف المقدم نستخلص مجموعة من الخصائص للثقافة هي:

* **التكامل:** أي التكامل بين مجموع العناصر الجوهرية كالدين، واللغة، والعادات والتقاليد... إلخ، من جهة، والعناصر الثانوية للثقافة كاللباس، والألعاب، والطعام والألوان... إلخ، من جهة أخرى. بحيث تُشكِل ما يعرف بالنسيج الثقافي الذي يميز مجتمعاً ما عن غيره.

***الاشتراك:** أي أن يكون هذا النسيج مشتركاً لدى مجموعة من أفراد المجتمع.

***الانتقال:** تنتقل الثقافة من جيل إلى آخر بشكل تراكمي عن طريق مختلف المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والجمعيات الثقافية... إلخ.

ج- أشكال الثقافة[15]

نصنف مفهوم الثقافة وفق معيار الإيجابية والسلبية، انطلاقاً من تحليل طبيعة العناصر المكونة لها، وانطلاقاً من شكل تأثيرها في سلوك أفراد المجتمع، كما يُمكن لهذا التأثير أن يكون قوياً أو ضعيفاً تبعاً لاعتبارات عديدة أهمها حجم شريحة المجتمع المنتسِبة لهذه الثقافة.

ويمكننا تبعاً لذلك، تصنيف الثقافة في أربعة أشكال، حسب ما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل (1): أشكال الثقافة

	قوية	ضعيفة
إيجابية	إيجابية قوية	إيجابية ضعيفة
سلبية	سلبية قوية	سلبية ضعيفة

المصدر: من إعداد الباحث

1- تعريف الثقافة المقاولاتية[16]

الثقافة المقاولاتية هي مجموع القواعد التنظيمية، والعملية، والاخلاقية، والتنافسية، والمهنية المتعلقة

بالكفاءة والقدرة على التجديد والإبداع، وتحمل المسؤولية، والإقبال على المبادرة، وتحمل المخاطرة والمغامرة... إلخ، التي يتقاسمها المنتمون للمقاولة في إطار عملهم على تحقيق أهدافها الاقتصادية، وفي حل مشاكلها والمساهمة في تطوير المجتمع من خلال ما تنتجه منافع اقتصادية واجتماعية للدولة وللمجتمع.

2- مقومات الثقافة المقاولاتية

على غرار ثقافة المجتمع، تساهم العديد من العناصر والهيئات في تشكيل الثقافة المقاولاتية، وهي عناصر عديدة ومتداخلة لا يمكن حصرها، لدى سنقتصر على تناول أهمها في ما يلي:

ا- **البيئة الاجتماعية:** تؤثر الخصائص الديموغرافية والثقافية للمجتمع بشكل مباشر وكبير في تكوين الثقافة المقاولاتية من خلال عناصر عديدة، منها التركيبة الديموغرافية والتوزيع السكاني ومختلف العناصر الثقافية المكونة للنسيج الثقافي للمجتمع، ومدى موائمتها وعدم تعارضها مع العناصر المكوِّنة للثقافة المقاولاتية المذكورة في التعريف أعلاه.

ب-**الأسرة:** تؤثر الأسرة في بناء القدرات المقاولاتية من خلال دفع الأبناء نحو تبني أفكار إنشاء المؤسسات واعتمادها كمستقبل مهني، وتشجيعهم على تحمل المسؤوليات البسيطة. ويبرز تأثير ذلك بوضوح، إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة مقارنة بالأبناء الذين لا يمتلك ذووهم وأقاربهم مشاريع خاصة.

ج-**المدرسة:** تؤثر المدرسة في جميع أطوارها التعليمية في تكوين الثقافة المقاولاتية من خلال المناهج والبرامج التعليمية ومدى ميولها نحو تدعيم التوجه المقاولاتي.

د- **الدين:** يعتبر الدين مصدراً أساسياً للقيم والمعايير المكونة لثقافة المجتمع، وللثقافة المقاولاتية تبعا لذلك. ومن الأمثلة على ذلك الصدق والأمانة والإخلاص، تثمين الوقت وتقديس العمل، والاعتماد على النفس في تحصيل الرزق، والنزاهة والتواضع والوفاء والإقبال على مساعدة الآخرين... إلخ.

هـ- **العادات والتقاليد:** تعتبر معظم المهن والحرف التقليدية من العادات والتقاليد المرتبطة بمجتمع ما، التي تميزه عن مجتمعات أخرى.

و- **نظام الحكم:** نظام الحكم السائد أو المسيطر على دواليب السلطة في الدولة من أهم مقومات تدعيم الثقافة المقاولاتية. فمن المعلوم أن التوجه المقاولاتي والاهتمام بالمقاول من أهم مقومات النظام الرأسمالي على عكس النظام الاشتراكي، كما أن توجه العديد من الأحزاب ومواقفها إزاء العديد من البرامج الاقتصادية، كتحرير الاسواق وتخفيض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والخصخصة...الخ ينعكس بشكل ملحوظ على الثقافة المقاولاتية.

ي- **الجماعات المرجعية:** تؤثر الجماعات المرجعية للفرد في تحديد سلوكياته الاجتماعية عموماً، وفي تحديد مناهجه الفكرية والعملية المرتبطة بالجوانب المقاولاتية بحيث قد يكون ذلك موافقاً لتكريس وتدعيم عناصر الثقافة المقاولاتية، كما قد يكون ذلك منافياً لها.

ثالثا: تشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر

نقوم بتشخيص واقع المقاولاتية في الجزائر من خلال تحليل الإطار المؤسسي الذي يعمل على إحلال وتدعيم الثقافة والروح المقاولاتية، ثم تحليل انعكاسات ذلك على النسيج الاقتصادي للوقوف على مدى تكامله وتنوعه، ثم دراسة أهم الأثار الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت المقاولاتية في تحقيقها.

1- تحليل الإطار المؤسسي للتوجه المقاولاتي في الجزائر

تتميز عملية إنشاء مؤسسة جديدة بالعديد من المخاطر انطلاقاً من مرحلة البحث عن الفكرة، إلى مرحلة تجسيدها على أرض الوقع، كما تمتد هذه المخاطر إلى السنوات الأولى من إنشاءها، أي قبل دخولها في مرحلة النمو والنضج. لهذا تعمل الكثير

من الدول على تأطير هذه المراحل من خلال الدعم والمرافقة ومنح امتيازات ومزايا كفيلة بوضع المؤسسات الفتية على سكة النمو التطور.

ا- هيئات وأجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

في إطار دعم السلطات الجزائرية للتوجه المقاولاتي قامت بإنشاء العديد من الأجهزة التي تختلف في مهامها تبعا للفيئة الموجهة لها، وفي كيفيات وأساليب الدعم والمزايا المالية والجبائية الممنوحة لها.

وتتمثل هذه الأجهزة في ما يلي:

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ[17]**

تم إنشاء هذه الوكالة سنة 1996 كهيئة تتمتع بالاستقلالية المالية وبالشخصية الاعتبارية، تحت الوصاية المباشرة للرئاسة الحكومة. وتتمثل أهم مهامها في دعم وتوجيه ومرافقة الشباب الراغب في خلق وبعث أنشطة اقتصادية مستقلة. كما تستهدف هذه الهيئة فيئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة على أن يتمتع هؤلاء بالكفاءات والمؤهلات الفنية الضرورية للنشاط المزمع إنشاءه.

ولقد قامت هذه الهيئة خلال 20 سنة (1996-2016) بإنشاء مجموع 370.000 مؤسسة مُصغّرة، وبخلق مجموع 900.000 منصب عمل مباشر عند بداية النشاط، كما كلف ذلك خزينة الدولة ما يفوق 3 مليار دينار جزائري (دج).[18]

وتمنح هذه الوكالة للشريحة المستهدفة جملة من الامتيازات الموزعة على مختلف مراحل المشروع، نبرزها فيما يلي:

-الامتيازات المالية

تتمثل أهم هذه المزايا المالية التي تقدمها هذه الوكالة في تمويل مشاريع النشاط الاقتصادي الإنتاجي والخدمي في حدود 10 مليون دج، وفق صيغتين: هما التمويل الثنائي (الشاب المعني: بمساهمة شخصية في حدود: 72% والوكالة بقرض دون فائدة في حدود 28% كحد أقصى)، ووفق صيغة التمويل المختلط (مساهمة شخصية: 2%، مساهمة الوكالة: 28% كقرض دون فائدة، البنك: 70%).

-المزايا الجبائية

نبرز أهم المزايا الجبائية الممنوحة من طرف هذه الوكالة على مرحلتين: مرحلة إنشاء المشروع، من خلال الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المرتبطة باقتناء التجهيزات والمعدات ذات العلاقة المباشرة بمباشرة المشروع الاستثماري؛ والتخفيض في حدود 5% في حالة استيرادها؛ الإعفاء من دفع حقوق التوثيق المتعلقة بإبرام عقود إنشاء المؤسسة، والإعفاء من دفع حقوق التسجيل المتعلقة بتحويل ملكية العقارات المرتبطة بالنشاط الاستثماري المزمع إنشاءه.

أما أهم المزايا المرتبطة بمرحلة الاستغلال، فتتمثل في الإعفاء الكلي، لمدة 6 سنوات من دفع الضريبة على ارباح الشركات؛ والضريبة على الدخل الإجمالي؛ وكذا الرسم على النشاطات المهنية، مع إمكانية تمديد فترة هذه الإعفاءات لسنتين إضافيتين بالنسبة للمؤسسات التي توظف 5 عمال فما فوق. إضافة إلى الإعفاء من دفع الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للقطاعات الحرفية في حالة ترميم الممتلكات؛ والإعفاء من دفع الرسوم العقارية على المنشئات والبنايات الإضافية الموجهة لتدعيم نشاط المؤسسة.

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI[19]**

تم إنشاء هذه الهيئة سنة 1990 بغية تشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي في ميدان الزراعة، الصيد، السياحة، الصناعة، الصحة، النقل،

الطاقات المتجددة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقطاع المناجم.

وتعد خدمة **الشباك الوحيد** من أهم الخدمات اللامركزية التي تسهل للمستثمر التعامل المباشر مع مجموعة من الهيئات المتدخلة في عملية الاستثمار، والمتمثلة في كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة البيئة والعمران، مديرية الجمارك، الغرفة الوطنية للسجل التجاري، الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، مصلحة الضرائب والخزينة العمومية.

حيث تقوم الوكالة من خلاله بتقديم التسهيلات المتعلقة باستقبال المستثمرين وإعلامهم ومساعدتهم، تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع، تخفيف الملفات، تبسيط الإجراءات المرتبطة بالحصول على المزايا الممنوحة من طرف الوكالة، وتخفيض أجال الرد على انشغالات المستثمرين...الخ.

- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC[20]**

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC سنة 1994 تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بغية العمل على تخفيف الاثار الناجمة عن تسريح العمال من القطاع الصناعي، في إطار برامج التصحيح الهيكلي التي تبنتها السلطات العمومية.

ويسهر الصندوق، باعتباره مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، على تحصيل الاشتراكات الموجهة لتغطية أداءات التأمين على البطالة، ومسك ملفات المنخرطين فيه، وكذا صرف التعويضات المستحقة للبطالين المستفيدين من خدماته.

كما يسمح الصندوق ابتداءً من سنة 2010 للفئة الاجتماعية (30-50 سنة) من الانضمام إليه، والاستفادة من المزايا الممنوحة من طرفه، والمتعلقة بتمويل ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع، البنك والصندوق، وبمبلغ استثماري لا يفوق 10 مليون دج، مع توسيع إمكانية التمويل ليشمل تشكيلة المنتجات والخدمات الجديدة بالنسبة المشاريع القائمة. وكذا الاستفادة من جملة من المزايا المالية والجبائية المتعلقة بتخفيض نسب الفوائد على القروض، والإعفاءات الضريبية وشبه الضريبية. بالإضافة إلى ذلك يعمل الصندوق بالتنسيق مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين قصد التصديق على المؤهلات المهنية للمنخرطين فيه قصد تحقيق إدماجهم المهني.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM[21]**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004 كمؤسسة ذات شخصية معنوية واستقلالية مالية، تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بُغية المساهمة في التنمية الاجتماعية وتعزيز القدرات الفردية على الدعم الذاتي لتحقيق مستوى معيشي لائق، وتوفير مناصب شغل مجدية.

وتعتمد الوكالة في نشاطها على تقديم جملة من المساعدات والخدمات المتعلقة بالمرافقة والتوجيه، التكوين، وضمان مشاركة المنخرطين فيها في المعارض والصالونات، والاستفادة من العديد من المزايا المالية والجبائية. كما تصنف عمليات التمويل وفق ثلاثة صيغ نبينها من خلال الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): صيغ التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

مبلغ المشروع	المساهمة الشخصية %	سلفية الوكالة %	مساهمة البنك%
< 100.000 دج	0	100	0
< 250.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب	0	100	0
< 1.000.000 دج	1	29	70

Source: www.angem.dz, le 09/01/2017

ولقد قامت الوكالة إلى غاية ديسمبر 2016، بمنح مجموع 779.025 قرض مصغر في مختلف قطاعات النشاط، وخلق 1.168.540 منصب شغل، وتكوين مجموع 248.667 فرد.

ب-صناديق ضمان القروض

صناديق الضمان على القروض من الأليات المعتمدة قصد تغطية المخاطر ذات الدرجة المرتفعة التي تتميز بها القروض الممنوحة من طرف البنوك، في إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم الصناديق التي تم استحداثها، ضمن تدعيم التوجه المقاولاتي بالجزائر، نتناول كل من صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، وصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME-).

- **صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)[22]**

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 2002 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر إحدى الآليات المعتمدة لمواجهة مشاكل التمويل التي تعترض المقاولين، نظراً لعدم حيازتهم أو عدم كفاية الضمانات العينية الضرورية المفروضة من طرف البنوك.

فالصندوق يلعب بذلك، دور الوسيط بين البنك والمقاولين من خلال تقديمه لضمانات قروض في حدود 10% إلى 80 % من القرض المصرفي.

- **صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME-)[23]**

يعتبر الصندوق شركة ذات أسهم برأسمال قدره 20 مليار دج، تم إنشاءه سنة 2004 بهدف تغطية المخاطر المرتبطة بالتسوية والتصفية القضائية ومخاطر عدم سداد قروض الاستثمار المندرجة ضمن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال قيامه بتقديم ضمانات في حدود مبلغ ضمان لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري (دج).

ويقوم الصندوق بتغطية القروض غير المسددة بنسبة 80% فيما يتعلق بالقروض الممنوحة في إطار إنشاء المؤسسات الجديدة، وبنسبة 60% عندما يتعلق الأمر بالقروض الممنوحة قصد توسيع أنشطة هذه المؤسسات.

ج-مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل[24]

تعتبر هذه المشاتل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC، وذات شخصية معنوية واستقلال مالي، تنشط تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم اعتمادها منذ سنة 2003، وفق اشكال عديدة هي **الحاضنات**، التي تتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات، **ورشات الربط** المكلفة بدعم ذوي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرة والحرفية، وكذا **نُزل المؤسسات** المكلفة بدعم حاملي المشاريع المندرجة ضمن ميدان البحث.

وتتم عمليات مرافقة، استشارة واستضافة المؤسسات الفتية المندرجة في هذه المشاتل وفق اليات وأساليب عديدة أهمها، استقبال، احتضان ومرافقة المؤسسات الفتية لمدة معينة (حوالي 4 سنوات)؛ توفير وتسيير محلات وتجهيزات للإيجار مناسبة لطبيعة والاحتياجات المرتبطة بنشاط حاملي المشاريع، وتقديم ارشادات واستشارات متنوعة قبل إطلاق المشاريع...الخ.

نسجل حاليا توافر 13 مشتلة عملية على مستوى الولايات، ساهمت خلال سنة 2015 في احتضان 135 مؤسسة وإنشاء 84 مؤسسة، بمعدل نمو يقدر بـ 12,5% و11,2% مقارنة بسنة 2014 على التوالي.

أما بالنسبة لمراكز التسهيل فهي أسلوب أُعتمد منذ سنة 2003، وتأخذ شكل مؤسسات عمومية ذات طابع إداري وذات شخصية معنوية واستقلالية مالية، تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. من أهم اهدافها تطوير الثقافة المقاولاتية وتقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها، تشجيع وتطوير التكنولوجيات الحديثة لدى حاملي المشاريع، وإنشاء فضاءات مشتركة بين عالم الأعمال، المؤسسات، الإدارة؛ وتشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي وترقية تعميم المهارات، وإنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة الجغرافية لنسيج الاقتصادي، ومرافقة المؤسسات الفتية في عملية الاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي...الخ.

ويبلغ عدد هذه المراكز إلى غاية نهاية 2015 مجموع 16 مركز عملي موزعة على مختلف الولايات، ساهمت من خلالها في سنة 2015 في إنشاء 957 مؤسسة، بمعدل نمو يقدر بـ 217% مقارنة بسنة 2014 (301 مؤسسة)، وفي خلق 3.418 منصب عمل.

2- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في نهاية سنة 2015

تشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن بناء نسيج اقتصادي جزائري له تنافسية كفيلة بمواجهة المنافسة العالمية الشرسة، يتطلب إنشاء مجموع مليون ونصف مليون (1.500.000) مؤسسة صغيرة ومتوسطة[25]. وقد بلغ عددها إلى غاية ديسمبر 2015 مجموع 934.569 مؤسسة، بعدما كان عددها: 852.053 مؤسسة، سنة 2014. بما يوافق إنشاء 84.223 مؤسسة سنة 2015، أي بمعدل نمو قدره 9,7% سنويا. كما يتوزع مجموع هذه المؤسسات وفق مختلف الصيغ القانونية حسبما هو موضح في الجدول رقم (2) أدناه.

الجدول (2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في نهاية سنة 2015

	طبيعة المؤسسة	العدد	النسبة %
1	مؤسسات الخاصة:		
	اشخاص معنوية	537.901	57,56
	اشخاص طبيعية:	396.136	42,39
	مهن حرة	178.994	19,15
	أنشطة حرفية	217.142	23,23
	المجموع الجزئي 1	394.037	99,94
2	مؤسسات عمومية:		
	اشخاص معنوية	532	0,06
	المجموع الجزئي 2	532	0,06
الإجمالي سنة 2015		934.569	100
اجمالي سنة 2014		852.053	
عدد المؤسسات المستحدثة سنة 2015		84.223	9,7
عدد المؤسسات المشطوبة		42.304	10,47

Source: Bulletin PME n°28, Editée par le Ministère de l'industrie et des Mines, Mais 2016, P:9

على افتراض ثبات معدل النمو هذا في حدود 9,7% سنويا، فإن ذلك يعني بلوغ الهدف المسطر (1.500.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) في ظرف زمني يفوق 20 سنة، أي سنة 2036، يُضاف إلى ذلك اصطدام هذه الجهود بمعدل شطب (وفيات) يقدر بـ 10,47%، الأمر الذي يعكس مدى هشاشة النسيج الاقتصادي الجزائري وحجم التحدي الذي يواجهه القائمون عليه.

3-تحليل هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

نتناول مدى تنوع النسيج الاقتصادي الجزائري من خلال تصنيف مجموع المؤسسات التي تم إنشاءها إلى غاية سنة 2015، باعتبارها سنة مرجعية للإصلاحات المعتمدة في هذا المجال من طرف السلطات العمومية، وذلك للأسباب التي ذكرناها سابقا.

ا- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم

نبرز توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار الحجم من خلال الجدول رقم (3) أدناه.

الجدول رقم (3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار الحجم بالجزائر سنة 2015

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة
المؤسسات المصغرة (1-9 عامل)	907.659	97,12
المؤسسات الصغيرة (10 -49 عامل)	24.054	2,57
المؤسسات المتوسطة (40-249 عامل)	2.855	0,31
المجموع	934.569	100

Source: Bulletin PME n°28, Ibid, P: 13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، سيطرة مطلقة للمؤسسات المُصغرة بنسبة تفوق 97%، ورغم أن ذلك يتطابق مع العديد من المعايير والعناصر المكوِنة للروح المقاولاتية، ويُكرس أهميتها على المستوى الفردي، وفي غياب معايير محددة لنسب هذه المؤسسات بعضها إلى بعض، إلا أنه يبدو لنا أن هناك اختلال في توزيعها، حيث يُقلل من قدرات النسيج الاقتصادي على تحقيق الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية كامتصاص البطالة.

ب- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار النشاط

الهدف من تحليل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار النشاط هو الوقوف على مدى تحقيق التنويع الاقتصادي، الذي يعتبر بدوره أحد أهم الغايات المنشودة ضمن النموذج الاقتصادي الذي ترغب السلطات العمومية الجزائرية إحلاله.

ونبرز توزيع مجموع الـ 934.569 مؤسسة على النحو التالي:

- **بالنسبة للأشخاص المعنوية**: تضم هذه الفيئة من المؤسسات مجموع: 538.433 مؤسسة، موزعة على القطاع العمومي والخاص، وعلى قطاعات النشاط على النحو الموضح في الجدول (4) أدناه.

الجدول (4): توزيع المؤسسات الاشخاص المعنوية حسب قطاعات النشاط لسنة 2015

قطاع النشاط	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	النسبة %
الفلاحة	5.625	180	5.805	1,08
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المرتبطة	2.639	08	2.647	0,49
البناء والأشغال العمومية	168.557	83	168.595	31,31
الصناعات المصنعة	83.701	161	83.862	15,58
الخدمات	277.379	145	277.524	51,54
المجموع	537.901	532	538.433	100

Source: Bulletin PME n°28, Ibid, P: 13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن 92,19% من مؤسسات الأشخاص المعنوية ترجع ملكيتها للقطاع الخاص، وهذا أمر ايجابي يتطابق مع توجهات المقاولاتية.

أما بالنسبة لقطاعات النشاط الاقتصادي، فنسجل سيطرة واضحة لقطاع الخدمات بنسبة تفوق 50%، يليه قطاع البناء والاشغال العمومية بنسبة 31,31%، وهذا أمر إيجابي كذلك. أما ما يُعاب على هذا التوزيع فيكمن في ضآلة التوجه نحو القطاع الفلاحي الذي يسجل نسبة 1,08% فقط، وهذا ما يعتبر بعيد جداً عن متطلبات ومقتضيات بناء هيكل اقتصادي متنوع.

- **بالنسبة للأشخاص الطبيعية:** يبلغ عدد المؤسسات المقيّدة ضمن ملكية الاشخاص الطبيعيين مجموع 396.136 مؤسسة، منها: 178.994 مقيّدة ضمن

المهن الحرة، وموزعة على ثلاثة أنشطة اقتصادية رئيسية هي: الفلاحة بنسبة: 66,19%، الصحة بنسبة: 22,92%، وقطاع العدالة بنسبة: 10,92%، وهذا ما يُحاول من خلاله التعويض عن النقص المسجل في قطاع الفلاحة على مستوى مؤسسات الاشخاص المعنوية.

أما بالنسبة للمؤسسات المقيّدة ضمن الأنشطة الحرفية، فقد أرتفع عددها مقارنة بسنة 2014 بـ 10,47% ليبلغ في نهاية سنة 2015 مجموع: 217.142 مؤسسة.

ج-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار الجغرافي

يعتبر التوزيع الجغرافي للمؤسسات الاقتصادية عموماً من المعايير الأساسية والضرورية في بناء نسيج اقتصادي قادر على تحقيق تنمية اقليمية متوازنة.

ونبرز توزيع مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق ثلاثة جهات رئيسية هي الشمال، الهضاب العليا ثم الجنوب، من خلال مؤشر توزيع المؤسسات الخاصة كما هو موضح في الجدول (5) أدناه.

الجدول رقم (5): توزيع وتركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جهات الوطن سنة 2015

الجهات	عدد المؤسسات الخاصة	معدل التركيز %	عدد السكان*	معدل الكثافة (عدد المؤسسات لكل 1000 نسمة)
الشمال	373.337	69	21.075.874	18
الهضاب العليا	118.039	22	9.765.202	14
الجنوب	46.525	9	3.238.954	12
المجموع	537.901	100	34.080.030	**16**

Source: Bulletin PME n°28, Ibid, P: 12 Selon les statistiques de l'ONS 2008*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه اختلالات واضحة في بُنية توزيع مجموع المؤسسات الخاصة على التراب الوطني، فالفارق بين الشمال والجنوب يعتبر كبير جداً، يعكس تنمية اقتصادية غير متوازنة تخلق ظواهر عديدة غير محبذة كالنزوح الريفي. أما بالنسبة لكثافة هذه المؤسسات فتبقى ضعيفة جدا وبعيدة كل البعد عن معايير تكامل وتنوع النسيج الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال، تبلغ كثافة المؤسسات المصغرة فقط أعلى مستوى لها بفرنسا ما يعادل:[26] 50 مؤسسة مصغرة لكل 1000 نسمة، وتبلغ 30 مؤسسة مصغرة لكل 1000 نسمة كأدنى حد لها.

3- تقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية للتوجه المقاولاتي في الجزائر

نبرز انعكاسات التوجه المقاولاتي، كخيار لتحقيق تكامل وتنوع النسيج الاقتصادي الجزائري من خلال تحليل مساهمة القطاع الخاص والعام، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الناتج الداخلي الخام PIB، في القيمة المضافة (VA) ثم على مستوى التشغيل، مع الإشارة إلى اقتصار دراسة المتغيرين الأول والثاني على سنتي 2013 و2014 نظراً لغياب الإحصائيات المتعلقة بسنة 2015، على عكس ما تم تناوله في العناصر السابقة.

ا- على مستوى الناتج الخام

تشهد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العموم، والتابعة للقطاع الخاص على الخصوص تطورا ملحوظاً في إجمالي الناتج الداخلي الخام، حسبما هو موضح في الجدول (6) أدناه.

الجدول (6): تطور الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاط لسنتي 2014/2013

التعيين	2013 (مليار دج)	النسبة%	2014 (مليار دج)	النسبة%	نسبة النمو %
حسب القطاع					
القطـــاع الخاص	1.934,7	82,57	2.184,1	84,22	12,9
القطـــاع العمومي	408,4	17,43	409,0	15,78	0,1
المجموع	2.343,1	100	2.593,1	100	10,7
حسب حجم المؤسسة					
250<	796	33,97	861,6	33,22	8,2
249-50	466,1	19,89	544,3	20,99	18,9
49-10	381,6	16,28	401,4	15,47	5,2
10>	699,3	29,84	775,7	29,91	10,9
المجموع	2.343,1	100	2.593,1	100	10,7

Source: Bulletin PME n°28, Op.cit., P: 37

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه النسبة المرتفعة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في الناتج الخام مقارنة بالقطاع العمومي، إضافة إلى تسجيل نمو مقبول في سنة 2014 (12,9%) مقارنة بسنة 2013.

كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (< 249) تعتبر بدورها جد مرتفعة (76,78%) خلال سنة 2014، مع تسجيل استقرار لهذه النسبة مقارنة بسنة 2013.

ب-على مستوى القيمة المضافة: تشهد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العموم، والتابعة للقطاع الخاص على الخصوص تطوراً ملحوظاً في القيمة المضافة المحققة خلال سنتي 2013 و2014 على التوالي، حسبما هو موضح في الجدول (7) أدناه.

الجدول (7): تطور القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط لسنتي 2014/2013

التعيين	2013 (مليار دج)	النسبة%	2014 (مليار دج)	النسبة%	نسبة النمو %
حسب القطاع					
القطاع الخاص	421,1	74,20	501,7	78.43	19,1
القطاع العمومي	146,4	25,80	137,9	21.57	5,8-
المجموع	567,5	100	639,6	100	12,7
حسب حجم المؤسسة					
250<	244,4	43,06	250,3	39,13	2,3
249-50	117,9	20,80	145,0	22,67	23,1
49-10	74,9	13,20	85,3	13,33	15,3
10>	130,2	22,94	157,9	24,67	21,3
المجموع	567,5	100	639,6	100	12,7

Source: Bulletin PME n°28, Ibid., P: 38

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه النسبة المرتفعة لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العمومي، إضافة إلى تسجيل نمو معتبر في سنة 2014 (12,7%) مقارنة بسنة 2013.

كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (< 249) تعتبر بدورها جد مرتفعة (60,86%) خلال سنة 2014 مع تسجيل استقرار لهذه النسبة مقارنة بسنة 2013.

ج- على مستوى التشغيل

يبلغ عدد مناصب العمل المقيّدة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجموع 2.371.020 منصب (الأجراء، أرباب المؤسسات الخاصة، الحرفيين وأصحاب المهن الحرة)، مع تسجيل زيادة مطردة في سنة 2015 مقدارها 9,91% مقارنة بسنة 2014، كما هو موضح بالجدول (8) أدناه.

الجدول (8): تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2015

طبيعة المؤسسة	سنة 2014		سنة 2015		نسبة التطور السنوي %
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	
المؤسسات الخاصة:					
الأجراء	1.259.154	58,37	1.393.256	58,75	**10,65**
ارباب المؤسسات	851.511	39,47	934.037	40,.39	**9,70**
المؤسسات العمومية	46.567	2,16	43.727	1,84	**6,10-**
الإجمالي	**2.157.232**	**100**	**2.371.020**	**100**	**9,91**

Source: Bulletin PME n°28, Ibid, P: 14

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، التطور الملحوظ لعدد مناصب الشغل المقيّدة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يعكس تطور مساهمتها في امتصاص البطالة من سنة إلى أخرى، مع العلم أن هذه النسبة كانت في حدود 6,28 في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، ثم أنتقلب في سنة 2015 إلى 9,91% مقارنة بسنة 2014.

خلاصة

بعدما تناولنا لمختلف فروع وعناصر هذه الدراسة، نخلص بأن التوجه نحو تدعيم الثقافة والروح المقاولاتية يعتبر من التحديات الحتمية التي لا مناص من مواجهتها، فحتى في ظل افتراض استقرار اسعار البترول عند مستويات مقبولة على المدى القصير والمتوسط، لا يُمكن تقديم أي ضمانة بشأنها على المدى البعيد لاعتبارات تقنية مرتبطة بزوال هذه الثروة، ولاعتبارات تكنولوجية مرتبطة بالطاقات المتجددة، وأخرى تشريعية مرتبطة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحد من الانبعاثات الحرارية.

كما نخلص من هذه الدراسة أن الجهود التي تبذلها السلطات العمومية الجزائرية في إطار تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد ساهمت بشكل محدود ومتواضع جدا، مقارنة بما كلفه تنصيب وتسيير مختلف هيئات وأجهزة الدعم والمرافقة، كحالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي أنفقت منذ تأسيسها سنة 1996 إلى سنة 2016 ما يفوق 3 مليار دينار جزائري.

فالنسيج الاقتصادي الجزائري يبقى بعيداً جداً عن المعايير الدولية المعتمدة في قياس التكامل والتنافسية الاقتصادية، ففي الوقت الذي تُسجل بعض الدول معدل كثافة يُقدر بـ 45 مؤسسة لكل 1000 نسمة[27]، يقدر ذلك في الجزائر بـ 16 مؤسسة لكل 1.000 ساكن.

لكن رغم محدودية مساهمة هذه المؤسسات في كل من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وكذا على مستوى مناصب العمل التي تستحدثها من سنة إلى أخرى، إلا أنها تبقى في نمو مستمر ومتزايد من سنة إلى أخرى، الأمر الذي يدعو إلى مواصلة تدعيمها وفق اساليب واليات أكثر كفاءة وفعالية، قصد تذليل العراقيل والصعوبات المتعلقة بالجوانب التالية:

- تفعيل دور الجماعات المحلية في تشجيع المشاريع الاستثمارية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع الخصوصيات المحلية الإقليمية؛
- التركيز على تشجيع الشركات الناشئة **(Start-up)**، وتوجيه الاستثمارات نحو ميدان الطاقات المتجددة؛
- مواصلة دعم إنشاء المؤسسات من خلال تحسين التواصل بين هيئات وأجهزة الدعم ومختلف شرائح المجتمع؛
- التركيز على فيئة الشباب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين وتحسيسهم بأهمية التوجه المقاولاتي؛
- إدراج مناهج وبرامج تعليمية تدعم الروح والثقافة المقاولاتية للطلبة والمتمدرسين؛
- تذليل العقبات القانونية والإدارية المثبطة للعمل المقاولاتي، وإحلال العدالة والشفافية في الإعلان عن المشاريع وتنظيم كيفيات منح الصفقات؛
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالعقار الصناعي، وإنشاء مناطق صناعية بما يُحقق التنمية الاقليمية المتوازنة؛

- مواصلة إصلاح الجهاز المالي الذي ما أنفك يتسم بالجمود والتعقيد، ومعالجة المشاكل التنظيمية المتعلقة بالتمويل عموما، وبالتمويل بالعملة الصعبة على الخصوص؛

- تدعيم مرافقة المؤسسات خلال السنوات الأولى لإنشائها بغية تخفيض معدلات الشطب أو التخلي عن النشاط؛

- تشجيع المؤسسات على التشغيل من خلال منحها مزايا مالية وجبائية مرتبطة بعدد العمال الموظفين بها؛

- تنظيم دورات تكوينية وتأهيلية منتظمة لصالح ملاك ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمـــة الهوامش

[1] الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيدر –بسكرة – الجزائر، 2015، ص: 20

[2] www.merriam-webster.com, le 16/12/2016

[3] - منديات ستار تايم، www.startimes.com تاريخ الاطلاع: 2016/12/05

[4] خذري توفيق، حسين الطامر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية :المسارات والمحددات**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013 ، ص: 04

[5] سايبي صندرة، **سيرورة إنشاء المؤسسة –اساليب المرافقة-**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص: 11

[6] Dawriter.overblog.com, le 16/12/2016

[7] انطوان نعمة وآخرون :المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط:2، دارالمشرق، بيروت، لبنان،2001 ، ص:1197 –بتصرف-

[8] www.olf.gouv.qc.ca

[9] Alain FAYOLLE, **le Métier de Créateur d'Entreprise**, Ed. Organisation, Paris, France, 2005, P:16

[10] بدراوي **سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة دكتوراه تخصص: علم الاجتماع والتنمية البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص:34

[11] Lssaad Mezghani, et autres, Support Pédagogique du module: **Culture Entrepreneuriale**, Université de Sfax, Tunisie, 2009, P: 18

[12] ساري أحلام، بوعلاق نوال، **أممية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة بومرداس 19/18 ماي 2011، ص: 13

[13] ساري أحلام، نفس المرجع السابق، ص: 33

[14] دونيس كوش، ترجمة منير السعيداني، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ط: 1، 2007، ص: 34

[15] بوحنية قوي، ثقافة المؤسسة كمدخل اساسي للتنمية الشاملة، مجلة الباحث، عدد:2، جامعة: ورقلة، الجزائر، 2003، ص: 3

[16] Lassad Mezghani et autres, Op.cit., P:8

[17] www.ansej.org.dz, le 09/01/2017.

[18] تصريح للمدير العام للوكالة الوطني لدعم تشغيل الشباب، السيد: مراد زمالي لقناة النهار، بتاريخ 2016/12/18.

[19] www.andi le 09/01/2017

[20] www.cnanc le 09/01/2017

[21] www.angem, le 09/01/2017.

[22] www.fgar.dz, le 09/01/2017.

[23] www.id-algerie.com, le 09/01/2017.

[24] www.mdipi.gov.dz, le 09/01/2017.

[25] تصريح لمدير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، السيد: مراد زمالي لقناة: دزاير – حصة: **قضايا اقتصادية**، 2015/11/24

[26] Jérôme Domens, Jean Sebban, **La localisation des PME/TPE en France**, Publié dans:**PME/TPE en Bref**, Revue n° 28, éditée par la Direction du Commerce, et de l'Artisanat, Décembre 2007, P: 1

[27] Boutaleb Kouider, **La Problématique de la Création d'Entreprises face aux Contraintes socioéconomiques de l'environnement local en Algérie**, le colloque international: « création d'entreprises et territoires », 3/4/12/2006, Tamanrasset, Algérie, P: 26

التمكين الإداري وأثره على الأداء الوظيفي

د . تومي عبد الرحمان
جامعة امحمد بوقره ـ بومرداس ـ

الملخص

للبيئة الاقتصادية الأثر الكبير على إدارة الأعمال، وهي في تقديرنا سبب كاف، أدى إلى تزايد الاهتمام في البحث عن طرق عملية، تتميز بالمرونة والجدوى الاقتصادية، تساهم في الرفع من كفاءة العاملين ضمن المحيط الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها.

ولعل من أهم الأساليب التسييرية التي تفاعلت معها المؤسسة الحديثة، أسلوب **التسطيح الإداري**، بمعنى تحويل الهيكل الإداري من شكله الهرمي في إنفاذ القرارات والتوصيات، ومختلف الخطط التطويرية في الإنتاج والتسويق والحماية... إلخ، إلى الشكل الأفقي الذي يعبر عن نقل السلطات الكافية للعاملين، حتى يتمكنوا من أداء مهامهم دون تدخل مباشر من الإدارة، مع دعم قدراتهم ومهاراتهم، وقياس أدائهم الوظيفي بناء على أهداف واضحة.

هذه المنهجية الجديدة في العمل، تساعد الموارد البشرية بمختلف تخصصاتها، على رفع الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، وبالشراكة في الرؤية والقيادة، كما في الأهداف والنتائج. وهو بالمناسبة دافع قوي يأتي كنتيجة لهذه المنظومة يتحول مع مرور الزمن إلى مكون ثقافي أخلاقي من الصعوبة بمكان الحياد عنه.

نعتقد أن هذه الدراسة البحثية تساعد على كشف أهم المتغيرات التي تكون العلاقة الارتباطية بين التمكين الإداري للعاملين من جهة، وتحسين أدائهم الوظيفي من جهة ثانية.

هذه العلاقة سوف نكتشفها من خلال دراسة ميدانية تتعلق بإحدى المؤسسات الجزائرية، من خلال تفريغ وتحليل البيانات التي تحصلنا عليها، وفقا للعينة محل الدراسة، اعتمادا على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss).

الكلمات الدالة: التمكين الإداري، تفويض السلطة، الأداء الوظيفي

Abstracter

The economic environment has a great impact on business management, which is, in our estimation, an enough reason to lead to the interest in the search for practical methods characterized by flexibility and economic feasibility, which contribute to increase the efficiency of employees within the environment in which the institution is active.

One of the most important administrative methods that the modern institution has interacted with, is the method of administrative flattening, which means transforming the administrative structure from its hierarchical form in the implementation of decisions and recommendations, and the various development plans in production, marketing and protection…etc to the horizontal form that reflects the transfer of powers sufficient for employees, so that they can perform their tasks without the direct intervention of the administration, while supporting their abilities and skills and measuring their performance based on clear objectives.

The new methodology at work, helps human resources in various disciplines to raise awareness of responsibility placed on them, and with partnership in

vision and leadership, as goals and results, which is a strong motive comes as a result of this institution, which over time becomes a moral and cultural component that is difficult to be mental.

We believe that this research study helps to uncover the most important variables that are the link between the administrative empowerment of the employees and improve their performance.

This relationship will be discovered through a field study related to one of the Algerian institutions by unloading and pickling the data that we obtained, according to the sample study, depending on the program: specialist packages of social sciences (spss).

تقديم

إن التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال التي تشهدها المؤسسات منذ عقدين على الأقل، جعلت القائمين على هذه الأخيرة يولون اهتماما متزايدا لمفاهيم الإدارة الحديثة، خاصة ما تعلق بمفهوم التمكين الذي يمثل واحدة من المتطلبات الأساسية لتحقيق الميزة التنافسية، لما له من آثار فعالة على الأداء الوظيفي، من خلال تبني ثقافة تنظيمية، وممارسات إدارية تتلاءم مع التطورات الحاصلة في عصرنا، حيث يحول هذا الأسلوب من التنظيم، الاهتمام من مؤسسة التحكم والأوامر ومركزة القرار، إلى المؤسسة الممكنة لمواردها البشرية، في حرية الإبداع والمشاركة في صناعة القرار، وتحمل مسؤولية النتائج.

بناء على هذا الأساس، نريد من خلال بحثنا، الإجابة عن السؤال التالي: **كيف يمكن أن يؤثر التمكين الإداري كأسلوب تسييري، على مستوى الأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسة؟**

1ـ مفهوم مصطلح التمكين

إن شيوع التمكين من حيث المصطلح، ومن حيث الأسلوب العملي في كثير من المؤسسات الحديثة، لم يعفِه من كونه لا يزال غامضا في فهمه، لذلك تعددت الآراء بتعدد المفاهيم له. ومع هذا تتقاطع هذه المفاهيم في إجابتها عن سؤال في غاية الأهمية: كيف تساهم الموارد البشرية بأقصى طاقتها في إنتاجية المؤسسة (أو المنظمة)، انطلاقا من قناعتها بأن هذه المؤسسة أضحت جزءا من هويتها، لأنها (المؤسسة) ساعدتها على الإبداع والابتكار، ومنحتها القيمة الإنسانية التي تستحقها، في بعديها المادي والمعنوي.

إنه قيمة تفويض السلطة والصلاحيات، كما هو قيمة الحرية التي تشعره (العامل) باستقلالية في عرض القدرات الذهنية والحسية، وهو قيمة الحوافز التي تترجم إنجازاته كتتويج يستحق التنويه به. كما هو القيمة المعنوية التي يعيشها، حينما يشارك في إبداء الرأي وصناعة القرار، ويساهم في حل المشاكل اليومية.

هكذا تسجل الموارد البشرية التقدم تلو التقدم في سمعة المؤسسة، ومكانة المنتج التنافسية، والانطباع المتميز الذي تتركه في نفوس الزبائن من رضا وإعجاب وتقدير للصورة الراقية في الصناعة (منتج أو خدمة) والأداء، كما في الجودة والكلفة.

01 ــ الأسس التي يقوم عليها التمكين

إذا كان بقاء السلطة المركزية على أنها هي المتحكمة، حتى في أبسط الأمور التي تجري يوميا داخل المنظمة هو سلوك يتنافى مع مفهوم التمكين، فإن الأسوأ من هذا، أن تمنح صلاحيات في اتخاذ القرار وحرية التصرف، دون ضمانات قانونية وأخلاقية تحمي تلك الحرية، وذلك التصرف. لذلك يرى كثير من الباحثين ضرورة توفير مناخ يساعد على التمكين الإداري. هذا المناخ يتطلب شروطا، نقتصر على ذكر أهمها.

01 ــ 1 ــ العلم والمعرفة والمهارة: يبدو للوهلة الأولى، أن هذا بديهي، لكن ما نود التركيز عليه، هو البرامج

والخطط التي تضعها الإدارة خصيصا، من أجل إحداث تغيرات جوهرية، في أهم عنصر من عناصر الانتاج، ألا وهو **الموارد البشرية**. وبمعنى آخر، أن يضع المدير العام على عاتقه مسؤولية التغيير في شكل العلاقات التي تربط مختلف مكونات الموارد البشرية (مديرين، مساهمين، عاملين، زبائن، موردين... إلخ) وأن الصورة النمطية للإدارة القديمة قد ولى عهدها إلى غير رجعة.

وهي بالمناسبة مهمة ليست سهلة، ولا يمكن أن تتحقق بين عشية وضحاها، لذلك، كان ولا يزال عامل المعرفة هو العنوان الأبرز في الحكم على التحول في النمط الإداري من عدمه، داخل أي مؤسسة.

السؤال: ماذا يقصد بعامل المعرفة؟

للإجابة عن هذا السؤال بشكل مبسط، علينا أن نميز بين نوعين من الموظفين:

ـ موظفين مبدعين للمعرفة، أي منتجين لأفكار وأساليب تطبيقية جديدة، توفر الوقت والجهد والمال والجودة، ويقصد بهم العلماء، الباحثون، المهندسون في تطوير السلع والخدمات من حيث الشكل والمحتوى، أو المصممون والأكاديميون والمبدعون في مجال الإعلان والدعاية وغيرها.

ـ أو موظفين مستخدمين (مستغلين) للمعرفة، بعد ابتكارها، مثل استخدام البرامج والوسائط المتاحة تكنولوجيا، والتدقيق المالي الذي توفره التكنولوجيا الحديثة.

إن المدير الكفء الذي يملك فعليا استراتيجية التغيير، لا يفرق بين معرفة بسيطة أو مهمة، أو معرفة عظيمة، لأنه يأخذ بمقولة: "لا تحقرن من المعروف شيئا"، فالمهم عنده أن تتحول العمالة، من عمالة خاملة تنتظر الأوامر إلى عمالة مبدعة دفاقة، تقدم الرؤية والبديل.

يقول Davenport إذا أرادت المؤسسات أن تكون ناجحة في القرن الحادي والعشرين، عليها أن تشجع موظفيها على إبداع المعرفة واستخدامها بشكليها المهم وغير المهم، وخلق الأفكار الكبيرة والصغيرة على حد سواء، ويستطرد قائلا: إذا أرادت المؤسسات أن تنجح مستقبلا عليها أن تسمح لكل عامل بها، بأن يفكر ويقدم الرأي، وأن تكافئه وتشجعه على ذلك، بإعطائه حرية في التفكير، واستقلالية في العمل وفرصا للتمكين وتشجيع روح المخاطرة وعدم قمع المحاولة والخطإ.

01 ـ 1 ـ 1 ـ مفاميم المائة عام: إن التطور المذهل الذي حدث بعد الثورة الصناعية، تحقق بفضل روح الإبداع لدى العقل البشري في جميع حقول المعرفة والعمران، غير أن الترجمة العملية لتلاقح الأفكار، صاحبها كثير من التجاوز في حق الإنسان العامل، كما سجل تجاوز في حق المحيط والبيئة بصورة عامة.

لكن مع هذا صاحب المسار الزمني لسيرورة التاريخ نماذج كثيرة، ساهمت في إفراز أنماط إدارية تسييرية تسمى عندنا اليوم "**الإدارة التقليدية**"، لأن حاضرنا يأبى أن يتوقف عن "الإبداع والابتكار".

وإذا كانت البلدان المتقدمة قد سجلت انسجاما إلى حد ما في إدارتها بالأمس كما هو اليوم، عبر موجات من النظريات التي جاء بها أمثال: ماكس ويبر، وهنري فايول، وفريديرك تايلور، منذ ما يناهز المائة عام، فإننا في البلدان المتخلفة ـ منها العربية ـ ما يطبعنا هو استيرادنا كثيرا من مصادر المعرفة كتكنولوجيا المعلومات، إلا أن أنماطنا الإدارية لم تتغير تبعا لذلك!

وعلى هذا الأساس، فإن تشبثنا بأنماط الماضي، وعدم الاستثمار في المفاهيم المعاصرة التي تتناسب بالضرورة مع بيئة الأعمال المعاصرة، معنى ذلك أننا ـ عن قصد أو غير قصد ـ نسبح عكس تيار عالم المعرفة، وننجز في نفس الوقت أرصدة أخرى تضاف إلى فجوة التخلف.

الحقيقة تقال، إن معظم المؤسسات العربية لا تزال إلى اليوم متشبثة بالنموذج الإداري القديم، وإذا شئت الوقوف على هذه

الحقيقة، فما عليك إلا أن تسقط النموذج الإداري المقارن الآتي على عينة الدراسة التي تختارها من المؤسسات.

جدول رقم 01: يبين الفرق بين النموذج الإداري الحديث والنموذج القديم

الرقم	النموذج الإداري الحديث
01	وجود تداخل بين الإدارة والعمل، والعمال، وعدم القدرة على الفصل بينهم.
02	صعوبة قياس أداء العاملين، وعدم وضوح المهام، وعدم سهولتها
03	هناك دوافع معنوية في العمل، ومهارة العامل ومعرفته تحتم عليه تأدية عمله دون مراقبة شديدة.
04	يعمل المديرون في الإدارة الدنيا والوسطى، منسقين ومساعدين ومدربين، يساعدون في تنسيق المهام، وليس مراقبة أداء المهام.
05	تقويم الأداء من خلال منهجية التغذية العكسية، بحيث لا يستثنى المديرين من تقويم مرؤوسيهم لهم.
06	يحتاج العامل إلى المعرفة، وأنظمة المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات ربما أكثر من مديره.
07	المرؤوس يعرف المهام المطلوبة منه أكثر من مديره.

الرقم	النموذج الإداري القديم
01	استقلالية الإدارة عن العاملين، المدير يدير، والعاملون يعملون.
02	وضوح بداية العمل ونهايته، وسهولة قياس أداء العاملين، وأغلب الأعمال يدوية.
03	فرضية الإدارة تقوم على أساس أن العمال تحكمهم أنانيتهم ومصلحتهم الاقتصادية بالدرجة الأولى، لذلك لابد من مراقبتهم من قبل المشرفين للتأكد من أنهم يقومون بعملهم كما هو مطلوب منهم.
04	مهام المديرين في الإدارة الدنيا، والإدارة الوسطى، كهمزة وصل ووسيط في نقل المعلومات والتقارير والتعليمات من الإدارة العليا للإدارة الدنيا، ومن الإدارة الدنيا للإدارة العليا، والتسلسل الرئاسي في غاية القداسة، وتجاوز المرجع ذنب لا يغتفر.
05	لا يجوز تقويم المديرين فهم فوق الشبهات.
06	القدرات والمهارات الفكرية، هي من اختصاص المديرين وليس العاملين.
07	معرفة المديرين ومهاراتهم في المهام التي يقوم بها ويمارسها العاملون تفوق إمكانات العاملين، ودور المديرين هو في إرشاد العاملين بكيفية تأديتهم أعمالهم.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات المتوفرة.

لعل أهم ما يمكن استخلاصه من الجدول الذي مر بنا هو حتمية التغيير من خلال عنصر المعرفة لأي مؤسسة تريد الريادة والاستدامة، هذه الريادة التي تنجز الانتقال من المراقبة والتأكد من قبل المدير، إلى المشاركة والعمل جنبا إلى جنب مع العاملين، ومن منهجية تثبيت التنظيمات الهرمية، إلى التحول نحو تجسيد عمل الفريق والمجتمعات الصغيرة داخل المؤسسة، ومن ذهنية تعيين وتسريح الموظفين، إلى ثقافة استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها، ومن بناء المهارة اليدوية إلى بناء المهارة المعرفية، ومن تقويم الأداء المشاهد والكمي إلى تقويم الأداء الكيفي والنوعي المتعلق بالإنجازات المعرفية، وأخيرا من دعم البيروقراطية إلى تجاوزها وتحييدها.

نعتقد جازمين، أن مثل هذا التصور السلوكي وفق برامج أعدت بعناية، هو ضمان مهم يسمح بانتقال المديرين نحو مؤسسات معاصرة تمارس نشاطها في كنف مناخ تنظيمي مناسب للمعرفة، وهي بهذا الشكل تمثل ثورة على كل الأنماط الإدارية التقليدية التي أشرنا إليها.

خلاصة القول: إن حرية التفكير والمحاولة، والتجربة والفشل والإبداع، هي أمور من صميم عمل موظف المعرفة، وإن شئت فقل رأس المال المعرفي للمؤسسة، ولهذا سوف يشهد المستقبل منافسة شرسة بين المنظمات في استقطاب هذا النوع من الموظفين، على اعتبار أنهم مواهب نادرة، وبالتالي من الصعب التفريط فيهم إن وجدوا.

01 ــ 2 ــ بين الاتصال وتدفق المعلومات: من أهم عوامل نجاح عامل المعرفة (موظف المعرفة) هو التمكن من الاتصال المستمر، وتدفق المعلومات، لأنه عنصر

تبنى عليه اقتراحات وقرارات، وإنتاج بدائل من الأفكار لمواجهة أي طارئ، أو التطلع إلى تحسين الحالة.

وعلى هذا الأساس، فبقدر انعدام اللقاءات والاجتماعات التلقائية، وانعدام حوار الفرد مع الآخر، وغيابه لفترة زمنية طويلة يؤدي بالضرورة إلى الابتعاد عن الحوار المفتوح والمكشوف، هذا الانقطاع يساهم بشكل كبير في ثقافة الرسميات والاحترام المبالغ فيه بين الرئيس والمرؤوس، وبالتالي تضيع الشفافية ويختفي الوضوح، وتغيب الصراحة.

يعلق كل من Peters و Waterman في كتابيهما الموسوم "**البحث عن التميز** " عن الممارسات التي تحدث في المنظمات غير الناجحة. يؤكدان على أن المديرين التنفيذيين لا يجتمعون بالدوائر الأقل، أو نادرا ما يحصل ذلك دون أجندة رسمية، كما أن المديرين والموظفين لا يتواصلون في ما بينهم إلا من خلال الخطابات الرسمية، بالرغم من توافر وسائل الاتصال الحديثة، كالإنترنت، والوسائط المختلفة.

إن معظم المؤسسات المتطورة في عالم الأعمال تكرس عملية الاتصال من خلال " **اتخاذ القرار بواسطة الزملاء**"، أي إن عملية اللقاء تكون بشكل حر ومفتوح، وبالحوار المواجه لأكثر المواضيع حساسية دون حرج، لأن ثقافة الحوار عندهم ليست حالة نادرة أو رسمية أو سياسية، بل هي آلية ضرورية أملتها التحديات التي تواجه المنظمة، والسعي إلى تحقيق مستقبل أفضل.

الدراسات والأبحاث الميدانية تتحدث اليوم عن برامج تشهد رواجا وإقبالا متميزا، مثل: الإدارة على المكشوف (Open book mgt) والإدارة بالتجوال (mgt by wandering Around)

01 ــ 2 ــ 1 ــ منهج الإدارة على المكشوف: يؤكد علماء الإدارة أمثال (Carpenter ,J) على فتح سجلات الشركة للعاملين، وإطلاعهم على الأرقام المهمة، ومصارحتهم بإنجازات وإخفاقات المؤسسة، والمشاكل التي تعترضها، هي أهم بكثير من إخفائها عنهم، بشرط أن مثل هذا المنهج حتى يكون سليما في التطبيق ويعطي نتائجه المتوقعة، على الإدارة أن تحدد أهداف المنهج بشكل مفهوم وواضح ومترابط للجميع.

يكفي أن توفر الإدارة إحصائيات حقيقية عن عمليات البيع والشراء، وتكاليف المشاريع وعدد الأسهم، والموازنة العامة، وخطط التدريب والتطوير، والخدمات والمزايا التي يتلقاها مختلف العاملين، والأسس التي بنيت عليها، لترى رد الفعل السلوكي لدى العاملين، كما أنها لو رفعت شعارا داخل المؤسسة مفاده "**لا شيء سري عندنا**"، فإن كل فريق يعرف مهامه بدقة، لأن حاجز الفردية والاتصال وتدفق المعلومات أصبح من الماضي، وهكذا يتحول الفريق إلى فريق متجانس غير متنافس وغير متصارع. إن تدريب العاملين على كيفية التعامل مع الأرقام والآلات والمنتجات وغيرها، يساعد إلى حد بعيد في اندماج العامل بكامل طاقته خلال نشاط المؤسسة، سواء كان داخلها أم خارجها، لأن أي عامل يشعر بالتمكين وحرية التصرف والشعور بالملكية، فيكون سلوكه مطابقا لمفهوم الملكية، لذلك تجده مهتما بنجاحها وتقدمها، والدفاع عن سمعتها أينما وجد. هذا المستوى من الوعي والإدراك يترجم إلى سلوك يومي واقعي، حينما يدرب الأفراد على فهم طريقة العمل والتعامل بمعطيات المؤسسة، سواء كان ذلك على مستوى قسم الإنتاج، التخزين، التسويق، أم قسم المواد الأولية، أم دائرة المخابر والأبحاث أم الصيانة، أم قسم الموارد البشرية أم غيره.

إن مثل هذا الأسلوب (منهج الإدارة على المكشوف) يجنب المؤسسة كثيرا من الانحرافات والأخطاء، سواء في توقف بعض سلاسل الإنتاج، أم عيوب المنتج، أم نتائج التفاوض، أم دقة الحسابات، أم تمكين العلامة التجارية من فرضها في السوق... إلخ.

وهكذا، فعلى الإدارة أن تجتهد في تشكيل رؤية استراتيجية، مبنية على المرحلية والتدرج والواقعية، كأن تبدأ بالتعريف والتوعية، وتحدد الأهداف المتوخاة، ثم

تقوم ببناء فريق العمل المناسب الممثل لكل دوائر المؤسسة، عن طريق التدريب والتكوين الجماعي (أسلوب الفريق)، بعدها تقوم الإدارة بإنضاج خطة التنفيذ، ذلك لأن الفترات السابقة تسمح بتحديد الفجوة بين الواقع الممارس والواقع المستقبلي المرغوب، كما أن أي مرحلة انتقالية تفرز من يريدون التغيير، ومن يركنون إلى الماضي الذي ربما لهم فيه مصالح ذاتية.

شكل رقم 01: يبين دور الإدارة في تحقيق برنامج الإدارة على المكشوف

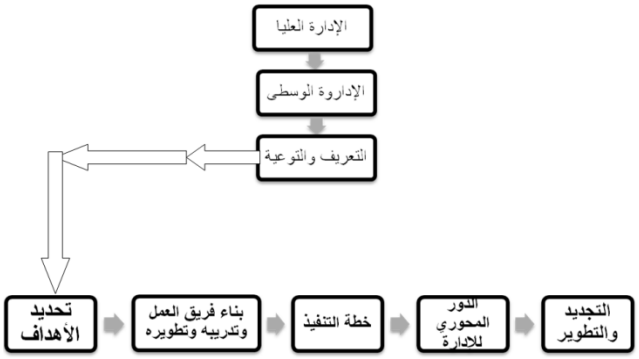

المصدر: من إنجاز الباحث بناء على المعطيات المتوفرة

في كل هذه المراحل، تبقى الإدارة تحتفظ بدورها المحوري في تنفيذ هذا البرنامج من خلال تشجيع عمليات التعليم والابتكار، والعصف الذهني، وذلك بإيعاز وتفويض من الإدارة العليا، لتبقى الإدارة الوسطى كحلقة وصل مهمة في تفعيل هذا البرنامج.

01 ــ 2 ــ 2 ــ منهج الإدارة بالتجوال: يقصد به تعامل المدير العام مع مديريه (مرؤوسيه) بطريقة مباشرة، من خلال التجوال بينهم، وقضاء بعض الوقت في الحديث معهم.

هذا الأسلوب مع مرور الوقت يكسر الحاجز النفسي المبني على السلطة بين القائد ومرؤوسيه، ويعزز العلاقة الشخصية مع مختلف المستويات، وبالتالي يتمكن من الحصول على المعلومة مباشرة من مصادرها الرئيسية دون تصفية أو تحريف أو تدخل من قبل المصالح المختلفة. كما أن هذا الأسلوب يساعد كثيرا على غرس الرؤية والرسالة التي تتبناها القيادة في مرؤوسيها.

إن أهم عامل ـ في تقديرنا ـ يساعد على نجاح هذا المنهج هو "عامل الثقة" بين القائد ومرؤوسيه، هذه الثقة التي تبنى على أساس من الاحترام والتقدير، وبث الحماس والرفع من الروح المعنوية لدى العاملين من خلال هذا الاحتكاك.

فائدة:

استعمال هذا المنهج ينسحب على كل مسؤول تجاه الدائرة التي يعمل فيها، فلا مجال للرقابة التقليدية المكلفة، ولا مجال لأي وسيلة استخباراتية تجسسية من قبل هذا الفرد أو ذاك، إنها رقابة ذاتية، وجماعية تطوعية، ناجمة عن احتكاك الأفراد في المواسم والمناسبات الرمزية أو الوطنية.

وهكذا، فإنه من مؤشرات المؤسسة الناجحة، أن تعمل على تحسين أساليب التواصل بين مختلف الموظفين، لذلك ترى بعض المؤسسات تصمم مكاتبها بطريقة هندسية معينة، تساعد على تسهيل التواصل، مثل المكاتب الشفافة والمفتوحة، والقريبة في حدود خمسة أمتار بين الموظف والآخر.

خلاصة القول: إن هذا المنهج يعتبر آلية مساعدة قوية في الدفع نحو المعرفة والابتكار والتطوير.

01 ــ 3 ــ مقوم الثقة

هو مقوم أساسي في بناء مناخ التمكين، إذ بات الحياد عنه، أو العمل من دونه خطأ فادحا، ذلك لأن غياب هذا المؤشر سيؤدي لا محالة إلى فشل المنظمة (المؤسسة) في تحقيق أهدافها.

إن التشريعات والتنظيمات والوثائق الداخلية للتسيير وحدها لا تكفي مهما كانت دقيقة وواضحة وصارمة في التنفيذ.

لذلك، كان عنصر الثقة ولا يزال بمثابة شيفرة الأمان تروض بها كل التحديات، وتنجز بها أهداف لم تكن تخطر على بال المنظمة، بل كانت عبارة عن حلم بعيد المنال. وإن شئت فعد إلى سورة يوسف عليه السلام، وابحث عن سر إخراج مصر من محنتها الاقتصادية.

قال تعالى: "وقال الملك ائتوني به أستخلصه لنفسي فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين" الآية 54، نفهم من خلال سياق الآية أن الملك بعدما وصلته أخبار هذا الرجل الصالح وقابله، تبين أنه من خيرة أبناء زمانه، فقرر منحه ثقته الكاملة، بل أكثر من ذلك حمايته القانونية والأخلاقية. فما هي مبادرة يوسف عليه السلام التي طرحها على مسؤوله؟

"قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم" الآية 55. وكأنه قال له: ما دمت منحتني ثقتك، فأنا بدوري أبادلك أكثر منها، أعطيك كل ما عندي من طاقة، من إبداع، من علم، من أمانة وصدق وأخلاق سامية، أمنحك كل شيء في سبيل إسعادك وإسعاد الأمة من خلالك، وهي أسمى صورة ترجمت آلية التمكين كمدخلات، وأعطت بالمقابل نتائج أبعدت مصر عن مجاعة حقيقية تتمثل في سبع سنين عجاف.

يختم الحق سبحانه وتعالى هذا المشهد ـ الفريد من نوعه ـ بقوله: "وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين" الآية 56. ولعلك تكتشف معي أن الآية الأخيرة لا تقتصر على يوسف، بقدر ما تنسحب على غيره من البشر.

وعلى هذا الأساس، فالثقة ليست أوراقا، وليست أجهزة فحسب، أو أنظمة تسيير، إنها روح تسري في وجدان الرئيس والمرؤوس، إنها قابلية التغيير والتطوير لدى الطرفين.

إن عنصر الثقة متى أتيحت له الفرصة يغير المحيط رأسا على عقب، شريطة أن يكون متبادلا بين الطرفين، إنه باختصار سلاح قوي، ورأسمال لا يقدر بثمن.

يقول "فرانسيس فوكوياما" إن الثقة هي رأسمال اجتماعي، وإن تسجيل العجز فيه، يعد أخطر من العجز في ميزان مدفوعات الدول[1].

لقد دلت التجارب على أن الثقة تبنى لبنة لبنة، ولا يمكن أن تتحقق في رمشة عين، إنها استمرارية من التواصل والعلاقة القائمة على المنفعة المتبادلة، تماما كصيغة: "أنا أربح وأنت تربح".

وعلى هذا الأساس، فالاهتمام بالعامل، وإشاعة سلوك الصدق والصراحة، من أهم المقومات التي تساعد على تجميع وتشكيل عناصر التمكين، وهي نفسها تتحول إلى دافع داخلي يؤدي إلى تطوير الذات، من خلال الإقبال على الدورات التكوينية في الحاسوب واللغة وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من التقنيات التي تظهر في عالم الأعمال.

السؤال: كيف يمكن تحقيق عنصر الثقة بأقل التكاليف؟

لا شك في أنه ليس من السهولة بمكان تحقيق ذلك. فإذا كانت الرابطة الزوجية تحتاج إلى وقت واختبار من الطرفين، وتنازل متبادل، وأحيانا تضحيات بفرص ضائعة، أو أشياء مادية أو معنوية ذات قيمة.

إذا كان هذا الواقع صعبا، فإن وجود العامل في محيط عمل ليس بالضرورة كان له فيه خيار، يكون أصعب في انتقاء زملاء العمل، وبالتأكيد، فإن الثقة بين المدير والمرؤوس هي أيضا صعبة، مادام لكل طرف حق إنهاء العلاقة مع الطرف الآخر بمحض إرادته.

أمام هذا المشهد المعقد تظهر عبقرية المدير في البحث عن المتغيرات التي تمكنه من بناء عنصر الثقة داخل المنظمة.

1 ــ 3 ــ 1 ــ متغيرات بناء الثقة:

[1] فرانسيس فوكوياما، الثقة، الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي، منتدى العلاقات العربية والدولية، سبتمبر 2016

نسوق في بحثنا هذا مجموعة من المتغيرات نراها عوامل مساعدة في إنجاز جسر الثقة بين المسؤول والمرؤوس من جهة، وبين العاملين بعضهم ببعض من جهة ثانية.

ـ **الكفاءة:** تصور معي أن أحد الأجهزة الإلكترونية توقف عن العمل في بيتك، ولا بد من إصلاحه، دون شك أنك تضع ثقتك في جهة ـ ما ـ يشهد لها بالكفاءة، وتزداد هذه الثقة أكثر حينما ينجز العمل أمامك باقتدار لخدمة ذات نوعية وسعر مقبول. وما تفاوت المؤسسات في نسبة المنافسة حول منتج أو خدمة إلا بتفاوت هذا السر، سر الكفاءة. من منا يشك في سيارة مرسيدس أو فولكسفاكن، بل في كل ما هو منتج ألماني، إنها الكفاءة العالية التي تتمتع بها العلامة التجارية.

هذا يعني أن ثقتي تهتز فيك حينما أشك في كفاءتك أو مهارتك، وهذا ما ينسحب بالضبط على علاقات العمل في المنظمات التي نعمل بها.

إن القرن الحادي والعشرين بات يسجل بين أيامه تحولات جذرية في منظمات الأعمال، والمؤسسات المختلفة. كما أن الاعتقاد السائد الآن، هو أنه لا مكان للمنظمات التقليدية الهرمية والوظيفية، فالبقاء أصبح من نصيب الهرم المقلوب، والإدارة المسطحة (الأفقية). وعلى هذا الأساس ليس شرطا أن يكون المدير أكفأ أو أعلم من مرؤوسيه لأن وظيفته أضحت تنسيقية للمهارات أكثر من إتقانها، كما يؤكد ذلك "بيتر دركر"[1]، هي وظيفة تنسيقية لمختلف التخصصات.

وهكذا، فإن ثقة المدير المنسق للتخصصات تزداد بزيادة كفاءة المتخصصين فيها، هذه الثقة التي تنعكس إلى حرية التصرف والتمكين والاستقلالية، وبالتالي بناء المناخ المناسب للإبداع والابتكار والتميز.

ـ **الانتماء:** ويقصد به الولاء الوجداني والإبداعي للمؤسسة من قبل العاملين، وهي بالمناسبة ظاهرة، إذ كثيرا ما تجد المؤسسات تشتكي من عدم ولاء أو انتماء المرؤوسين إلى مؤسساتهم، والسر في ذلك، أن رؤساء هذه المنظمات لا يريدون أو لم يحاولوا على الأقل إقناع العاملين بأهداف وغايات المؤسسة، فترسم عندهم قناعة مفادها أن هذه الأهداف والغايات لا تخدم سوى حسابات المديرين والمساهمين ليس إلا. وهكذا تضيع الرؤية المشتركة التي تعد مطلبا أساسيا لانتماء العاملين، فتتدهور حالة المؤسسة ويخسر الجميع، وبالتالي فالانتماء المشترك إلى غايات وأهداف المؤسسة يعزز من الثقة، ويرسم بذلك الطريق إلى الريادة.

ـ **الاتصال:** كنا قد أشرنا إلى هذا المتغير سابقا، ولكن نظرا إلى ارتباطه بعامل الثقة، نؤكد عليه مرة أخرى.

يمكن تشبيه آلية الاتصال والتواصل بين أفراد المنظمة تماما مثل زيت المحرك، فهي وسيلة تنشيط وتكريس الثقة بين الأفراد، من خلال تبادل المعلومات والتغذية العكسية، وتبادل المشورة والنصيحة. لذلك لجأت الإدارة الحديثة إلى عدة وسائل منها: منهج الباب المفتوح، والإدارة بالتجوال، والإدارة على المكشوف، وحلقات الجودة وغيرها، إذ سبق أن ركزنا على شعار "ليس لدينا ما نخفيه"، وهو في الحقيقة شعار يترجم بصدق الشفافية والوضوح، فضلا عن برامج تدريب الموظفين على فهم المعلومة، وتحليل الأرقام بكل ما تحمله من أهمية.

إذا كان عامل الثقة متغيرا أو صفة تكتسب، على الإدارة أن تنميه وتحافظ عليه، إلى أن يحقق مرحلة النضج، حينها يتحول إلى ثابت نجده في المدير، كما نجده في العامل، ونجده في المجموعة في ما بينها، كما نجده عند الفرد (الثقة بالنفس). لذلك، فإن التركيز على كشف نقاط الضعف ونقدها من طرف المدير، يقوض الثقة بنفسية العامل ويحطم معنوياته ويؤدي إلى تلاشي

[1] Peters. T.and Nancy Austin (1985);A. Passion for Excellence the leadership difference. New York: Random House.

بريق الثقة في النفس، بينما تكون النتائج غير ذلك إذا كان العكس هو الصحيح.

ـ روح المبادرة والرصاصة القاتلة: من العوامل المهمة في تنمية الثقة بالنفس والثقة بالآخرين صفة المبادرة، وهي غالبا ما تكون تلقائية كرد فعل سريع، لوضع يأبى العامل أن يتركه على حاله، فهو يجتهد خارج الإطار المرسوم له أحيانا، حتى يصنف في ثقافة الإدارة الكلاسيكية "أنه تدخل في ما لا يعنيه"، وفي هذا السياق، تجد من المديرين المتشبثين بأفكار المائة سنة، يقول للمبادر: " لا تتعب نفسك، إن أفكارك هذه ليس لها مكان عندنا"! فيكون هذا الجواب بمثابة الرصاصة القاتلة لروح المبادرة ووأد الثقة بالنفس في مهدها، والنتيجة الحتمية هي تدمير معنويات العاملين، واهتزاز عنيف للثقة في المسؤول، وبالمقابل، النتيجة هي تكريس الرداءة، وهدر الطاقات، وفك الارتباط.

من المناهج الخاطئة، أن سياسة الخوف والترصد، وسياسة الربح والخسارة، والعصا والجزرة، كلها سياسات لا تنفع. يؤكد كل من Mischkind و Michael وآخرون، أن كثيرا من المديرين يدمرون ثقة مرؤوسيهم باستخدام أساليب إدارية، أقل ما يقال عنها إنها استبدادية، لا يمكن أن تصلح إلا لقلة قليلة قد تستحق مثل هذه الممارسات[1]. لذلك، فإن أفضل أسلوب للتعامل مع المرؤوسين، هو أن يشعروا ويعيشوا حقيقة مفادها أن الإدارة تعاملهم بصفتهم شركاء، وليسوا أبناء أو أعداء أو مستخدمين.

01ـ 4ـ الحافز المادي والمعنوي:

وهو المقوم الرابع والأساسي في بناء مناخ مناسب للتمكين الإداري. لقد دلت التجارب على أن للحافز المادي روحا سحرية تسري في صاحبها بشكل عجيب، فهو بمثابة المفتاح المشفر، متى وجدته، فتحت قلب ووجدان العامل، والحقيقة تقال، إن أي عامل، ما قصد المؤسسة ليعمل بها إلا وهو يحلم ويتطلع إلى بناء مستقبل يتوفر على أكبر قدر من الرفاهية، هذا الحلم من دعائمه الأساسية المتغير المادي دون شك.

لذلك، أكد القرءان الكريم على أن المال يعتبر ديكور الحياة، لا يمكن الاستغناء عنه: "المال والبنون زينة الحياة الدنيا" الآية. وأنه مدمر ومحبط للنفس الإنسانية متى كان غائبا، وقد ورد في الأثر: "إذا ذهب الفقر إلى بلد قال له الكفر خذني معك". وحتى لا تتحول المنظمة إلى عدو في نظر العامل، ينتقم منها بأكثر من طريقة، ومتى وجد السبيل إلى ذلك، أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بأن "أعط الأجير حقه قبل أن يجف عرقه" الحديث.

إن التجاوز في حق العامل بالنسبة إلى راتبه، أو التوزيع غير العادل للحوافز المادية، أو الإجحاف في الترقيات الداخلية، أو ممارسة المحاباة وغيرها من الممارسات الخارجة عن الإطار القانوني والأخلاقي، يضر حتما بهذه المنظمة أو تلك، وما الإضرابات العمالية والشكاوى المرفوعة إلى المحاكم، والتخريب الذي يلحق بالمنظمات أحيانا من سرقة وحرق، وتعطيل لآلات الإنتاج... إلخ إلا تعبير صادق عن الظلم والحيف الذي يحس به العامل.

لقد أدركت المؤسسات الرائدة في العالم، أن تسريح العمالة نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية، لا تلجأ إليها إلا في الحالات القصوى، بعد أن تسد في وجهها كل أبواب الاجتهاد للحيلولة دون التسريح، لما له من عواقب وآثار نفسية على باقي العمالة.

إن غياب الضامن المادي والمعنوي، يحول العمالة إلى ممارسة الوظيفة على الأعصاب، لأن انقطاع الدخل بالنسبة إليها كابوس يطاردها حتى في الأحلام، ولذلك، فإذا كان العمل له قيمة، فالتمكين أيضا ليس منحة

[1] Sirota.D. Mischkind , L, and Meltzer , M(2005) the Enthusiastic Employee , whanton school publishing / pcarson Education.

مجانية، إنه استثمار يترتب عليه المشاركة في المخاطر والمحاسبة على النتائج، وتحمل المسؤولية بقدر يتناسب تماما مع التفويض المعطى للموظف، وإذا كان ذلك كذلك، لا بد من المشاركة في المنافع.

وعلى هذا الأساس، فالأجر أو الراتب وحده غير كاف، لابد على الإدارة من أن تقوم بواجبها تجاه المسؤولية الاجتماعية، وهنا يأتي دور نظام الحوافز كمكمل للراتب ومحفز على العطاء أكثر.

إن النقل والتطبيب والأكل، ونظام الحماية من الأخطار المهنية والمساعدة على توفير السكن، وشراء السيارة وتجهيز البيت، والمساعدة المادية أثناء الأفراح والأتراح والأعياد الدينية والدخول المدرسي، كلها آليات تنمي روح التحفيز لدى العامل. كما أن الابتسامة في وجهه والحديث معه بأدب واللقاءات الحوارية المنظمة أو العفوية، والزيارات الودية إلى أماكن العمل ومحاولة التعرف على المشاكل التي تلاقي المهنة، ورسائل التشكرات على إنجاز ـ ما ـ والهدايا المفاجئة، والزيارة أثناء المرض أو الفرح كلها عوامل تقوي من أواصر المحبة والمكانة للمسؤول في قلوب مرؤوسيه.

والخلاصة، أن العامل مهما كانت رتبته، فهو دائما ينشد النموذج، القدوة والمثال الحي في الانضباط والأخلاق، وتحمل المسؤولية والتواضع البناء الهادف، حينها يكون عليه (العامل) سهلا الاندماج، كما تهون عليه التضحية من أجل إنجاح المنظمة، وهذه قمة الانتماء والولاء والثقة التي تنشدها أي منظمة.

02 ــ من التمكين إلى النتائج:

إن صيغ التسويق الداخلي والتسويق بالعلاقات ونموذج حلقة ـ الخدمة الربح ـ ونموذج الجودة الشاملة للخدمات، والهيكل التنظيمي المقلوب، والهيكل المنبسط، والهايبراركي[1]، والتفكير خارج الصندوق، وغيرها من النماذج الناجحة في عالم الأعمال، كان ولا يزال أثرها البالغ على ثلاثة مستويات على الأقل إذ نشير إليها باختصار:

02 ــ 1 ــ آثار تتعلق بالموظف:

وهي بالمناسبة ناجمة عن دور التمكين بشكل كبير، فهي لا تتوقف عن تحقيق الشعور بالانتماء (الولاء) فقط للمؤسسة والفريق، بل تتعداه إلى المشاركة الفاعلة لشعور هذا العامل بالمسؤولية تجاه أهداف المؤسسة وغاياتها، وهذا من شأنه يعد برنامجا غير مباشر لتحسين وتطوير قدرات وأداء العامل، مما يمكنه من اكتساب المعرفة والمهارة، وبالتالي الشعور في النهاية بمعنى الوظيفة، مما يبعث في نفسه الشعور بالرضا والطمأنينة.

02 ــ 2 ــ آثار تخص المنظمة:

نجاح أي منظمة ليس بالضرورة ناجما عن فكرة عظيمة، كما أن الفكرة البسيطة يمكن أن تقود المؤسسة إلى مصاف العالمية، لأن السر يكمن في رعاية الفكرة في حد ذاتها منذ ولادتها. فهناك أفكار تولد عظيمة وتموت بسرعة، والعكس صحيح. كما أن الاستمرارية تتوقف على مدى استمرارية الترابط والتناغم الذي يوفره مناخ العمل للموارد البشرية، حينها تتحول المنظمة إلى مصدر تراكمي لإنتاج الأفكار المبدعة، والفضل لا يعود إلى المدير بقدر ما يعود إلى الموظفين الممكنين. وهكذا، فإن الولاء غير المحدود الذي تمنحه العمالة للمؤسسة، وتسجيل مستويات قياسية في إنتاجية العامل كما ونوعا، وتسجيل من حين إلى آخر نماذج للإبداع والابتكار تساعد المؤسسة على التطوير والتجديد وتحسين العلاقة بين مختلف شرائح العاملين، كلها نتائج يمكن أن تفاجئ المسؤولين بفضل سياسة التمكين.

---

[1] هو هيكل تنظيمي معاصر، يعبر عن التنظيم المفتوح، يساهم في إطلاق طاقات الموظفين الكامنة بشكل غير عادي، منظم ذاتيا، يشبه إلى حد بعيد العمل التطوعي، مطبق في شركة تويوتا العالمية، لصاحبه الاستشاري "فيليب إيفانز".

02 ــ 3 ــ آثار على مستوى الزبائن:

أثبتت الدراسات[1] أن الزبائن الذين يتعاملون مع موظفين يتميزون بمستوى عال من التمكين، ما فتئوا يعبرون بنفس المستوى من الرضا، مما يؤكد وجود ارتباط قوي بين المتغير المستقل (التمكين) والمتغير التابع (رضا الزبون).

إن سرعة الإنجاز في معاملات الزبائن تؤكد خاصية المرونة والفهم والتكيف والاستجابة التي بلغها الموظف، وهي من أهم المؤشرات في قياس جودة الخدمة، وهي في نفس الوقت تعطي انطباعا للزبون بأن له قيمة، وأن صوته مسموع واقتراحه قابل للنقاش، وطلباته تلبى بكل شفافية واحترافية، وبالتالي تتحول المنظمة إلى مستقطبة للزبائن بدل أن تكون طاردة لهم، مما يوفر عليها هامش أمان مريحا في زيادة رقم الأعمال والأرباح والتنافسية.

03 ــ نماذج فاشلة وأخرى ناجحة:

إذا كانت الغالبية العظمى من المنظمات في عالمنا العربي، تفتقد رسالة تعتنقها، وتعمل على تنميتها تماما مثلما تنمي رصيد أرباحها، فإن هذا العذر أقبح من ذنب، كما يقولون. وعليه، فحال المؤسسات الناجحة هي من صنعت لنفسها قيمة جوهرية لا تحيد عنها، مهما تغير القائمون عليها من مديرين ومسؤولين. كما يجب أن ندرك أن هذه القيم الجوهرية أو الإيديولوجية ليست لباسا جاهزا، أو خططا قابلة للتعميم، بقدر ما هي صياغة مستمرة تنحت يوما بعد يوم، وسلوك تلو الآخر، يشكل في النهاية رصيدا من ثقافة العمل المتجدد، البعيد عن الروتين، يكون إلهاما لمن له قابلية التغيير والتطوير.

03 ــ 1 ــ نماذج فاشلة:

كثيرا ما يتردد نموذج صاحب شركة " Zénith " في كتب الإدارة، وهو بالمناسبة صاحب أفكار عظيمة، يتمتع بشخصية كاريزمية فذة، ينادونه بالكومندوس لمهابة جانبه، له أفكار في غاية الذكاء والأهمية، وقد لقيت شركته نجاحا وتفوقا في مرحلة معينة، غير أن شركة زينيت كانت هو، وكان هو زينيت، بمعنى آخر عندما رحل سنة 1958 لم تجد الشركة من يحل مكانه، ويقوم بالأعمال ويقدم الأفكار العظيمة، والخلاصة أن المؤسسة صنعت هذا الرجل، ولكنه فشل في أن يصنع مؤسسة لا تزول بزواله. بالمقابل، شركة موتورولا بقيت رائدة في منجزاتها لأنها لم تركز بالشكل المبالغ فيه على الأشخاص الذين يقودون الشركة، بقدر ما ركزت على الجماعة التي تعبر عن القوة الدافعة لها.

وعلى هذا الأساس، فالأولى (زينيت) صنعت شخصا، أو صنعها فرد فقط، والعكس تماما في الثانية. وقفت على مثل هذه الحالة في عدة شركات تابعة إلى القطاع الخاص عندنا في الجزائر، إذ يسودها التمركز الإداري بأبوة التسيير، وعقلية العائلة المالكة، وبالتالي، عمالها أشبه بالعبيد، كل يبحث عن حريته أينما سنحت له الفرصة في مكان آخر. وفي هذا السياق، تقدم شركة " Royal" للمشروبات الغازية– الواقعة بمنطقة الرغاية الصناعية التابعة جغرافيا وإداريا إلى ولاية بومرداس شرق العاصمة الجزائرية– نموذجا للفشل والسلبية، فلا تجد إطارا واحدا، أو عاملا عاديا بقي في المؤسسة أكثر من ثلاث سنوات، إلا من ضاقت به الدنيا ولم يجد بديلا، وبالتالي تحول المسؤول الأول إلى عامل طارد للكفاءات، لذلك نتوقع سقوطها على المدى المتوسط إذا لم تستدرك هذا الضعف.

03 ــ 2 ــ نماذج ناجحة:

وهي عبارة عن أمثلة واقعية لمؤسسات حققت نجاحا باهرا في إنتاج قيم جوهرية، تستمد وجودها واستمراريتها المتميزة بالحيوية والتفوق من مرجعيات هذه القيم.

[1] Bowen and Schneider ; 1993

03 ــ 2 ــ 1 ــ شركة فورد العالمية: من قيمها الجوهرية، أن الأفراد هم مصدر القوة، أما الأرباح فهي مجرد وسيلة لقياس مدى نجاحها، وتبقى الأمانة والصدق بالنسبة إليها قواعد أساسية في عملها.

03 ــ 2 ــ 2 ــ جنرال إليكتريك: تحسين نوعية المنتج والخدمة من خلال التكنولوجيا والابتكار، والتوازن في مسؤولية الشركة تجاه زبائنها وموظفيها والمجتمع والمساهمين، وتوفير الفرص وتحمل المسؤولية والأمانة والصدق.

03 ــ 2 ــ 3 ــ آي بي أم: توجيه الاهتمام الأكبر إلى الموظفين، وفعل كل ما يمكن لإسعاد زبائنها، وعمل كل ما يمكن لصنع الأشياء كما ينبغي، ومستوى رفيع من التفوق.

03 ــ 2 ــ 4 ــ سوني: تقدير واحترام وتشجيع قدرات الأفراد الخلاقة والإبداعية.

03 ـ 2 ـ 5 ـ شركة نورد ستروم (Nord strom) قلبت الهرم الإداري رأسا على عقب، بحيث وضعت زبائنها على قمة الهرم، ليأتي البائعون في المقدمة، يليهم المديرون في الإدارة الوسطى، وأخيرا الإدارة العليا.

إن أول شيء يستلمه الموظف الجديد قبل بداية عمله، كتيب العمل الذي يتألف من بطاقة مكتوب في أعلاها "أهلا بك في نورد ستروم" ثم تأتي الجملة التالية: "نحن سعداء بانضمامك إلى شركتنا، القاعدة الأساسية للعمل في هذه الشركة تتلخص في تقديم خدمات متميزة لزبائننا، ضع لنفسك أهدافا شخصية ومهنية عالية جدا، فنحن على ثقة عالية بقدراتك لتحقيق هذه الأهداف".

المصدر: من إنجاز الباحث بناء على المعطيات السابقة.

أما قوانين هذه الشركة، فهي مجموعة من القواعد، أكتفي بذكر ما يلي:

القاعدة الأولى: حكم نفسك في جميع المواقف التي تواجهها، لا يوجد لدينا أي قوانين أخرى. الرجاء أن تشعر بكل حرية، إذا كان لديك أي استفسار يمكن أن تراجع أي مدير وفي أي وقت من الأوقات.

والحقيقة أن المؤسسات الناجحة لا يعرف الوهن ولا الهزل طريقا إليها، فهي جادة في برامجها، وفي تحقيق أهدافها، لذلك فلا مكان للمتساهلين أو المتقاعسين الذين لا يرغبون في تحمل مسؤولياتهم على أكمل وجه، والاندماج مع الالتزام بثقافة المؤسسة وقيمها، حيث لا يستطيعون التأقلم معها.

03 ــ 2 ــ 5 ــ شركة بلاط الغذائية لمنتجات اللحوم ومشتقاتها بالجزائر العاصمة:

يقع مقر هذه الشركة في الشرق الغربي للجزائر العاصمة، وهي تابعة إقليميا إلى ولاية البليدة، رائدة بمنتجاتها في السوق الوطنية خاصة، وبعض البلدان العربية والأوروبية عامة.

إن أهم الأسباب التي جعلتها تحتل مكانة متقدمة، كونها تركز على فرق من الموظفين الشباب خريجي الجامعات، حيث فسح لهم المجال لإبراز قدراتهم، بعدما وضعت كل الإمكانات المتاحة تحت تصرفهم، إضافة إلى الجو السائد المتميز في الانضباط والاحترام، والتواضع، فأنت لا تكاد تميز بين المدير العام وباقي المديرين، وهي بالمناسبة نفس الصفة التي تنسحب على باقي العمالة.

للوهلة الأولى في زيارتك إلى المؤسسة تحس بالرضا الذي يطبع العامل وهو يزاول عمله. وباختصار فقد جمعت المؤسسة معظم عناصر التفوق في الميزة التنافسية، من إطلاق للطاقات كما مر بنا، واستخدام أمثل للتكنولوجيا، وإدارة متفوقة للموارد البشرية، من تطوير مهارات العاملين، وتجاوز أسلوب العمالة المؤقتة، وتوفر بالمقابل الأمان

الوظيفي، ودقة الانتقائية في التعيين، والتركيز على الأجور العالية ذات الفوارق المقبولة، فضلا عن الحوافز المادية والمعنوية، بل الانتقال إلى نموذج الموظف المالك، مع توفير إدارة أفقية مرنة تتدفق من خلالها المعلومات بنفس القدر المعكوس، مع الأخذ بعين الاعتبار الترقيات الداخلية في وقتها، والعمل بأسلوب روح الفريق، مما عزز رصيد الثقة وساهم هذا الجو في إنجاح الإدارة بالتمكين إلى حد بعيد.

نتائج البحث:

01 ـ مصطلح التمكين بالرغم من شيوعه، لكن لا يزال غامضا في فهمه، لذلك تعددت الآراء بتعدد المفاهيم له. ومع هذا فهو يعبر عن قيمة تفويض السلطة والصلاحيات والحرية في إبداء الرأي وصناعة القرار وحل المشاكل اليومية.

02 ـ توجد على الأقل سبعة فروق بين النموذج الإداري الحديث والنموذج الإداري القديم، أهم سبب في هذا التغيير الجوهري، يعود إلى الانتقال من المراقبة والتأكد من قبل المدير إلى المشاركة والعمل جنبا إلى جنب مع العاملين.

03 ـ الدراسات والأبحاث الحديثة، أفرزت برامج متنوعة وفي غاية الأهمية، مثل منهج الإدارة على المكشوف، ونهج الادارة بالتجوال، حيث وجدت لها رواجا كبيرا في السنوات الأخيرة.

04 ـ عنصر الثقة، هو شيفرة الأمان للمنظمة أو المؤسسة، وهو الأسلوب السحري الذي يمكن أن ينجز للمؤسسة أعمالا ما كان يخطر على أصحاب القرار إنجازه، حينما يشعر العامل بهذا العنصر يتحول لديه بمثابة حافز. الدليل قصة يوسف عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام، حينما اطمأن من قبل عزيز مصر بقوله له: "إنك لدينا اليوم مكين أمين"، قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم" الآية 54، 55 من سورة يوسف.

05 ـ الحافز المادي والمعنوي روح سحري يسري في العامل، يفتح قلبه ووجدانه، ويضحي يعمل بكامل طاقته في حقل الانتاج ويدافع بكل شراسة عن سمعة وتطور المنظمة.

المراجع:

01 ــ الكبيسي عامر، إدارة المعرفة وتطوير المنظمات، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2004.

02 ــ عبد المجيد عبد الفتاح المغربي، الاتجاهات الحديثة في دراسات وممارسات إدارة الموارد البشرية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر 2009.

03 ــ عطية حسين أفندي، تمكين العاملين مدخل للتحسين والتطوير المستمر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة 2003.

04 ــ جمال اندراوس، الإدارة بالثقة والتمكين، مدخل لتطوير المؤسسات، إربد وعالم الكتب الحديث، الأردن 2008.

05 ــ عمر سرار، تأثير التمكين على أداء العاملين في المؤسسة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس المدية، العدد السابع، الجزائر 2013.

06 ــ زكريا مطلك الدوري، أحمد علي صالح، إدارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة، دار اليازوري، الأردن 2009.

07 ــ مامر صبري درويش وآخرون، تفويض السلطة الأسلوب الأمثل لرفع كفاءة الأداء الوظيفي، دراسة لآراء عينة من المديرين في الشركة العامة لصناعة الأسمدة ــ المنطقة الوسطى، الكوفة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 82 سنة 2010.

08 ــ عبد الرحمان بن عبد الله الشقاوي، نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هجرية: الشراكة بين القطاع العام والخاص، وزارة التخطيط السعودية، أكتوبر 2002.

09 ــ زيد منير عبوي، الإدارة واتجاهاتها المعاصرة ــ وظائف المدير ــ دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن 2007.

10 ــ صلاح الدين عبد الباقي، قضايا إدارية معاصرة، مكتبة غريب، مصر، 1999.

11 ــ أحمد بن عبد الله الحسيني، علاقة الإشراف الإداري بكفاءة أداء العاملين: دراسة تطبيقية على المستشفيات العسكرية، الرياض، السعودية، 1994.

12 ــ توفيق كرمية، تمكين العاملين، دراسة حالة شركة الإسمنت بصور الغزلان، رسالة ما جستير في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر: 2007 ــ 2008.

13 ــ رابح يخلف، نحو تقييم فعال لأداء المورد البشري في المؤسسة الاقتصادية، حالة شركة الكهرباء والغاز، توزيع الوسط ــ البليدة ــ، رسالة ماجستير في تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة ــ ولاية بومرداس ــ السنة الجامعية: 2007 / 2008.

مراجع بالفرنسية

01 – Berah , L: **L'indicateur de performance**. ed. Ce pardués F RANCE ; 2002

02 – PAUL , P: **la performance durable**. Ed. Dunod: paris 2003

03 – KALIKA , M , **structures d' entreprises réalité , déterminants , performance** , édition économica , paris , 1995

إدارة الجودة الشاملة أساس التميز والريادة

د / تومي عبد الرحمن
أستاذ محاضر قسم أ
الربيع بوعريوة
أستاذ مساعد قسم أ
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس -

الملخص

تقوم إدارة الجودة الشاملة في مضمونها على إحداث تغيرات جذرية في مناهج وأسلوب العمل في المنظمة وتحقيق أعلى جودة ممكنة، وبالتالي، إرضاء جميع عملائها. الأمر الذي يمكن المنظمات من تحقيق العديد من الأهداف من أمثلتها تحسين الجودة وتخفيض التكلفة، وزيادة إنتاجياتها وربحيتها وبالتالي تنمية قدراتها التنافسية، وضمان استمراريتها عن طريق ميزة تنافسية تسمح بزيادة حصتها السوقية.

الكلمات الدالة: إدارة الجودة الشاملة، تخطيط الجودة، التحسين المستمر، الميزة التنافسية

Résumé

Le total de la qualité management se base sur l'ensemble des changements radicaux dans les méthodes du travail dans l'organisme pour assurer la plus grande qualité de management.et satisfaire a tous ses clients. Cela permet aux organisations d'atteindre leur objectif et améliorer la qualité de leur produit.

Diminuer les dépenses de production, augmenter la productivité et entrer en compétitive concurrentielle et garantir sa continuité dans le marché.

مقدمة:

تعتبر التطورات العالمية المتسارعة تحديا أمام كل المنظمات مهما اختلفت مجالات نشاطها التي أصبحت تفرض عليها مرونة التأقلم والتكيف مع التغيرات الجديدة، ومتطلبات المنافسة الحادة التي أصبحت تتصف بها بيئة الأعمال الحالية، وأصبحت تلك المنظمات مجبرة على التفكير في إيجاد الطرق التي تحقق لمنتجاتها ميزات تنافسية، والأساليب التي تكسب بها رضا العملاء وثقتهم من أجل ضمان البقاء في السوق. فلم يعد السعر هو المحرك الوحيد لسلوك المستهلك، بل أصبح عامل الثقة في المنتجات من بين العناصر الرئيسية التي يجب أن تتصف بها علاقة المنتجين مع المستهلكين، وأصبح على المنظمات الاهتمام أكثر بمتطلبات المستهلكين عن طريق الإبداع والابتكار والتنويع في المنتجات وضمان مستوى عال من الجودة في المنتجات، فتحولت الجودة إلى سلاح استراتيجي تستعمله المنظمات لكسب ميزات تنافسية وحصص سوقية أكبر.

ولأن المدخل التقليدي لإدارة الجودة لم يعد قادرا على الصمود أمام تلك التحديات، فأصبح من الضروري تبني فلسفة إدارية جديدة تتخطى نطاق المنتجات والعمليات وتعمل على الدمج بين كافة الجهود والأنشطة والوظائف من أجل الوصول إلى مستوى متميز من جودة المنتج، وتعظيم أداء المنظمة، أطلق على هذه الفلسفة "إدارة الجودة الشاملة".

يمكن اعتبار إدارة الجودة الشاملة كثقافة جديدة واستراتيجية تنافسية للمنظمات تعمل في مجملها على التوفيق بين كل الأطراف والمستويات الإدارية من أجل العمل معا وتحقيق الجودة المطلوبة للمنتجات التي يرغب

ويرضى بها المستهلكون، فهي تعتمد أساسا على التركيز على المستهلك من أجل تحفيزه على طلب منتجاتها وأيضا التركيز على العمليات والنتائج معا واستخدام هذه النتائج كمؤشرات لتقييم جودة المنتجات واستعمالها للوقاية من العيوب قبل وقوعها، مع ضرورة وجود تغذية عكسية تضمن التنسيق والتحقيق الناجح لكل هذه العمليات. كل هذا يهدف إلى زيادة كفاءة المنظمة وإرضاء العملاء وضمان التحسين المستمر والشامل في كل مستويات المنظمة وأيضا زيادة قدراتها المالية والإنتاجية على النمو المتواصل.

وفي هذا الإطار برزت إدارة الجودة الشاملة كأسلوب استراتيجي لكسب ثقة المستهلكين وتحقيق الاستمرارية في السوق. فما هو دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التميز والريادة في ظل بيئة تتميز بارتفاع درجة المخاطرة وعدم التأكد؟

من أجل الإجابة عن هذا التساؤل نطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- كيف نشأ مفهوم إدارة الجودة الشاملة وكيف تطور خلال الحقبة التاريخية؟

- ما هو مفهوم وأهداف إدارة الجودة الشاملة؟

- كيف تعتبر الأدوات القياسية والتقنيات من عناصر إدارة الجودة الشاملة؟

- ما هي أسس إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالميزة التنافسية؟

ولمعالجة موضوع البحث تم تقسيمه إلى المحاور الموالية:

- مدخل لإدارة الجودة الشاملة.

- مفهوم وأهداف إدارة الجودة الشاملة.

- عناصر إدارة الجودة الشاملة.

- مبادئ إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالميزة التنافسية.

I. مدخل لإدارة الجودة الشاملة:

تعتبر إدارة الجودة الشاملة من المواضيع التي أصبحت تفرض نفسها أمام كل المنظمات مهما كانت طبيعة نشاطها، فبالرغم من أن أصل هذا الموضوع قديم ويعود إلى عصور تطور الإدارة منذ عهد الثورة الصناعية، إلا أنه أصبح يحظى بالاهتمام الواسع في وقتنا الحاضر من قبل معظم المنظمات.

I. 1-الحاجة إلى مدخل جديد لإدارة الجودة:[1]

تتميز بيئة الأعمال التي تعمل فيها معظم التنظيمات بالتغيرات السريعة والمتلاحقة والتطورات المتعاقبة وتتبلور أهم ملامح هذه البيئة في النقاط التالية:

1. أصبحت الأسواق شاملة.
2. اهتمام كل منتج بأن يجعل في سلعته ميزات تنافسية.
3. ظهور الكثير من المنتجات الجديدة.
4. قصر دورة حياة المنتج.
5. زيادة العروض المقدمة للمستهلك.

كل هذه التطورات أصبحت تحديات ظهرت في ثورة تكنولوجيا المعلومات التي تشمل تغيرات جوهرية ودائمة لكيفية إنجاز الأعمال، وكذلك، فإن الأزمات التي يشهدها العالم الذي نعيش فيه الآن والتقدم التكنولوجي والتغيرات السكانية، وإنشاء التكتلات الاقتصادية، كلها أمور كانت سببا كافيا للمديرين في القطاعات الإنتاجية على المستوى العالمي أن يفكروا وبعمق في الحاجة لمدخل جديد للجودة وأصبح المطلوب السير بخطى سريعة وواثقة وبذل الكثير من الجهود لمواجهة هذه التحديات.

وقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة الاهتمام بتلبية رغبات المستهلكين وجمع المعلومات عن خصائصهم، واحتياجاتهم، والعمل على تلبية هذه الرغبات للحصول على رضائهم، ولم يعد السعر هو العامل المحرك لسلوك المستهلك بل ظهرت

[1] سونيا محمد البكري: إدارة الجودة الكلية. الإسكندرية. الدار الجامعة مصر/2004 ص 43-44

جوانب أخرى اهتم بها المستهلك مثل الثقة في جودة المنتجات وابتكار أنواع جديدة والتنويع في هذه المنتجات.

إن المدخل التقليدي لإدارة الجودة بمراحله المختلفة أصبح غير قادر بسماته وخصائصه على الوقوف أمام تلك التحديات، ومن هنا ظهر فكر فلسفي جديد أطلق عليه "إدارة الجودة الشاملة" يقوم على الإيمان بأن الجودة العالية للمنتج أو الخدمة وما يرتبط بها من إرضاء المستهلك تمثل مفتاح النجاح لأي منظمة إذ إن مفهوم الجودة تخطى حدود إدارة الإنتاج والعمليات وأصبح يمثل استراتيجية تنافسية وأساسا لفلسفة إدارية شاملة، حيث إنّ طبيعة المنافسة العالمية الواسعة والشاملة تتطلب بصفة عامة من أي منظمة أربع خصائص هي:

- فهم ما يريد المستهلك وإشباع احتياجاته وقت طلبها وبأقل تكلفة.

- الإمداد بالسلع والخدمات بجودة عالية وبشكل ثابت ومستقر.

- مجاراة التغيير في النواحي التكنولوجية والسياسية والاجتماعية.

- توقع احتياجات المستهلك في الفترات الزمنية المستقبلية.

وأصبحت المنظمات مهددة بترك السوق إن لم تستطع مواجهة هذه المتطلبات وأدى هذا إلى اهتمام المنظمات بضرورة البحث عن الجودة والتميز في الأداء وتحقيق ميزات تنافسية تضمن لها البقاء في السوق وتحقيق هذا يتطلب أن يقدم كل فرد في المنظمة بإجادة عمله من خلال إستراتيجية شاملة للتحسين المستمر في جودة المنتج سواء سلعة أو خدمة، وأن تكون هذه الإستراتيجية متميزة بالمرونة التي تمكن من إدخال التعديلات التي تتلاءم مع احتياجات المستهلكين وأن تبني نظاما لإستراتيجيتها على أساس التوجه للمستهلك.

في هذا الخصوص يقول Deming:" بأنه على الرغم من أنّ البقاء ليس إجباريا ولكنك لا يمكنك أن تفعل غير الصمود والبقاء، فالحقيقة أنّ أي منظمة تتلكأ وتتخلف عن وضع عنصر من هده الخصائص السابقة نصب عينيها، وتحرص على تحقيقها فسوف يتعذر عليها ملاحقة المنافسين والاستمرار في السوق".

I. 2-نشأة وتطور مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

I. 2-1:مراحل تطور مفهوم أدارة الجودة الشاملة:

لقد تطورت أدارة الجودة الشاملة بمعدل كبير وسريع في السنوات الماضية، فإذا نظرنا إلى المراحل التي مرت بها سنجد أنها بدأت بالمتابعة والملاحظة المباشرة في الموقع ثم انتقلت إلى ضبط الجودة أو مراقبة الجودة في ميدان الإنتاج(أو الضبط الإحصائي للجودة)، فتوكيد أو ضمان الجودة، وأخيرا وصلت إلى أدارة الجودة الشاملة، ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي: [1]

أ-المتابعة والملاحظة المباشرة في الموقع(الفحص): Inspection

ب-مراقبة(ضبط) الجودة Le contrôle de la qualité

ج-تأكيد(ضمان) الجودة: L'assurance de la qualité

د-إدارة الجودة الشاملة: Le management de qualité total

I. 2-2: البدايات الأولى لتطبيق إدارة الجودة الشاملة(TQM):

يمكن تلخيص هذه البدايات في النقاط التالية: [2]

1- بدأت إدارة الجودة الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين(20) على أعقاب الحرب العالمية الثانية وكان ذلك على يد رواد الجودة وأشهرهم: جوران Juran، ديمنجDeming،

[1] عبد الفتاح محمود سليمان: إدارة الجودة الشاملة في شركات ومشروعات التشييد. ابتراك للطباعة مصر 2001. ص7-8

-محفوظ أحمد جودة: تحديد احتياجات التدريب وأثره في إدارة الجودة الشاملة: دراسة ميدانية على شركات المساهمة العامة في الأردن. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة) الجزائر- جامعة الجزائر- 2000/2001 ص94-95

[2] عبد الفتاح محمد سليمان: مرجع سابق ص ص 8- 11

كروسبي Crosby، فيجنبومFeigenbaum، إلا أنّ هذه الأفكار لم تجد قبولا من الأمريكان واعتبروها أفكارا خيالية.

2-في بداية الخمسينيات ذهب كل من ديمينج وجوران إلى اليابان في زيارات كان الغرض منها حصر خسائر اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، انتهز كل من ديمينج وجوران الفرصة وبدآ بتعليم اليابانيين تقنيات ومفاهيم الجودة الشاملة التي كان الأمريكان يرفضونها في ذلك الوقت.

3-سنة 1951 قام فيجنبوم بتأليف كتابه " Total quality control" وكان أول من استخدم كلمة شاملة أو كلية (total)، وفي نفس العام، قام جوران بتأليف كتابه المشهور "Juran'squality control hand book".

4- نجحت شركات الصناعة اليابانية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة وبدأت هذه الشركات بتطبيقها في السبعينيات من القرن (20)، فالجودة بدأت أمريكية الفكرة، يابانية التطبيق.

5- بدأت الشركات الأمريكية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الثمانينيات من القرن العشرين.

I. 2-3: رواد وفلسفة إدارة الجودة الشاملة: [1]

من أهم رواد إدارة الجودة الشاملة نذكر:

أ- لويليم إدواردز ديمينج deming Edwards: (14 أكتوبر 1900- 20 ديسمبر 1993)

هدف من فلسفته للجودة إلى التعامل مع الفرد وكذلك التعامل مع المنتجات وركز على الإنتاجية وتحسين النوعية، كما ركز على ضرورة تدريب العاملين على استخدام الأساليب الإحصائية لضبط الجودة وتشجيعهم لمنع ارتكاب الأخطاء والعيوب وحفزهم على تكوين فرق العمل.

ب- جوزيف جوران Joseph Juran:

وقد هدفت طريقته لتحسين الجودة إلى زيادة نسب المطابقة بين مواصفات المنتج والمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى السعي لتخفيض تكلفة الجودة. وقد ركز جوران على الدور الكبير للإدارة الوسطى لقيادة الجودة، ولكنه في الوقت نفسه لم يهمل دور الإدارة العليا ودعمها، ولم يهمل دور العمال الذي يقع أساسا على فرق تحسين الجودة.

ج- فيليب كروسبي Philip Crosby:

صاحب المفهوم المشهور – Zero Defects- الذي يخالف فيه فكرة المستويات المقبولة للجودة، وقد ربط بين مستوى الجودة الذي تحققه الشركة وبين الأرباح المحققة إذ إنه كلما زاد مستوى الجودة، أدى ذلك إلى تخفيض التكاليف، وبالتالي زيادة الأرباح، وقد أرجع معظم مشاكل الجودة إلى الإدارة، فنادى بمسؤوليتها لحل هذه المشاكل، وقد وضع برنامجا متكاملا للجودة الشاملة وللتوعية بأهمية الجودة وتطورها وركز على أربع نقاط رئيسية:

1- الجودة تعني المطابقة ولا تعني أبدا الأناقة وحسن المظهر.

2- أداء العمل لأول مرة بشكل جيد أرخص تكلفة.

3- تعتبر تكلفة الجودة مؤشر الأداء الأساسي.

*4-*معيار الأداء هو العيوب الصغيرة أو عدم وجود أي خطإ.

وأوصى كروسبي بأن يخصص يوم في السنة يسمى يوم عدم وجود أخطاء ويتم الاحتفال به وتوزيع جوائز تقديرية فيه للمستحقين الذين لم يرتكبوا أخطاء في أعمالهم.

د-كورو إشيكاوا- Kooru Ishikawa-:

يقال إنّه أبو حلقات الجودة (Qualité circulés) اقترح مخططات أو تحليل عظمة السمكة التي تستخدم لتتبع شكاوي العملاء عن الجودة. [2]

يؤكد أسلوب عمل إشيكاوا في إدارة الجودة على أهمية تحقيق رضا العميل سواء داخليا أم خارجيا في التحسينات

[1] محفوظ أحمد جوده مرجع سابق ص 96-99

[2] سمير محمد عبد العزيز: اقتصاديات جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة والإيزو9000 (رؤية اقتصادية. فنية. إدارية. أسس. تطبيقات. حالات) الإسكندرية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية 2000 ص 106.

التي تجري على المنتج. من أهم ما عرف به هو أنّه نادى بإشراك العاملين في طرح المشكلات وحلولها من خلال حلقات الجودة، كما أنّه نادى بالتركيز على التعليم والتدريب لزيادة قدرات العاملين ومهارتهم.

وفي الأخير، يمكن تلخيص فكر وفلسفة إدارة الجودة الشاملة في النقاط الرئيسية التالية: [1]

- التحسين المستمر Continous Improvement
- إرضاء العاملين Customer satisfaction
- فهم العمليات Process uinder standing
- مشاركة الجميع Total Involvement
- القيادة leader ship
- تكوين الفرقة Teaming
- اتخاذ القرارات مبني على حقائق Fact-based decision – making
- التدريب أو التعليم Training and education

II - ماهية إدارة الجودة الشاملة:

II-1 - مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

على الرغم من وجود محاولات عديدة لتعريف إدارة الجودة الشاملة وتوضيح أساسياتها ومبادئها الرئيسية، مع ذلك لا نجد تعريفا عالميا موحدا ومقبولا لها حتى الآن ومن أبرز هذه التعاريف ما يلي:[2]

عرفها **Burati** (1991): "بأنها مجهود على مستوى شركة ما، يشارك فيه الجميع لتحسين الأداء. إنها تجعل كل أنشطة الشركة موجهة ناحية الجودة كهدف رئيسي"

كما عرفها **كوبال Kubal** (1996): "إدارة الجودة الشاملة هي عمليات إدارية مقصود منها التحسين المستمر في الشركة الذي يؤدي بالضرورة إلى تحسين المنتج النهائي."

أما المفكر **Oakland** فيعرف إدارة الجودة الشاملة ويقول بأنها "منهج لتحسين التنافسية والفعالية والمرونة لكل المنظمة، إنها أساس طريقة التخطيط والتنظيم وفهم كل الأنشطة من قبل كل فرد في أي مستوى إداري في المنظمة."

وفي تعريف آخر لإدارة الجودة الشاملة هي "عبارة عن طريقة لإدارة المنظمة متركزة على الجودة، وتعتمد أساسا على مشاركة كل أفرادها وتستهدف تحقيق النجاح على المدى البعيد عن طريق إرضاء المستهلكين، هذا ما يعود بالمنفعة على المنظمة وكل أفرادها".[3]

ولقد عرف معهد الجودة الفدرالي إدارة الجودة الشاملة على أنها: "القيام بالعمل الصحيح بشكل صحيح ومن أول مرة، مع الاعتماد على تقييم المستهلك في معرفة تحسين الأداء." [4]

ويرى كل من الدكتور **مارشال ساشكين** والدكتور **كينت جي كايزر** أنّ:[5] "إدارة الجودة الشاملة تعني تعريف فلسفة الشركة لكل فروعها كما تعمل على تحقيق دائم لرضا العميل من خلال دمج الإدارات والتقنيات والتدريب، يشمل ذلك تحسينا مستمرا في العمليات داخل الشركة مما سيؤدي إلى منتجات وخدمات عالية الجودة."

كما يعرفها أحد الكتاب: "إنّ إدارة الجودة الشاملة هي شكل تعاوني لإنجاز الأعمال يعتمد على القدرات والمواهب الخاصة لكل من الإدارة والعاملين لتحسين

[1] عبد الفتاح محمود سلمان. مرجع سابق ص 21.

[2]. عد إلى كل من: - عبد الفتاح محمود سليمان: إدارة الجودة الشاملة في شركات ومشروعات التشييد ص9 - محفوظ أحمد جودة. مرجع سابق. ص91

[3]. Michel weill.le management de la qualité. Édition ladecouverte.paris.2001.p11

[4].فريد عبد الفتاح زين الدين مرجع سابق ص 533

[5]. ريتشارد ويليا مز.اساسيات ادارة الجودة الشاملة. الرياض مكتبة.جرير. الطبعة الاولى 1999. ص 05

الجودة والإنتاجية بشكل مستمر عن طريق فرق العمل، وهو يرى أنّ تعريف إدارة الجودة الشاملة يتضمن ثلاث مقومات أساسية لنجاحها في أي منظمة وهي:

- **إدارة المشاركة:** أي التغلب على العوائق التقليدية بين الإدارة والعاملين وتقديم الثقة والإخلاص من أجل مشاركة كل من العاملين والإدارة.

- **تحسين العملية باستمرار:** تعني قبول المكاسب الصغيرة والمهمة كخطوة في الاتجاه الصحيح نحو الجودة الشاملة.

- **استخدام فرق العمل:** حيث يتضمن كل فريق مجموعة مختلفة من الأعضاء الذين يمثلون جزءا من العملية محل الدراسة بدءا من الأفراد المنفذين، الموردين، الموارد المستخدمة في العملية والمستفيدين والعملاء. [1]

وبصفة عامة، فإن إدارة الجودة الشاملة عبارة عن ثورة ثقافية وفلسفة إدارية للمنظمات تستوجب مشاركة كل أفراد المنظمة في التحسين المستمر لجودة المنتجات وتحقيق رضاء العملاء عن طريق تكوين وتدريب فرق العمل، وتوفير شبكات اتصال تدعم تنسيق الجهود، ومشاركة الجميع في اتخاذ القرارات وحل مشكلات الإنتاج من أجل تفادي حدوث الأخطاء قبل وقوعها ومن ثم تدنية التكاليف الإجمالية للمنظمة.

II-2: أهداف إدارة الجودة الشاملة: [2]

تهدف إدارة الجودة الشاملة إلى التجديد في كل شيء، تشتمل على جودة كل فرد، كل شيء، وفي كل وقت، إضافة إلى ذلك، تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة القدرة التنافسية للمنظمة.

- زيادة كفاءة المنظمة في إرضاء العملاء والتفوق والتميز على المنافسين

- زيادة إنتاجية كل عناصر المنظمة وزيادة الربحية وتحسين ظروف المنظمة

- زيادة حركية ومرونة المنظمة في تعاملها مع المتغيرات (أي قدرة أعلى على استثمار الفرص وتجنب المخاطر والمعوقات)

- أن تكون المنظمة هي الأسرع دائما بتقديم أفضل الخدمات والمنتجات من خلال قنوات التوزيع المختلفة التي تمكن من الوصول إلى المستخدم النهائي.

- المرونة الدائمة وإدخال التعديلات اللازمة في الحجم ونوع المتطلبات الإنتاجية وفقا لاحتياجات العملاء.

- التخفيض المستمر في التكلفة من خلال تحسين الجودة وتخفيض معدل التكاليف.

II-3: أسس إدارة الجودة الشاملة:

ترتكز إدارة الجودة الشاملة على خمسة أسس رئيسية: [3]

- الجودة أساس القدرة التنافسية.

- الجودة هي تحقيق رغبات العميل.

- الجودة ليست منحصرة في جزء واحد من المنظمة ولكنها سلسلة تشمل كل الأفراد.

- أساس إدارة الجودة الشاملة هو علاقة العميل والمورد داخليا وخارجيا.

- في كل عملية لابد من ترابط وتكامل جودة التصميم مع جودة التنظيم.

II -3: الشروط الأساسية (مقومات) إدارة الجودة الشاملة: [4]

- الالتزام التام من الإدارة العليا وقيادتها لجهود التطبيق.

---

[1]. جوزيف جابلو نسكي. ترجمة عبد الفتاح السيد النعماني. ادارة الجودة الشاملة. تطبيق ادارة الجودة الشاملة (نظرة عامة)

[2].علي السليمي. إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأميل للإيزو 9000 ب.ب دار غريب للطباعة. دار النشر والتوزيع. بس ص 40

[3]. علي السليمي. مرجع سابق. ص 33

[4]. عد إلى كل من - علي السلمي. مرجع سابق. ص 7
- سونيامحمد البكري. مرجع سابق ص 31

- شمول المدخل لجميع الوظائف والمستويات التنظيمية.

- الاستمرارية في التحسين المنتظم للجودة.

- تبني الاستراتيجية المبنية بالتوجه للمستهلك.

- توفير أدوات الجودة.

- مشاركة العاملين باعتبارهم العنصر المسؤول عن التلاحم والاندماج بين هذه العناصر.

- تغيير ثقافة المنظمة إلى السعي نحو الوفاء بمتطلبات المستهلك وتبني الفلسفات الإدارية التي تؤكد على هذا المفهوم وتشجع مشاركة العاملين وتبني فلسفة التحسين المستمر.

- مساعدة التغيير على الحدوث وذلك عن طريق التدريب والتعليم والاتصالات والاعتراف بجهود العاملين وتدعيمهم وبرامج رضاء العميل.

- السلوك الإداري الذي يضمن التصرف واستخدام عمليات الجودة وإدارتها وتشجيع الاتصالات وتدعيم أنشطة التغطية العكسية وتنظيم الظروف البيئية المناسبة.

- تكلفة الجودة واستخدامها كمقياس لكيفية تحسين الجودة.

- تحسين مهمة ورسالة المنظمة وتعريف المخرجات وتحديد متطلبات المستهلكين وتنمية العلاقات مع الموردين وتدعيم الأنشطة المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف.

III-عناصر إدارة الجودة الشاملة:

تتألف إدارة الجودة الشاملة من ثلاثة عناصر أساسية وفي ما يلي سوف نتطرق إلى كل عنصر على حدة:

III -1 أدوات إدارة الجودة الشاملة:

إنّ الجودة لا تنفصل عن الإدارات الإحصائية المستخدمة في قياسها وتدعيمها بالوثائق، كما أنّ هؤلاء الأفراد المدربين على إدارة الجودة الشاملة لا يستخدمون هذه الأدوات لحل مشكلات الجودة فحسب بل إن هذه الأدوات تمكنهم من بناء حافز للجودة في كل عمل.

إنّ أدوات إدارة الجودة الشاملة هي طرق لجمع البيانات، تستخدم لرقابة التغيير الذي يعبر عن مدى الاختلاف عن هدف أو معيار سابق، ومنه إزالة أو خفض مصادر التغيير التي يمكن مراقبتها في المنتجات والخدمات، فالتغيير غير المضبوط هو أساس معظم مشكلات الجودة.

ويطلق على أدوات إدارة الجودة الشاملة الأدوات القياسية السبع لإدارة الجودة وهي تستخدم منذ بداية حركة إدارة الجودة الشاملة، تمثل هذه الأدوات القاعدة التي ارتكزت عليها بعد ذلك معظم الإدارات، والقاعدة التي ارتكزت عليها معظم الأدوات الأخرى، [1] وسوف نستعرض أهم هذه الأدوات في ما يلي:

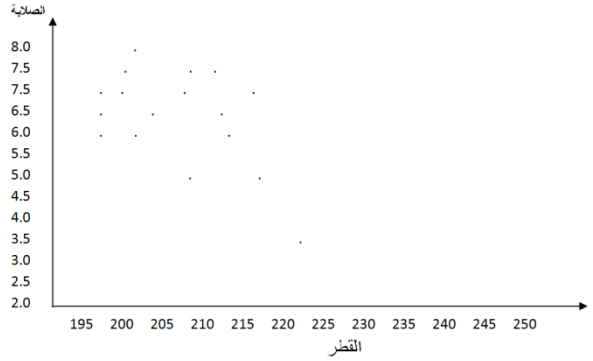

III -1-1- تخطيط رقابة الجودة: graphique de (contrôle))control churt)

يعد التخطيط البياني لرقابة الجودة من أشهر أدوات إدارة الجودة الشاملة، يظهر نتائج الرقابة الإحصائية على العمليات، يوفر هذا التخطيط وسائل مرئية لمعرفة ما إذا كان أي منتج أو خدمة يطابق المواصفات العادية أم لا، يقترب عدد قليل من القياسات على تخطيط إدارة الجودة من متوسط التفاوت المسموح به وتكون معظم نقاط البيانات إمّا أعلى وإمّا أسفل خط الوسط. يسمى الاختلاف المتوسط للقياسات العشوائية (نقاط البيانات) عن خط الوسط عموما بالانحراف القياسي الذي يوضح مدى التغيير الحاصل. ويحتوي هذا التخطيط على محور أفقي عادة ما يمثل الوقت (الساعات والأيام) أو كمية التصنيع، بينما يشير المحور

[1].ريتشارد ل. ويليا مز. مرجع سابق. ص 29 -30

الرئيسي إلى الحجم أو الدرجة مثل الكمية أو العدد، ويحتوي على ثلاثة خطوط أفقية، والخط الأوسط هو الأساس الذي يعبر عن المعيار الذي يقاس به التغيير والخط الأفقي العلوي الذي يسمى الحد الأعلى لرقابة الجودة، والخط السفلي الذي يسمى الحد الأدنى لرقابة الجودة.

III -1-2التخطيط المبعثر: [1]

كما يتضح من اسمه، فإن التخطيط المبعثر عبارة عن نقاط بياناتها مبعثرة (انظر الشكل الموالي) ويعتبر أداة ممتازة لقياس الجودة، وهو يوضح كيف يتعلق جانب من المنتج بجانب آخر مختلف، مثل مدى تأثير جودة المادة الخام على جودة المنتج النهائي، وذلك من خلال تمثيل ثنائيات هاذين المتغيرين، وتمثل مجموع هذه الثنائيات شكل سحابة نقاط. وقد تكون هذه السحابة تتشكل من نقاط متقاربة. وبهذا يمكن أن نعرف بالتقريب العلاقة بين هذين المتغيرين. كما يمكن أن تكون السحابة تتكون من نقاط متباعدة، لهذا نقول إن العلاقة بينهما ليست قوية.

عنوان الشكل /التخطيط المبعثر

III-2-تقنيات إدارة الجودة الشاملة:

تعتبر العديد من التقنيات الشائع استخدامها في تطبيق إدارة الجودة الشاملة طرقا قياسية في التدريب في معظم الشركات. وتعد هذه التقنيات عناصر لبرنامج تطوير الإدارة ككل، وقد أثبتت حقا هذه التقنيات نجاحها في تحسين فعالية الشركة بمرور الزمن، والسير في هذه التقنيات يكمن في تطبيق طرق عديدة على مجموعة واحدة في الوقت نفسه، إضافة إلى أن تنظيمها يمنع حدوث أي ارتباك للمشتركين في العملية، كما أنه ليس من الضروري أن تستخدم التقنيات الست جميعها لتطبيق إدارة الجودة الشاملة لأن كل شركة لها احتياجاتها المختلفة، وتتمثل هذه التقنيات في ما يلي:

III-2-1 تفوض السلطة

III-2 -2مشاركة وارتباط الموظفين

III-2-3 الإبداع والابتكار

III -2-4الإدارة عن طرق تسجيل النتائج

III-2-5 بناء الفريق

III-2-6 تطوير مهارات المدير

IV-مبادئ إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالميزة التنافسية:

IV-1مبادئ إدارة الجودة الشاملة:

تعتبر الجودة الشاملة من المفاهيم الحديثة في الإدارة، وتقوم فلسفتها على مجموعة من المبادئ الأساسية التي إذا تبنتها الإدارة وطبقتها، فإنها ستساعد في الوصول إلى أداء مميز ونتائج جيدة، ويمكن تلخيص المبادئ الستة لإدارة الجودة الشاملة كما يلي[2]:

أ- التركيز على المستهلك (العميل):

ويقصد بالعميل (المستهلك) العميل الخارجي الذي تبذل المنظمة كل جهودها من أجل تحفيزه على شراء منتجاتها أو خدماتها، وأيضا العميل الداخلي الذي يمثل الوحدات التنظيمية داخل المنظمة سواء كانت أقساما أم إدارات أم أفرادا، فينظر إلى هذه الأخيرة على أنها مورد مستهلك في الوقت نفسه.

فالقسم الذي يؤدي مهمته ما هو إلا مستهلك للقسم الذي يسبقه وهو أيضا مورد للقسم الذي يليه (العملاء الداخليّون هم الذين يتوقف على أدائهم تحقيق مستوى الجودة المطلوبة).

ب-التركيز على العمليات والنتائج معا:

إذا اعتبرنا أنفسنا مستهلكين للسلع والخدمات سواء كنا داخل المنظمة أم خارجها (مستهلك داخلي أو خارجي) فإننا نتسلم منتجا لا يقابل توقعاتنا (سواء بالزيادة أم بالنقصان)، فعادة نذهب ونتعامل مع منافس آخر له، إذا توقعنا نتائج أفضل، وفي مفهوم إدارة الجودة الشاملة

[1]. Jean- marie gogue: management de la qualité, op.cit., P87.

[2]. فريد عبد الفتاح زين الدين.المنهج العملي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية. القامرة.1996.ص43-45

نستخدم هذه النتائج المعيبة كرمز أو مؤشر لعدم الجودة في العمليات دائما، وعلى ذلك يجب إيجاد حلول مستمرة للمشاكل التي تعترض سبيل تحسين المنتجات والخدمات، وعلى ذلك، لابد من أن يكون للعمليات نصيب كبير من التركيز والاهتمام ولا يكون التركيز فقط على النتائج المحققة.

جـ - الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها:

إن العمل بهذا المبدإ يتطلب استخدام معايير مقبولة لقياس جودة المنتجات والخدمات أثناء عملية الإنتاج، بدلا من استخدامها بعد وقوع الأخطاء، وبعد تبذير المواد.

د- الاهتمام بالعاملين وتدعيمهم:

تقوم المفاهيم الإدارية التقليدية على افتراض أن الأفراد العاملين لا عقول لهم ولا يهمهم سوى الحصول على الأجر ولكن في ظل مفهوم إدارة الجودة الشاملة تعمل الإدارة على تعبئة خبرات القوى العاملة، وأن تدرك أهمية مقابلة جهود العاملين بالثناء وإشعارهم بأهميتهم في العملية الإنتاجية، ولا يقتصر التعويض على التعويض المالي فقط ولكن يتركز على تنمية روح الفريق وإشعار الأفراد بأن أمامهم الفرص لتطوير العمل وزيادة الإنتاج وخفض التكاليف من خلال إشراكهم في العملية الإنتاجية. وتعتبر حلقات الجودة من الأساليب الإدارية التي تضمن مشاركة العاملين في تحسين الجودة وزيادة انتمائهم إلى المنظمة.

هـ- اتخاذ القرارات اعتمادا على الحقائق:

يعتمد مفهوم الإدارة الشاملة للجودة على اتخاذ القرارات استنادا إلى الحقائق وتبني المفهوم العلمي لحل المشكلات من خلال فرص التحسين، ويشترك في التنفيذ جميع العاملين من مديرين، وقوى عاملة وعملاء، وذلك من خلال التفهم الكامل للعمل ومشكلاته وكافة المعلومات التي تتخذ على أساسها القرارات وهذا يستوجب الاعتماد على جهاز كفء للمعلومات.

و- التغذية العكسية: Feed Beack

هذا المبدأ يتيح للمبادئ السابقة أن تحقق النتائج المرجوة منها، وفي هذا المجال تلعب الاتصالات دورا حيويا لأن أي منتج لا يمكن إنتاجه أو تصميمه دون مداخلات العنصر البشري، وبالتالي فإن النجاح في الحصول على تغذية عكسية ورغبة المشرفين في إشراك ومساعدة المرؤوسين التي تعين لهم من العوامل الأساسية التي تساهم في تمهيد وزيادة فرص النجاح والإبداع.

IV-2إدارة الجودة الشاملة والميزة التنافسية للمنظمة:

IV-2-1 التخطيط الاستراتيجي للجودة الشاملة: تتمثل هذه الخطوة في تحديد أهداف طويلة الأجل خاصة بالجودة وتقييم مستويات الأداء من خلال الاعتماد على مؤشرات وأساليب إحصائية. ويمكن تلخيص الخطوات السابقة في ما يلي[1]:

ا–نشر ثقافة الجودة. والتأكيد على أهميتها الاستراتيجية

ب–تحديد رسالة المنظمة وأهدافها الاستراتيجية التي تتناسق مع مبادئ الجودة الشاملة

ج–تحديد نقاط القوة والضعف للبيئة الداخلية

د–تحديد البيئة التنافسية

و–اختيار الاستراتيجية المثلى للجودة الشاملة في ضوء البيئة التنافسية

هـ–الإطار التنظيمي لإدارة الجودة الشاملة: وهذا من خلال القيام بالإجراءات التالية:

*تحديد فرق عمل الجودة على جميع مستويات المنظمة

*تشكيل مجلس الجودة الذي يتكون من خبراء على دراية بالجودة الشاملة

[1]. سملالي يحضية. إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية -الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد -ص181

*تحديد مسؤولية كل وظيفة من وظائف المنظمة ومجال تدخلها لنجاح الجودة الشاملة

*توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق الجودة الشاملة.

VI-2-2 الجودة ضمن متطلبات موارد الميزة التنافسية:
تعتبر الجودة موردا معنويا من موارد الميزة التنافسية. وذلك راجع إلى كونها من متطلبات المنافسة الحديثة. وهذا بهدف الاستحواذ على حصص سوقية جديدة أو زيادة معدلاتها. وتتضمن العناصر التالية:

ا-المطابقة: وتعني مطابقة المنتج للمعايير المتعارف عليها. والخصائص الموضوعية المتعلقة بالعميل والممكن قياسها

ب-الاستجابة: وتعني إرضاء متطلبات العملاء، تطلعاتهم واحتياجاتهم

ج-الصلاحية: ويقصد بها محافظة المنتج على خصائصه عبر الزمن من حيث المطابقة والاستجابة فقد أدى إدراك أصحاب المؤسسات لأهمية الجودة الشاملة بأنها سلاح استراتيجي من خلاله يمكن أن تحقق مزايا تنافسية، إذ لم تعد الجودة تقليدا وإنما ضرورة ملحة خصوصا في الأسواق الدولية.

VI- 2-3 خلق القيمة أساس الجودة والوصول إلى التميز:

تعرف القيمة لدى العميل على أنها الفرق بين القيمة الكلية التي تساوي مجموع المزايا التي يراها العميل في المنتج. والتكلفة الإجمالية التي تساوي مجموع الأسعار النقدية التي يتحملها عند اقتنائه واستخدامه وتخليه عن المنتج. فالولاء والرضا لا يتحققان إلا إذا كانت القيمة الإجمالية أكبر من التكاليف الإجمالية.

VI-2-4 العمل على تلبية رغبات العميل مبدأ أساسي للجودة الشاملة والميزة التنافسية:

يقصد بالعميل هنا الخارجي وليس الداخلي أي أفراد المنظمة ويتم معرفة رضا العميل الخارجي على أساس مستويين هما:

*المنفعة التي يحصل عليها بعد استخدامه السلعة مباشرة أو الخدمة المتحصل عليها

*مقدار التضحيات المقدمة من أجل الحصول على المنفعة

أما حسب **كوثلر** KOTTLER فيعرف رضا العميل "الشعور الذي يوحي إلى العميل بالسرور الناتج عن مقارنة أداء المنتج مع توقعات العميل. وتتلخص مراحل رضا العميل في ما يلي:

*فهم حاجات العميل

*التغذية المرتدة للعميل

*القياس المستمر

ويتحقق رضا العميل من خلال ما يلي:

*إشراك العميل في مناقشة خطط الجودة وطرق تطويرها

*دعوة العملاء إلى زيارة المنظمة وإطلاعهم على نشاطاتها

*متابعة العملاء الذين اشتروا منتج المؤسسة مرة واحدة، ولم يكرروا عملية الشراء للوقوف على السبب

*إشعار العملاء بأهميتهم من خلال اعتماد العاملين بمجال التسويق. والترويج على إعلانات فيها تركيز واضح على أهمية العميل

خاتمة:

مما سبق، تعد إدارة الجودة الشاملة طريقة تفكير حديثة– نسبيا– وفلسفة إدارية تحتوي في طياتها كل ما يخص المؤسسة بكل مستوياتها وأنشطتها وعملياتها. وبالتالي، فهي ثقافة تعزز مفهوم الالتزام تجاه رضا العميل من خلال التحسين المستمر، والإبداع والابتكار في كافة نواحي العمل.

فإدارة الجودة الشاملة تركز أساسا على مفهوم التحسين المستمر للجودة وضرورة إشراك كل العاملين عن طريق تكوين وتدريب فرق العمل. هذا، بهدف تنمية مهارات وقدرات المشتركين، مع ضرورة توفير قنوات اتصال فعالة تسمح بالتنسيق بين مختلف المستويات التنظيمية التي توجد بالمؤسسة.

واعتمادا على الدراسة السابقة يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تطور مفهوم إدارة الجودة الشاملة من الفحص الذي يسعى لاكتشاف الأخطاء إلى الضبط الذي يعرف للتأكد من أن تصميم السلعة مطابق للمواصفات باستخدام أدوات الضبط والقياس ثم إلى ضمان الجودة لتفادي وقوع الأخطاء والوقاية منها.

- إدارة الجودة الشاملة فلسفة إدارية تعنى بكل ما يدور داخل المؤسسة من عمليات إدارية، تنظيم أفراد فهي إذن لا تنحصر على جزء واحد من المنظمة ولكنها سلسلة تمثل كل المستويات والعمليات داخل المنظمة.

- تبني إدارة الجودة الشاملة يتطلب تغيير ثقافة المنظمة، وتبني استراتيجية مبنية على التوجه نحو المستهلك إضافة إلى ضرورة تحديد رسالة ومهمة المنظمة.

- تهدف إدارة الجودة الشاملة إلى زيادة القدرة التنافسية للمنظمة وإرضاء العملاء والتخفيض من التكلفة من خلال التحسين المستمر للجودة.

- إن التركيز على المستهلك والنتائج وأيضا الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها من أهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة التي تساعد المؤسسة في تحقيق أداء متميز ونتائج جيدة.

- بتفويض كل من المسؤولية والسلطة معا وإشراك كل الموظفين والإبداع والابتكار يمكن تحسين فعالية المؤسسة والتمهيد لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

- التحسين المستمر من أهم مبادئ ومقومات إدارة الجودة الشاملة الذي يعتمد على مشاركة كل الأفراد داخل المنظمة.

- التدريب وبناء فرق العمل وتطوير مهارات المدير هي عمليات أساسية لإدارة الجودة الشاملة.

- إن حلقات الجودة هي مجموعة من الموظفين يشاركون فيها بصفة تطوعية من أجل منافسة مشاكل العمل بهدف تحسين ورفع كفاءة الإنتاجية وتحسين ظروف العمل وتقليل تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة معدلات الربحية.

قائمة المراجع:

1/ باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- جوزيف جابلونسكى، ترجمة عبد الفتاح السيد النعماني: "إدارة الجودة الشاملة: تطبيق إدارة الجودة الشاملة (نظرة عامة)"، القامرة، مركز الخبرات المهنية، 1996

2- سمير محمد عبد العزيز: "اقتصاديات جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة والإيزو 9000 و10011: (رؤية اقتصادية، فنية، إدارية، أسس، تطبيقات، حالات)"، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2000

3- ريتشارد. ل. ويليامز: "أساسيات إدارة الجودة الشاملة" الرياض، مكتبة جرير، الطبعة الأولى،1999

4- سونيا محمد البكري: "إدارة الجودة الشاملة"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004/2003

5- عبد الفتاح محمود سليمان: إدارة الجودة الشاملة في شركات ومشروعات التشييد، مصر الجديدة، ابتراك للطباعة، النشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2001

6- علي السلمي: "إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأميل للإيزو 9000 " القامرة، دار عريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995

7- فريد عبد الفتاح زين الدين: "المنهج العلمي في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية" القامرة، دون دار نشر 1996

ب- الملتقيات:

8- سملالي يحضية. إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد

ت- المذكرات:

9- محفوظ أحمد جودة، تحديد احتياجات التدريب وأثره في إدارة الجودة الشاملة، دراسة ميدانية على شركات المساممة في الأردن"، الجزائر، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة). جامعة الجزائر، 200-2001

2/ باللغة الأجنبية:

10- Michel weiu , « le management de la qualité, Paris, ed la découverte, 2001

11- Jean-Marie gogoe, management de la qualité, Paris, economica 3eme édition, 2001

تجارب بعض الدول العربية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية

الدكتور شيخي بلال
أستاذ محاضر
الدكتورة فقير سامية
أستاذة محاضرة
جامعة أحمد بوقره – بومرداس

ملخص

ظهر مفهوم التوافق المحاسبي كنتيجة للتطورات الاقتصادية وعولمة الأسواق المالية التي عرفتها مختلف الاقتصاديات حيث أصبح مشكل اختلاف التطبيقات المحاسبية يشكل عائقا أمام هذه التطورات. ويمثل التوافق المحاسبي المسار الذي يتم على أساسه التقريب بين المعايير والممارسات المحاسبية الوطنية من أجل تسهيل المقارنة بين القوائم المالية والمحاسبية التي تعدها المؤسسات من بلدان مختلفة، ما نتج عنه ظهور معايير المحاسبة الدولية التي تسمح بالتقليل من الفروق بين الأنظمة والسياسات المحاسبية بين جميع الدول وبتطوير أنظمتها المحاسبية. وقد تبلورت أهمية هذه المعايير في بعض الدول العربية وذلك بسبب حاجة هذه الأخيرة إلى الحصول على التمويل غير المباشر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ووجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول العربية ليس لديها خبرة طويلة في صناعة معايير المحاسبة، كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكلا متكاملا من المعايير. ولذا، أصدرت العديد من الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول العربية التي تنص على تطبيق معايير المحاسبة الدولية وخاصة بالنسبة إلى الشركات المسجلة في البورصة. لكن تواجه عملية التطبيق مجموعة من الصعوبات التي تتطلب توفير بعض المقومات اللازمة لعملية التطبيق كتكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية، أن تكون بيئة الدولة الاقتصادية هي بيئة الاقتصاد الجزئي، أي بيئة الوحدات الاقتصادية، التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين وتغيير الأنظمة الداخلية للشركات وأنظمتها المحاسبية بما يتناسب والمعايير الدولية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، التوافق المحاسبي، النظام المحاسبي المالي.

Résumé

Le concept de comptabilité en raison de l'évolution économique et de la mondialisation des marchés financiers qui ont défini les différentes économies et qui a été le problème des applications comptables différentes est un obstacle à ces développements. Le chemin de la comptabilité de compatibilité qui est sur la base de la convergence des normes comptables et des pratiques de national afin de faciliter la comparaison entre les états financiers et comptables élaborées par les institutions de différents pays, qui ont abouti à l'émergence de normes comptables internationales qui permettent la réduction du qat des fourrures entre les systèmes et les comptables politiques entre tous les pays et l'élaboration de règlements comptabilité. Le travailleur a cristallisé l'importance de ces normes dans certains pays arabes en raison de la nécessité de celle-ci pour obtenir le financement indirect d'attirer des capitaux étrangers, et l'existence de cabinets comptables étrangers dans ces pays arabes n'a pas une longue expérience dans les normes comptables du secteur, également disponible avec les normes

nationales ne constitue pas une structure intégrée de critères. Donc publié plusieurs règlements et de la législation dans les différents pays arabes et qui prévoit l'application des normes comptables internationales, en particulier pour les sociétés cotées en bourse. Mais face à la procédure de demande d'un grand nombre de difficultés qui nécessitent la mise à disposition de certains ingrédients nécessaires à la législation d'application processus pour adaptée les lois et les règlements et modifiée en conformité avec les exigences internationales, comme l'environnement état de l'environnement économique est microéconomique, n'importe quel environnement des unités économiques, la réhabilitation scientifique et pratique pour les comptables et modifier les règlements internes des entreprises et leur en rapport avec les normes comptables.

مقدمة

تعتبر المحاسبة مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة ومدى تأثيرها على هيكلة أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة. إذ تلعب دورا هاما في الميدان الاقتصادي والقانوني، بحيث تخضع وفي أي بلد لإطار قانوني وتنظيمي يشكل مرجعا أساسيا لها، يعمل على تنظيم المحاسبة وتوضيح مبادئها، وقواعدها الأساسية التي تقوم عليها وتحديد القوائم المالية المطلوب إعدادها.

وكان لكل من العولمة المالية وتطور الأسواق المالية الدولية الأثر في تطور المحيط المحاسبي الدولي وظهور فرص وأدوات وسياسات ملائمة تمكن من نشر وإيصال المعلومات المالية لأداء المؤسسات المستخدمة لأموال المستثمرين في هذه الأسواق. لكن هذا التطور واكبته مشاكل محاسبية ناتجة عن اختلاف التطبيقات المحاسبية بين الدول وفرض كل منها تطبيق معاييرها المحاسبية المحلية، مما صعب على المستثمرين عملية اختيار استثماراتهم، وفهم وقراءة القوائم المالية المعدة وفق مبادئ محاسبية مختلفة، لذلك كان من الضروري إيجاد توافق محاسبي دولي يعمل على القضاء على هذه المشاكل من خلال إصدار المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية. وهذا ما يؤكد سعي العديد من الدول إلى توحيد نظم المحاسبة العالمية والأخذ بمتطلبات المحاسبة الدولية، ومن بينها الدول العربية، التي تبلورت أهمية المعايير المحاسبية فيها في حاجة هذه الأخيرة إلى الحصول على التمويل غير المباشر من رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير أنظمتها المحاسبية بتقريبها من الممارسة المحاسبية العالمية.

إشكالية الورقة البحثية: تهدف هذه الورقة البحثية إلى بحث: ما هي دواعي الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية في الدول العربية ومتطلبات ذلك؟

ولقد تم دعم هذه الإشكالية بجملة من التساؤلات جاءت على النحو التالي:

– ما هي دواعي التوافق المحاسبي؟

– ما هي متطلبات وآثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول العربية؟

فرضيات الورقة البحثية: لقد بنينا إشكالية هذه الورقة البحثية والتساؤلات المرافقة لها على الفرضيات الموالية:

– تم الأخذ بالتوافق المحاسبي من قبل الدول العربية لتقريب ممارستها المحاسبية من الممارسة الدولية.

– تحتاج عملية تطبيق المعايير المحاسبية في الدول العربية إلى توفر بعض المقومات الأساسية.

أمداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في:

– التعرف على ماهية ودواعي التوافق المحاسبي.

– التعرف على بعض تجارب الدول العربية في ما يخص تطبيق المعايير المحاسبية الدولية..

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الورقة البحثية من كونها تتناول موضوعا من بين أهم الموضوعات التي تشغل اهتمامات الاقتصاديين والباحثين في الدول العربية، المتمثل في كيفية توفير المقومات اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالشكل الذي يسمح بالاستفادة من مزاياها وتطوير الأنظمة المحاسبية لهذه الدول.

خطة الورقة البحثية: بناء على ما سبق، تم تقسيم الورقة البحثية إلى مبحثين وفقا لما يلي:

المبحث الأول: دواعي وحتميات التوافق المحاسبي في الدول العربية

المطلب الأول: تعريف التوافق المحاسبي الدولي وأهدافه

المطلب الثاني: دواعي ومزايا التوافق المحاسبي الدولي وأهمية معايير المحاسبة الدولية

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات التوافق المحاسبي في الدول العربية

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول العربية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات ذلك

المطلب الأول: متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الدول العربية

المطلب الثاني: الإشارة إلى بعض تجارب الدول العربية في تبني معايير المحاسبة الدولية

المطلب الثالث: تجربة الجزائر والنظام المحاسبي المالي SCF

المبحث الأول: دواعي وحتميات التوافق المحاسبي في الدول العربية

ظهر مفهوم التوافق المحاسبي كنتيجة للتطورات الاقتصادية وعولمة الأسواق المالية التي عرفتها مختلف الاقتصاديات حيث أصبح مشكل اختلاف التطبيقات المحاسبية يشكل عائقا أمام هذه التطورات.

المطلب الأول: تعريف التوافق المحاسبي الدولي وأمدافه

وسنتطرق في ما يلي إلى التعريف بالتوافق المحاسبي ثم تحديد أهم أهدافه.

أولا: تعريف التوافق المحاسبي

ويعرف التوافق المحاسبي الدولية بأنه [1] المسار الذي يتم على أساسه التقريب بين المعايير والممارسات المحاسبية الوطنية من أجل تسهيل المقارنة بين القوائم المالية والمحاسبية التي تعدها المؤسسات من بلدان مختلفة.

كما يعرف التوافق المحاسبي الدولي على أنه [2] عملية رفع درجة التشابه في التطبيقات والممارسات المحاسبية من خلال تقليص الاختلاف والتباين بين تلك التطبيقات.[3] وبالتالي فالتوافق المحاسبي هو تلك المحاولة الرامية إلى بوتقة عدة أنظمة محاسبية في مسار قادر على المزاوجة والتوفيق بين تطبيقات محاسبية مختلفة في هيكل منتظم.

ومنه فالتوافق المحاسبي هو الاحتكام إلى جملة من المعايير المحاسبية التي تحظى بالقبول الدولي وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي إن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون متشابهة بين الدول، والممارسة المحاسبية التي يجب أن تكون متجانسة بين المؤسسات.

وعلى هذا الأساس، فإن التوافق المحاسبي أكثر مرونة وانفتاحا من التوحيد المحاسبي. ويعرف التوحيد المحاسبي على أنه:[4] "عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الدولة أو مجموعة من الدول".

ومنه، فالتوافق المحاسبي يمثل مسارا موجها لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية وذلك بالحد من مستوى تغيراتها على العكس من التوحيد الذي يعد بمثابة مسار تفرض من خلاله مجموعة صارمة من القواعد، وبالتالي يمكن القول إن التوافق أكثر واقعية من التوحيد التام للمعايير حيث إن لكل دولة قواعدها، ثقافتها وأهدافها في حماية ومراقبة مواردها، فالتوافق المحاسبي يعني الاعتراف بالاختلافات النظرية ومحاولة تسويتها مع أهداف كل بلد كخطوة أولى، أما الخطوة الثانية فتكون بتصحيح أو حذف هذه القيود لتحقيق درجة مقبولة من التوافق.

ثانيا: أهداف التوافق المحاسبي

وتختلف هذه الأهداف باختلاف الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها:[5]

1. المؤسسة المعدة للقوائم المالية

إذ يساعد التوافق المحاسبي المؤسسة على تحقيق ما يلي:

– خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية خاصة في ما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات، التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية.

– إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناء على التقارب الذي يحكم شروط التسيير، وإعداد القوائم المالية.

– التموقع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

2. الأطراف المستعملة للقوائم المالية

إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وبالتالي استبعاد أي أثر من أجل اتخاذ قرارات استثمارية ملائمة.

3. الهيئات الأخرى

تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة من خلال عملية الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات مثل هيئات مراقبة الأسواق التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات)، أو أعباء إضافية تتعلق بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة والبرامج التكوينية.

المطلب الثاني: دواعي ومزايا التوافق المحاسبي الدولي وأهمية معايير المحاسبة الدولية

تتوافق دواعي التوافق المحاسبي في الدول العربية في معظمها مع تلك الدواعي التي أدت إلى ظهور التوافق المحاسبي على المستوى الدولي الذي نتج عنه ظهور معايير المحاسبة الدولية.

أولا: دواعي التوافق المحاسبي

من بين دواعي ومتطلبات التوافق المحاسبي الدولي ما يلي:

1. شمولية أسواق رأس المال

إن بروز التكتلات الاقتصادية وتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي في إطار ما يعرف بالعولمة المالية التي شملت مختلف مناحي الحياة، منها تطور الأسواق المالية الدولية، وزيادة رغبة الكثير من الشركات والمستثمرين المساهمة فيها. ولكن يكون على مصدري الأوراق المالية الذين يرغبون في دخول أسواق رأس المال في دول مختلفة التوافق مع متطلبات كل سوق، وهي متطلبات تختلف من سوق إلى آخر. ومع تغير تلك

المتطلبات من سوق إلى آخر تزيد تكلفة دخول أسواق متعددة، إذ يتطلب هذا الأمر إعداد مجموعة من التقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المطبقة في الدول التي يتم الاستثمار فيها، وهذا يعتبر في غالب الأحيان مكلفا وخاصة عند الدخول إلى أسواق وبورصات متطورة بسبب الاختلاف وعدم التجانس بين التطبيقات المحاسبية بين الدول. ولهذا يعمل واضعو القواعد المحاسبية في جميع أنحاء العالم نحو تحقيق هدف التوافق، وفي مقدمتها اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية IASB التي تهدف إلى وضع معايير محاسبية تؤدي إلى توافق السياسات المحاسبية على مستوى العالم. وقد عبرت الهيئة الأمريكية لتبادل الأوراق المالية عن استعدادها للتوافق مع تلك المعايير، بل قامت بقبول ثلاثة من المعايير المحاسبية الدولية في مجال بيانات التدفقات النقدية، وأثر التضخم وتسجيل السندات الخارجية.

2. اختلاف التطبيقات الدولية للمحاسبة

يمكن التمييز في البيئة العالمية للمحاسبة بين اتجاهين بارزين للتطبيقات المحاسبية، ونموذجين مختلفين للتوحيد المحاسبي وهما نموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي، ونموذج التوحيد المحاسبي الأنكلوسكسوني. ويتميز الأول بخضوعه للواقع الاقتصادي والأسواق المالية، كما يتميز بالدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في توفير المعلومات المحاسبية والمالية لمتخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية، وباستقلاليته عن القواعد الجبائية. أما نموذج التوحيد الأوروبي فيخضع للحكومات والنصوص القانونية وتضطلع الدولة كليا بوظيفة التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية.[6] هذه الاختلافات في نموذج التوحيد نتج عنها اختلاف في القواعد المحاسبية المطبقة في العالم من بلد إلى آخر. وهو ما أدى إلى وجود عدة مشاكل تتمثل في ما يلي:[7]

– مشكل يخص إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة لها فروع وشركات تابعة في دول أخرى حيث إن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها عليه الدولة التي يكون موجودا فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لمجموع فروعها إلى قوائم معدة وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الذي تتبع له المؤسسة الأم ويقع فيها مقرها.

– غياب مجال للمقارنة بين المعلومة المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات في العالم ما يؤدي إلى عدم التجانس في مخرجات المؤسسة من المعلومات المحاسبية والمالية الموجهة للمستعملين، ويؤدي ذلك إلى ضعف جودة هذه المعلومات وتأثيرها على قرارات المستثمرين.

– سعى بعض المؤسسات إلى التوجه نحو الأسواق الخارجية للاستثمار بالبورصات العالمية وهذا ما يتطلب منها إعداد مجموعة من القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المطبقة في البلد الذي ترغب بالاستثمار فيه، الأمر الذي يعتبر مكلفا لهذه المؤسسات.

– تزايد الطلب على المعلومة المحاسبية والمالية الدولية، لقد واجهت المؤسسات التي تبحث عن رؤوس الأموال خارج أسواقها المالية المحلية وكذلك المستثمرون الراغبون في تنويع استثماراتهم عالميا العديد من المشاكل نتيجة للفوارق المحاسبية بين الدول من حيث المعايير المحاسبية وعناصر الإفصاح والمراجعة.[8] وعليه، فإن ظروف حماية هذه الاستثمارات والحفاظ على ثقة المستثمرين عبر العالم كانت دافعا أساسيا لإحداث توافق محاسبي دولي يؤدي إلى تبني مجموعة واحدة من المبادئ والمعايير المحاسبية الموثوق فيها والمعترف بها عالميا، تجعل من القوائم المالية قابلة للمقارنة بغض النظر عن دولة المؤسسة المصدرة لها، كما تسمح بتوفير مختلف المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة والمساعدة على اتخاذ القرارات الرشيدة.

ثانيا: مزايا التوافق المحاسبي

لقد أظهرت دراسة قام بها المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة عام 2001، حيث إن خمسة وعشرين (25) دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي لديها خطة رسمية

صادرة عن جهة حكومية وذلك للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وإدراكا منها للمزايا الكثيرة نذكر منها:

– يعتبر التناسق بين معايير المحاسبة الدولية وسيلة فعالة لتقليص الفجوة بين الأساليب والممارسات المحاسبية المطبقة في مهنة المحاسبة، وتسهيل الإجراءات المتبعة في إدراج الشركات الأجنبية في أسواق المال الدولية إذ ستقلص إلى حد كبير من فروقات القياس المحاسبي التي تظهر في البيانات المالية لهذه الشركات.[9]

– من المتوقع أن يساهم التوافق المحاسبي الدولي في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم نتيجة المنافسة التي تفرض على المهنيين المحليين من طرف مكاتب الخبرة المحاسبية وخاصة الشركات العالمية الكبرى للخبرة المحاسبية.

– يسهل التوافق المحاسبي الدولي للشركات الحصول على تمويل من أطراف خارج الوطن سواء في شكل قروض أم رأس المال، إذ إن أصحاب الأموال سواء الداخليين أم الخارجيين يعتمدون على القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وخاصة إذا كانت ذات مصداقية.[10]

– زيادة الاطلاع على عمليات الشركات متعددة الجنسيات وسهولة تقييم أدائها.

– زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات في الدول المختلفة.

ولعل من أهم المزايا التي يحققها هذا التوافق خصوصا بالنسبة إلى الدول النامية هي أنه سيشجع الجهات المختصة على تحسين مستوى ونوعية هذه المعايير التي تحوز القبول العالمي. هذا فضلا على كونه سيحقق لهذه الجهات توفير الجهد عند وضع هذه المعايير.

ثالثا: أهمية وجود معايير محاسبية دولية

قد تضافرت هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ضرورة تغيير السياسات المحاسبية عالميا، ووضع قواعد محاسبية تسمح بتحقيق التوافق المحاسبي الذي من شأنه التقليل من الفروقات بين الأنظمة والسياسات المحاسبية بين جميع الدول. ويمكن إبراز أهم المزايا التي يحققها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال التطرق إلى أهميتها كما يلي:[11]

1. المقارنة: تتطلب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل، وهذه العملية تتطلب قوائم مالية معدة وفق أسس موحدة. وبما أن هدف المحاسبة هو توفير معلومات مفيدة لصنع القرارات فإن المعايير المحاسبية الدولية تسهل عملية المقارنة.

2. كلفة معالجة المعلومات المحاسبية: إن توحيد الأسس لإعداد القوائم المالية أمر ضروري لمتخذي القرارات. فإذا كانت القوائم المحاسبية معدة وفق أسس مختلفة ومتعددة فإن متخذ القرار يحتاج إلى طريقة معينة لتوحيد أسس إعدادها، وهذا من شأنه أن يكلف متخذ القرار كلفة إضافية لمعالجة هذه الكشوف التي من الممكن الاستغناء عنها إذا كانت الأسس موحدة عن طريق المعايير المحاسبية الدولية.

3. القدرة على فهم المعلومات: إذ إن معظم مستخدمي القوائم المالية ذو قدرة محدودة في فهم المعلومات المحاسبية، فإذا تم إعداد هذه القوائم وفق أسس غير موحدة يكون من الصعب على مستخدميها الاستفادة منها بشكل فعال في إجراء المقارنة بين المؤسسات، أو بين الفترات المالية المختلفة للمؤسسة نفسها.

4. انسيابية الاستثمار بين الدول: للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في جلب الاستثمارات، فالمستثمر حتى يستثمر أمواله في مشروع معين لابد من أن يقوم بإجراء المقارنات بين المشاريع التي من الممكن الاستثمار فيها في مختلف الدول، وما يسهل عملية المقارنة هو اتباع طرق محاسبية موحدة عند إعداد القوائم المالية.

ويرى Aitken et Wise [12] أن وجود المعايير المحاسبية ضروري من حيث توحيد حسابات الفروع وجعل القرارات المتخذة في الشركات متعددة الجنسيات أكثر دقة. كما توفر المعايير إمكانية لتسجيل الشركات في الأسواق المالية

الخارجية. إذ تزيد هذه المعايير من فعالية تشغيل الأسواق المالية وذلك من خلال زيادة ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية تجاه القوائم المالية، الأمر الذي سيشجع التبادلات أو الاستثمارات بين الدول.

كما يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بتسهيل مهمة مصلحة الضرائب في مختلف الدول بالنظر إلى التنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف ومنه تقليل الفروق في طرق قياس أرباح فروع المؤسسات المنتشرة دوليا.

المطلب الثالث: تحديات ومعوقات التوافق المحاسبي في الدول العربية

بالرغم مما يقدمه التوافق المحاسبي من مزايا إلا أنه يواجه مجموعة من المعوقات نذكر منها:[13]

– اختلاف نقاط البدء، إذ ينبغي مراعاة ظروف كل بلد ومراعاة نقاط البدء في استخدام المعايير المحاسبية، حيث إن الدول ذات الاستخدام القديم للمحاسبة قد نجد أن تطبيق هذه المعايير ملائم لها. أما الدول حديثة الاستعمال للمحاسبة ستجد صعوبات في تطبيق هذه المعايير، بحيث يجب إعداد مخطط لتحضير التقارير المالية والتطبيقات المحاسبية التي تتوافق مع تلك الدول.

– اختلاف التشريعات والنظم القانونية، إن إصدار أو تبني المعايير المحاسبية يتطلب إصدار تشريعات وسن قوانين، وهنا تنشأ مشاكل من خلال رغبة الحكومات في تغيير قوانينها وتشريعاتها المحلية.

– القصور في تعريف القوائم المالية، إن اختلاف تحديد مفهوم وأهداف القوائم المالية يعتبر من الأسباب التي أدت إلى وجود اختلافات في الممارسات المحاسبية، بل يعد من بين أهم المشاكل التي تعيق التوافق المحاسبي الدولي.

– غياب قوة الإلزام بالتنفيذ، إن عدم وجود قوانين دولية تدعم هذا التوافق قد يحد من فعاليته وجدواه، فحتى لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تعتبر المساهم الأقوى في عملية التوافق الدولي تفتقد قوة الإلزام القانونية.

إضافة إلى المعوقات سابقة الذكر نجد أيضا:[14]

– تعود المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعايير الوطنية أمر يصعب على أولئك المستخدمين قراءة وفهم القوائم المالية التي أعدت باستخدام طرق محاسبية أخرى خاصة في حالة ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين.

– إصدار معايير محاسبية دولية في شكل نصوص عامة وترك التفاصيل لكل دولة. فهذه المعايير لا تتعاطى إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها، دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة أو مجموعة من الدول بعينها. ولعل من أبرز اجتهادات الهيئات واللجان التي تعمل على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي هو العمل على تطبيق نطاق الاختلاف في إعداد وعرض البيانات المالية للمؤسسات في مختلف دول العالم، وذلك لمحاولة إحداث نوع من التناسق والتقارب بين التشريعات والمعايير والممارسات المحاسبية، وكذا في ما يتعلق بإجراءات إعداد وعرض القوائم المالية التي تعد مصدر المعلومات المالية الموثوقة والمساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ولعل من أبرز اجتهادات الهيئات واللجان التي تعمل على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي هو العمل على تضييق نطاق الاختلاف في إعداد وعرض البيانات المالية للمؤسسات في مختلف دول العالم. وذلك لمحاولة إحداث نوع من التناسق والتقارب بين التشريعات والمعايير والممارسات المحاسبية، وكذا في ما يتعلق بإجراءات إعداد وعرض القوائم المالية التي تعد مصدر المعلومات المالية الموثوقة، والمساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول العربية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات ذلك

تبلورت أهمية المعايير في حاجة بعض الدول العربية إلى الحصول على التمويل غير المباشر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ووجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول العربية ليس لديها خبرة طويلة في صناعة معايير المحاسبة، كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكلا متكاملا من المعايير.

فقد صدرت العديد من الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول العربية التي تنص على تطبيق معايير المحاسبة الدولية وخاصة بالنسبة إلى الشركات المسجلة في البورصة.

المطلب الأول: متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الدول العربية

ينبغي على أي دولة عربية تريد التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية أن تتوفر لديها بعض المقومات لهذا التوافق من جهة، وأن تتوفر في هذه الدولة متطلبات تلبي هذه المقومات وهي:

– ***أولا***: أن تتوافق بيئة الدولة مع صفات العولمة من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية، أو ذات الصبغة الدولية كالأنظمة العالمية للتجارة، منظمة البورصات... وغيرها.

– ***ثانيا***: تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية، وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها، بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية.

– ***ثالثا***: أن تكون بيئة الدولة الاقتصادية هي بيئة الاقتصاد الجزئي، أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات)، بحيث يقتصر دور الدولة فيها في أن يكون دورا تنظيميا وتنسيقا.

– ***رابعا***: التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين: باعتبار أن المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذا لابد من تأهيله علميا وعمليا ليكون قادرا على تطبيق هذه المعايير بشكلها الصحيح.

– ***خامسا***: إقامة أيام دراسية وندوات والمشاركة في المؤتمرات التي تهدف إلى التعميم ونشر وتيسير تطبيق هذه المعايير في الميدان.

– ***سادسا***: بما أن معايير المحاسبة الدولية سيتم تطبيقها في الشركات فإنه يجب تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات هذه المعايير.[15]

المطلب الثاني: الإشارة إلى بعض تجارب الدول العربية في تبني معايير المحاسبة الدولية

إن وجود عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى الوعي المتزايد حول تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين الدول العربية، مما يدعو إلى رسم سياسات اقتصادية موحدة، إذ تسعى الدول العربية إلى إيجاد طريق للتناسق والاتساق بينهما وصولا إلى معايير موحدة في إطار المعايير المحاسبية الدولية.

وهناك العديد من الدول العربية تتبع مجموعة من المعايير المحاسبية مع تعديلها بما يتفق مع ظروفها الاقتصادية، إذ تحاول مجموعة من دول الخليج من خلال إبرام اتفاقيات لتوحيد اللوائح والنظم والتشريعات، إلا أنها لم تتفق بعد على معايير محاسبية موحدة تحكم نشاطها الاقتصادي وتبادل المعلومات الاستثمارية بينها بسبب عدة عوائق نذكر منها:[16]

– التبعية الاقتصادية لبعض الدول كما هي الحال في الجزائر وتونس، حيث تعاظمت أدوار الشركات متعددة الجنسيات.

– التقلب في النظم المحاسبية وتعددها وفقا للنظام الاقتصادي للدولة، كما هي الحال في جمهورية مصر العربية.

وهكذا نرى وجود عدة عوائق تقف أمام تطوير وإيجاد نظام محاسبي موحد بين الدول العربية، لذا ارتأت هذه الأخيرة ضرورة الاسترشاد بالمعايير المحاسبية الدولية، وأخذ منها المناسب للظروف الاقتصادية.

أولا: تجربة مصر

اهتمت الجمعيات العلمية والتجمعات المهنية واللجان الفنية في مصر بمتابعة التغيرات الاقتصادية سواء على

المستوى المحلي أم الدولي من بينها التغيرات المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية وذلك في كل من الو.م.أ والمملكة المتحدة، كما قامت بعقد مؤتمرات علمية وإصدار مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى قياس الأحداث المالية، وتوصيل نتائج هذا القياس إلى المستفيدين، ويتم بناء معايير المحاسبة المالية في جمهورية مصر العربية [17] بناء على ترجمة المعايير الدولية للمحاسبة مع إدخال تعديلات طفيفة عليها لتتناسب مع الظروف المصرية. ويتم إصدار تلك المعايير من جهتين حكوميتين مستقلتين هما:

– وزارة الاقتصاد.

– الجهاز المركزي للحسابات.

وفي ضوء ما سبق فقد صدر قرار وزير الاقتصاد رقم 478 لسنة 1997 المتعلق بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبط بها.[18]

ثانيا: تجربة الأردن

تتفاعل البيئة الأردنية بشكل عام تفاعلا إيجابيا ومضطردا مع البيئة الدولية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وغيرها، وقد حقق هذا التفاعل نتائج إيجابية بما في ذلك الجانب المحاسبي. ويعتمد الأردن على معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتدقيق، مما يجعله ينطلق من دائرة المتطلبات المحاسبية والتدقيقية المحلية الضيقة إلى رحاب الساحة الدولية. وقد انعكس هذا الأمر على نوعية البيانات المالية التي تصدرها الشركات الأردنية بما فيها البنوك وشركات التأمين وغيرها التي تعتبر بيانات متطورة يقارب الإبلاغ المالي فيها مثيله في الدول المتقدمة.[19]

وكما أن البيئة الأردنية تتباين في مدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية مما يتطلب معه العمل على زيادة هذا التوافق وتشجيعه. كما دلت العديد من الدراسات على أن البيئة العملية الأردنية تتباين في مدى تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية، وتتطلب العمل على بحث العوامل والمقومات للوصول إلى تطبيق كامل وسليم للمعايير الدولية، إذا ما كانت تلك المعايير تؤدي إلى نتائج إيجابية.

ثالثا: توجه سوريا إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية

ارتأت سوريا ضرورة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية وذلك اقتداء بمثيلاتها من الدول العربية التي سبقتها في ذلك، وذلك لعدة أسباب منها ما يلي:[20]

– التطور الاقتصادي الذي تشهده سوريا والاتجاه نحو اقتصاد السوق، وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية، والحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية والمالية المطبقة في الشركات.

– تشجيع الاستثمار فتطبيق معايير المحاسبة الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين المحليين والدوليين من خلال الاعتماد على القياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية.

– زيادة عدد البنوك الخاصة المرتبطة في غالبيتها مع بنوك ومؤسسات مالية عربية ودولية تطبق معايير المحاسبة الدولية.

– حاجة الشركات النفطية المحلية، وفروع الشركات الدولية إلى التعامل مع الشركات الأجنبية، التي تتطلب أسسا محاسبية دولية، ووجود بعض الشركات المشتركة مع دول عربية باتت تطبق معايير دولية.

وبالتالي أصبح تبني معايير المحاسبة الدولية أمرا ضروريا في سوريا، لتحقيق مزايا التوافق المحاسبي الدولي والوصول إلى اعتماد نظام محاسبي يتوافق ومتطلبات الاندماج بالبيئة الاقتصادية الدولية.

إلا أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا يحتاج إلى أسس قانونية تستند إليها الشركات، حيث إنها تطبق على شركات المساهمة بالدرجة الأولى، ولذا عملت سوريا على تحقيق ما يلي:

– إحداث هيئة الأوراق المالية والأسواق المالية بموجب القرار رقم 22 لعام 2005.

– إصدار قانون الأوراق المالية (المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2000) الذي نصت المادة 65 منه على "...تلتزم بالتالي جميع الجهات اعتماد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاضعة لإشراف الهيئة لإعداد بياناتها وقوائمها المالية وفقا للمعايير المذكورة".

– إصدار مرسوم الاستثمار رقم 08 لعام 2007 الذي نصت المادة 12 منه على " أنه على المستثمر في أي مشروع حاصل على الموافقة القيام بما يلي: مسك حسابات نظامية وفق معايير المحاسبة الدولية، تزويد الهيئة بنسخة من الميزانيات الخاصة بالمشروع...".

تطبيق معظم معايير المحاسبة الدولية لا تتطابق مع واقع الاقتصاديات العربية التي وإن كانت تتجه نحو إرساء قواعد السوق، إلا أنها مازالت تتميز بسياسات مالية كلاسيكية تقوم على التمويل بالاستدانة وعلى محدودية وضعف القطاع الخاص الذي يفضل اللجوء إلى الاعتماد على المنشآت الصغيرة العائلية. مع كل ما تستتبعه من سوق مالي غير فاعل وغير متطور. ومنه التغير الحقيقي في الثقافة المحاسبية وفي متطلبات ممارسة المهنة لن يحدث بمجرد تطبيق هذه الدول للمعايير المحاسبية الدولية، بل سيتم في أفق زمني أطول مرتبط بتغير البنية الاقتصادية لهذه الدول.

لقد توصلت العديد من الدراسات في الدول العربية التي اتخذت من المعايير المحاسبية الدولية كمرجع محاسبي لها كمصر والأردن إلى استخلاص أنه بالرغم من الصعوبات التي واجهت ومازالت تواجه عملية تطبيق هذه المعايير بشكل أكثر دقة استطاعت هذه الدول تحقيق بعض الإيجابيات منها، وخاصة في ما يتعلق بتحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية مقارنة بما كانت عليه قبل تطبيق هذه المعايير في هذه الدول. حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها ذات أهمية معتبرة ومتميزة عن معايير المحاسبة التقليدية من وجهة نظر المدريين الماليين والمدققين في الشركات الاستثمارية، كما أن لها أثرا إيجابيا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جعلها أكثر ملاءمة وموثوقية وقابليتها للمقارنة. ولهذا كان على الجزائر الاقتداء بهذه الدول بتبني المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية بغرض تحقيق هذه الإيجابيات وخاصة المتعلقة منها بالنشاط الاستثماري.

المطلب الثالث: تجربة الجزائر والنظام المحاسبي المالي SCF

إن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وإنشاء بورصة الجزائر، وفتح مجال الاستثمار الأجنبي فرض على الدولة الجزائرية توفير معلومات محاسبية ومالية أكثر ملاءمة وموضوعية من تلك التي توفرها المؤسسات في ظل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN، وهو ما استوجب ضرورة إصلاح النظام المحاسبي الوطني والاقتداء بالدول العربية من خلال تجربتها في تبني معايير المحاسبة الدولية، الذي نتج عنه إقرار أمر تبني النظام المحاسبي المالي SCF وذلك يوم 25 نوفمبر 2007م، الذي سيكون ساري المفعول ابتداء من جانفي 2010.

أولا: عموميات حول النظام المحاسبي المالي

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني التي مولت من طرف البنك الدولي، وأوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC، حيث أسفرت هذه العملية على اقتراح نظام محاسبي جديد يأخذ بعين الاعتبار النقائص الملاحظة على المخطط المحاسبي الوطني القائم، وفي نفس الوقت يستجيب لمستجدات المحاسبة الدولية.

تمحورت عملية الإصلاحات حول العناصر الآتية:[21]

– بناء الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

– إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج.

– تحديد طرق التقييم المحاسبي.

– تنظيم مهنة المحاسبة.

– إعداد نماذج للقوائم المالية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقة.

– تحديد الحسابات والمجموعات ومدونة سير الحسابات.

وبعد الانتقادات الكثيرة التي وجهت لـ PCN وأهمها عدم توافقه مع معايير المحاسبة الدولية ارتأت الجزائر ضرورة تبني نظام محاسبي مالي جديد SCF يتماشى والمعطيات الاقتصادية، من شأنه التقليص من النقائص سابقة الذكر، وفي ما يلي أهم الاستحداثات التي جاء بها مقارنة بـ PCN:

– تكييف القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وتحديد أهدافها ومستخدميها بشكل أدق.

– إعطاء مفاهيم جديدة لعناصر القوائم المالية.

– تقسيم الأصول إلى متداولة وغير متداولة، ونفس الشيء بالنسبة إلى الخصوم.

– إعطاء طرق جديدة للتقييم، كالاستعانة بمبدإ القيمة العادلة في تقييم بعض الأدوات المالية.

– اللجوء إلى مفهوم الاستحداث لتقييم الديون والحقوق.

– استحداث كيفية حساب الاهتلاكات وكيفية استرجاعها.

– ضم الديون إلى الأموال الخاصة مقابل تسجيلها في الصنف 05 في PCN.

– تسجيل الموردون والزبائن في حسابات الغير مقابل الصنف 04 والصنف 05.

– تسجيل التقديات في الحسابات المالية، وتصنيفها في المجموعة الخامسة مقابل تسجيلها في المجموعة الرابعة في PCN.

–معالجة الضرائب المؤجلة للأصول والضرائب المؤجلة للخصوم.

ثانيا: القانون المتضمن للنظام المحاسبي المالي

بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن للنظام المحاسبي المالي الذي سيكون ساري المفعول ابتداء من 01 جانفي 2010، هذا النظام يأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد المعلومة المالية.[22]

كما أصدرت وزارة المالية قرارا مؤرخا في 23 رجب 1429هـ الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة، ومحتوى القوائم المالية، وعرضها، وكذا مدونة الحسابات، وقواعد سيرها.[23]

هذا النظام يسمح بتقريب الممارسة المحاسبية الوطنية من الممارسة المحاسبية الدولية، التي ستسمح بإعداد صورة محددة على الوضعية المالية للمؤسسات الجزائرية.

ويهدف هذا النظام إلى تطوير النظام المحاسبي السابق بما يتناسب مع المتغيرات في المعطيات الاقتصادية الجزائرية، فضلا عن ذلك تحقيق الأهداف التالية:[24]

– أخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية.

– السماح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية كاملة، أكثر شفافية، أكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.

– إيجاد حلول للعمليات غير المعالجة بواسطة PCN.

– ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة.

كما يهدف النظام المحاسبي المالي بدرجة أكثر إلى:[25]

– عرض القوائم المالية وفق مستلزمات المعايير الدولية، وتكييفها بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين والمقرضين، وذلك بالتحديد الدقيق لأهداف القوائم المالية.

– نشر معلومات صحيحة وموثوق فيها تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها، وتساعدهم في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرارات.

ثالثا: مزايا النظام المحاسبي المالي وآثاره على الاقتصاد الجزائري

لا شك في أن تطبيق النظام المحاسبي المالي المنبثق من المعايير المحاسبية الدولية سيحقق العديد من المزايا التي يمكن ذكر البعض منها في ما يلي:

– يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات والمعاملات التي يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.

– يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية.

– إعطاء أولوية للمستثمرين وذلك من خلال تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة، توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات.

– تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.

– تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.[26]

– جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.

– يحفز بروز سوق أوراق مالية نشطة، حيث يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال SCF بتوفير الثقة في المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الجزائرية في قوائمها المالية، مما يشجع الاستثمار في أدواتها المالية.

كما يسمح للنظام المحاسبي المالي بإحداث العديد من الآثار على الاقتصاد الجزائري يذكر منها:

– **الأثر على المرتقب على النشاط المحاسبي:** تغيير المرجع المحاسبي يعطي فرصة للمؤسسات لإعادة تنظيم معطياتها وإنتاج المعلومات المالية، وذلك بإعادة تنظيم مهنة المحاسبة وتقريب عناصر التسيير والتقارير المالية بالقوائم المالية. كما ينجر عنه بعض التغيرات التي تطرأ على القوائم والتقارير المالية، كما أن التطبيق بأثر رجعي لمبادئ وقواعد النظام يتطلب إدخال الأصول والخصوم الموافقة لتعريف وشروط التسجيل المحاسبي في الميزانية الافتتاحية مع استبعاد الأصول والخصوم المسجلة فيها في الحالة العكسية. وعلى عكس النظام المحاسبي السابق المبني على القيود القانونية والجبائية، فإن النظام المحاسبي يتقيد بالتسجيل وفق الميزات والحقائق الاقتصادية للمعاملات والأحداث استجابة لمتطلبات المستثمرين الذين يتطلعون إلى معلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

– **الأثر على نظام المعلومات:** إعادة تنظيم الأنظمة السابقة لكونها لا تتلاءم ومتطلبات المعايير الدولية، وضرورة العمل على اعتماد أنظمة معلومات وبرامج لتسهيل تكييف النظام الداخلي مع متطلبات المعايير الدولية.

– **الأثر على اتخاذ القرار الاستثماري:** يسهل النظام المحاسبي المالي مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من شفافية المعلومات التي تهم المستثمرين، مما يوفر للمؤسسات مصادر تمويل أخرى خاصة بالنسبة إلى المؤسسات التي لها استراتجيات للاستثمار في الخارج بتقديمها المعلومة المطلوبة والمساندة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار، فتوفير المعلومة المحاسبية والمالية الموثوقة تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي.

– **ضرورة تنشيط بورصة الجزائر:** من الآثار التي رافقت تبني النظام المحاسبي المالي هو ضرورة العمل على تنشيط سوق الأوراق المالية الجزائرية، وذلك نظرا إلى افتقار الاقتصاد الجزائري لسوق تمثل مرجعية في التقييم.

خاتمة

تلعب معايير المحاسبة الدولية دورا هاما في تقريب الممارسات المحاسبية الدولية وتطوير وتحسين نوعية المعلومات المحاسبية التي تنتجها القوائم المالية للشركات ما يساعد مختلف الأطراف المتعاملة معها على ترشيد عملية اتخاذ مختلف القرارات وخاصة بالنسبة للمستثمرين. هذا ما دفع بالدول العربية إلى الأخذ بمعايير المحاسبية الدولية رغبة منها بتطوير أنظمتها المحاسبية وجلب رؤوس التمويل خاصة منها الأجنبية. إلا أن عملية التطبيق تتطلب توفر بعض المقومات اللازمة لتوفير الأرضية المناسبة لتطبيق هذه المعايير. وبالرغم من هذه الصعوبات التي واجهت ومازالت تواجه عملية تطبيق هذه المعايير بشكل أكثر دقة استطاعت هذه الدول تحقيق بعض الإيجابيات منها، وخاصة في ما يتعلق بتحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية مقارنة بما كانت عليه قبل تطبيق هذه المعايير في هذه الدول.

الهوامش

[1]- بودبة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المالية المحاسبية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المديرية الجهورية لتوزيع الكهرباء والغاز، جيجل، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007/2006، ص: 48.

[2]- المرجع السابق، ص: 48.

[3]- هشام سفيان صلواتشي- يوسف بودلة، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي الدولي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، مركز الجامعي بالوادي، 18/17 جانفي 2010، ص: 05.

[4]- المرجع السابق، ص: 06.

[5]- Lurent Didelot; Odile Barbe; Maitriser IFRS; les Groupe revue Fiduciaire; Paris; Edition 2009; Page: 03.

[6]- كنوش عاشور- بلعوز بن علي، المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS،مداخلة ضمن إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، 18/17 جانفي 2010، ص: 11.

[7]- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004. ص: 109.

[8]- محمد عصام الدين زايد، المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2004، ص: 349.

[9]- حواس صلاح، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 70.

[10]- بودبة خالد، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

[11]- حسن عبد الكريم سلوم- بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي العلمي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات- الفرص- الأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن، 2009، ص: 13.

[12]- المرجع السابق، ص: 14.

[13]- شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 98-103.

[14]- بن عيشي بشير، النظام المحاسبي الجديد بين الاستجابة لمتطلبات التطبيق والبيئة الجزائرية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة12/13 اكتوبر2009، ص:09.

[15]- منصوري الزين، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12/13أكتوبر2009، ص: 11.

[16]- أبو الفتوح علي فضالة، المحاسبة الدولية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1997، ص:22.

[17]- محمد شريف توفيق-حسن علي سويلم، استراتجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير الدولية للمحاسبة- تجربة السعودية، مصر، ماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج-دراسة اختباريه دولية مقارنة-، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص: 30-32. متوفر على الموقع الإلكتروني: www. Infotechaccountants. com، تاريخ الإطلاع 18 /12/ 2012.

[18]- المرجع السابق، ص:33.

[19]- عبد الناصر نور- طلال الحجاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[20]- مأمون حمدان- عماد الطوائي، تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ندوة المركز الثقافي، سوريا، الأحد 06 كانون الثاني 2009. متوفر على الموقع الإلكتروني:

http:// www. esyria. sy/ edamascus/ index. php? = stories category = business fiteenane..2012/12/11 ،

[21]- شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[22] -Chabane Assad; Transition de PCN vers SCF selon les normes internationales; 4/5/6/02/2008 ; Page: 03.

[23]- الجريدة الرسمية، العدد 19، 2009/03/25، ص:03.

[24]- الجريدة الرسمية للمداولات الخريفية، العدد 02، 2007، ص: 04.

[25] -Samir Marouani; Le projet du nouveau system comptable algérien anticiper et préparer le passage; mémoire en sciences de gestion,ESC. Alger; 2007/2008, Page94

[26]- ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني- دراسة مقارنة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 17/18 جانفي 2010، ص: 08.

تحديات الأمن الغذائي في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

الأستاذ زناقي إبراهيم
أستاذ مساعد قسم أ
جامعة الجزائر 03

الملخص:

يحتل موضوع الأمن الغذائي أهمية كبيرة جدا على صعيد الفرد والمجتمع والدولة وذلك لارتباطه بالأمن الاجتماعي والوطني والأمن القومي. ولذا فقد أولت معظم الحكومات في العالم أهمية استثنائية لإنتاج الغذاء وتوفيره للسكان بالكم، والنوع، والسعر، وفي كل الأوقات.

إن مخاطر الأمن الغذائي العربي بسبب سيطرة الدول المتقدمة على اتفاقية الإنتاج الزراعي واحتكارها تحت ذرائع مختلفة منها حقوق الملكية الفردية ومعاهدات واتفاقيات زراعية هذا من جهة ومن جهة أخرى احتكار الدول المتقدمة والمنتجة للغذاء فائض الغذاء والمخزون العالمي للحبوب الاستراتيجية التي أخذت تحول كميات كبيرة منه إلى الإنتاج الوقود الحيوي فضلا عن المضاربة بأسواق الحبوب مما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء.

Résumé:

La sécurité alimentaire a une grande importance au niveau de l'individu, la société et l'État, et elle est liée à la sécurité sociale et à la sécurité nationale, et donc la plupart des gouvernements du monde ont donné une importance exceptionnelle pour la production alimentaire, fournie à la quantité de la population, le type, le prix, et à tout moment.

La sécurité alimentaire arabe en raison de la prédominance des pays développés sur l'accord de la production agricole et son monopole sous divers prétextes, y compris les droits de propriété individuels et les traités et accords agricoles d'une part et d'autre part, le monopole des pays avancés producteurs de denrées alimentaires à l'alimentation et les stocks

mondiaux de céréales stratégiques excédentaires qui se tournent de grandes quantités de risques pour la production de carburant ainsi que la spéculation sur les marchés du fiasco, ce qui a conduit à la hausse des prix mondiaux de l'alimentation.

مقدمة:

يحتل موضوع الأمن الغذائي أهمية كبيرة على صعيد الفرد والمجتمع والدولة في كل الأوقات وفي مختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وذلك لارتباطه المباشر بحياة الإنسان وصحته وإنتاجيته ومستواه المعيشي، في حالة عدم توفر الأمن الغذائي من حيث النوع والكم والسعر، فإنه سيخلق مشاكل صحية واجتماعية واقتصادية وسياسة. ويعد الأمن مؤشرا لقياس الفقر، ويرتبط بالأمن القومي لذلك تسعى كل دولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بما يكفي حاجة سكانها من الغذاء والوصول إلى تحقيق فائض، وهذا يعتمد على مستوى التقانة المستخدمة في العملية الإنتاجية الزراعية التي أصبحت مؤشرا لتطور الزراعة لأنها تؤدي إلى مضاعفة الإنتاجية، كما هي الحال في الدول المتقدمة، بينما الدول التي تعتمد على الميزة النسبية وقليل من التقانة فإنها تمتاز بضعف الإنتاجية كما هي حال الدول العربية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في أن الوطن العربي يعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن وأن الفجوة الغذائية التي

تعبر عنه آخذة بالاتساع، بينما نسبة الاكتفاء الذاتي آخذة بالانخفاض وتعكس التدهور الحاصل في الإنتاج المحلي بسبب حزمة من المعوقات الأرضية والبيئية والمياه وضعف استخدام الحزمة التكنولوجية (بذور، أسمدة وتقنيات الري الحديثة، والهندسة الوراثية) وذلك لضعف إمكانية إنتاجها محليا بالكمية والنوعية المطلوبة، وضعف إمكانية استيرادها بسبب احتكارها من قبل الشركات الاحتكارية بذريعة حقوق الملكية الفكرية وتوقف الدعم الحكومي تنفيذا لاتفاقيات OMC، وضعف الاستثمارات الحكومية في ظل انخفاض الإمكانيات المالية والفنية والتكنولوجية للقطاع الزراعي الخاص، مقابل الطلب المتزايد على الغذاء بسبب تزايد السكان مما يزيد الاعتماد على الأسواق العالمية لسد العجز الحاصل في الغذاء، وما لهذه الحالة من مخاطر ومشاكل مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية بسبب احتكار الغذاء وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية مما يعني هدر عشرات المليارات من الدولارات سنويا لتوفير الغذاء، فضلا عن التبعية الاقتصادية والسياسية.

فرضية البحث:

هناك فجوة غذائية عربية آخذة بالاتساع نتيجة لقصور الإنتاج المحلي عن مواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد بسبب حزمة المعوقات التي تواجه الزراعة العربية الداخلية منها (الأرضية، والبيئية، والمياه، والحزمة، التكنولوجية)، والخارجية المتمثلة باحتكار مدخلات الإنتاج (التقانة الزراعية) واتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تمنع الدعم الحكومي وغيرها، ولا يمكن سد الفجوة الغذائية إلا عن طريق تدخل حكومي ودعم لاسيما البنى التحتية وإنتاج كل مكونات الحزمة التكنولوجية.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

1- تشخيص أسباب تدهور الإنتاج الزراعي العربي.
2- استشراف مستقبل الزراعة العربية.
3- تشخيص آثار اتفاقيات OMC في الزراعة العربية.
4- توضيح صورة الأمن الغذائي العربي ومخاطره.
5- بيان الأموال التي تهدر سنويا لسد العجز الغذائي.
6- معرفة درجة الاعتماد على الأسواق العالمية لتوفير الغذاء ومخاطر ذلك.
7- معرفة الدول العربية الممكنة لتحقيق الأمن الغذائي.

محاور البحث:

المحور الأول: التحديات الزراعية الخارجية للأمن الغذائي العربي في ظل OMC

المحور الثاني: الفجوة الغذائية العربية للمحاصيل الاستراتيجية للمدة 2001-2015.

المحور الأول: التحديات الزراعية الخارجية للأمن الغذائي العربي في ظل OMC

هناك مجموعة من الاتفاقيات والمبادئ الزراعية التي شرعتها OMC التي أصبحت معوقات ومحددات وقيودا على الزراعة العربية ومنها الآتي:

- **إلغاء الدعم الحكومي:**

يتوقع أن يؤدي إلغاء سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة للمنتجات الغذائية (دعم المزارعين + دعم الصادرات)، إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في السوق الدولية مثل اللحوم ومنتجات الألبان والسكر والحبوب، إذ إن معظم الدول العربية مستوردة لهذه المنتجات بشكل كبير.

ويقدر الخبراء أنه من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الزراعية في السوق العالمية بنحو (10 %)، نتيجة تحرير التجارة في قطاع السلع الزراعية، فضلا عن كون كمية الاستيراد ستزداد نتيجة لزيادة عدد السكان، وعدم مجاراة النمو في مجال الزراعة للزيادة السكانية التي تزداد بنسبة مرتفعة، وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد المنتجات الزراعية، وما لذلك من تأثير سلبي على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم في الدول العربية، أن الأثر النهائي لتحرير التجارة الزراعية الدولية على التجارة في الدول النامية بالذات، سوف يعتمد على تركيبة التجارة الخارجية لهذه الدول، فعلى المدى

القصير ستعاني الدول المذكورة خسائر كبيرة تتمثل بزيادة فاتورة الاستيراد، وذلك لأن الصادرات الزراعية طبقا للأسعار الدولية الجديدة المتوقع ارتفاعها وهذه الحالة تعتمد على مرونة الإنتاج الزراعي العربي في دفع عجلة الإنتاج، لاسيما الغذائي نحو الأمام بقفزات متسارعة مواكبة للسوق العالمية، ولذلك، فإن معظم الدول العربية لا تستطيع دفع الإنتاج الزراعي فيها، بسبب ضيق قاعدة الموارد، وضعف الاستثمارات الزراعية وغيرها، وستكون هذه الآثار السلبية أشد وطأة عليها. [1]

- **حقوق الملكية الفكرية:**

من المتوقع حصول زيادات في أسعار مستلزمات الإنتاج، لاسيما تلك المتعلقة بمدخلات الإنتاج الزراعي ضمن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، التي تمنع أي تبادل تجاري دون اتفاق مسبق ضمن الاتفاقيات متعددة الأطراف مثل البذور المحسنة والمبيدات وأفراخ الدواجن، وهي تقانة خاضعة لقواعد حقوق الملكية الفكرية، ولا يجوز التعامل معها إلا عن طريق اتفاقيات مسبقة بين أطراف البيع والشراء أو إجازات التصنيع، مما قد يترتب عليه نقص استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية وزيادة مخاطر تدهور الإنتاجية الزراعية. كما أن اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، يفرض مستويات حماية عالية من التلف تفوق ما كان سائدا في الاتفاقيات التي قبلها، الأمر الذي يترتب عليه تحويلات مالية ضخمة من الدول العربية إلى الدول المتقدمة، للحصول على تلك الحقوق، أو نتيجة للتعويضات لبرامج التنمية، وعلى وجه الخصوص تلك البرامج المتعلقة بالتطوير والتحديث التقني الزراعي[2].

- **القدرات التنافسية:**

بالنسبة إلى الدول العربية عامة، فإن الواقع الفعلي يشير إلى صعوبة منافستها سعريا في أسواق الدول المتقدمة وذلك بسبب عدم تكافؤ القدرات التنافسية لضعف القدرات التنافسية العربية حاليا، مقارنة بالدول المتقدمة لأسباب عدة من أهمها:

– أن معظم مدخلات الإنتاج الزراعي مستوردة ويتوقع استمرار استيرادها مما يزيد من تكلفة الإنتاج المحلي.

– محدودية الفائض الزراعي القابل للتصدير في معظم الدول العربية ومعظمه ليس من السلع الغذائية الرئيسية، كما أن معظم هذه الدول تعد من أكبر مستوردي الحبوب لاسيما القمح والمواد الغذائية الأخرى، الأمر الذي يترتب عليه أنها ستدفع ثمنا أكثر لما تستورده، لسد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي على إثر رفع الدعم.

– ضعف كفاءة الجودة في منتجات الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة لتسارع التقدم العلمي والتكنولوجي بدرجات مرتفعة في الدول المتقدمة.

– التطور التكنولوجي الذي أدى إلى خفض الميزة النسبية المتمثلة في انخفاض تكلفة اليد العاملة للدول العربية، التي تعتمد على تصدير منتجاتها على أساس انخفاض تكلفة الأيدي العاملة وذلك بتأثير التطور في استخدام الهندسة الوراثية في استنباط أنواع جديدة من البذور عالية المحصول، واستحداث وسائل جديدة للري مع تطور صناعة الأسمدة.

– تشدد الدول المتقدمة في تطبيق معايير الصحة والصحة النباتية، والمواصفات والمقاييس الفنية على الواردات الزراعية من الدول الأخرى ومنها الدول العربية، إذ تتضمن هذه المعايير العديد من الشروط التي يصعب على الدول العربية تطبيقها، وبذلك فهي تحقق استفادة من مميزاتها في تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة الدولية، فضلا عن تقدمها العلمي والتكنولوجي، لذلك فكيف يتم تطبيق معايير واحدة على مجموعتين مختلفتين من الدول من حيث طبيعة النظام الاقتصادي المتبع فيها، ودرجة تقدمها الاقتصادي.[1]

- **مبادئ الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وفقا لـ OMC:**

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 177.

[2]- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 207.

[1]– عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 05.

لقد أكدت اتفاقيات بالتزام حكومات الدول التي وقعت على الاتفاقية التجارية بإيقاف كل أشكال الدعم الحكومي إلى القطاع الزراعي، وقد التزمت الدول العربية وعلى الفور بذلك، بينما لم تلتزم حكومات الدول المتقدمة بذلك وقدمت كل أشكال الدعم إلى القطاع الزراعي.[2]

المحور الثاني: الفجوة الغذائية العربية للمحاصيل الاستراتيجية للمدة 2001-2015

إن من أهم مظاهر انعدام الأمن الغذائي العربي، وجود عجز غذائي في إنتاج المواد الغذائية وعدم القدرة على تغطية الحاجات الاستهلاكية، وبالتالي تدني مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي وما يترتب على ذلك من اللجوء إلى الاستيراد من الخارج.

الجدول (1): واقع إنتاج واستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب الاستراتيجية في الوطن العربي للمدة (2001-2015)
الكمية ألف طن.

السنوات	الإنتاج المحلي	الاستيراد	التصدير	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء
2001	43840	45761	1870	87731	%49
2002	46349	52380	2387	96342	%48
2003	55392	47551	2576	100368	%55
2004	53228	46211	3002	96437	%55
2005	52549	54261	3678	103132	%53
2006	62025	51588	3428	110185	%56
2007	49759	57176	3315	103620	%48
2008	46679	58778	2624	102625	%45
2009	45912	59116	2023	103005	%42
2010	44011	62124	1084	106147	%41
2011	54464	66817	1702	119579	%45
2012	51886	62658	1807	112733	%46
2013	59796	60020	2987	116823	%51
2014	57371	72114	1078	128407	%44
2015	58276	73008	1966	129390	%45

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات 35, 34, 33، 27، 28، 27، 26

1- إن المتاح للاستهلاك = الإنتاج المحلي + صافي التجارة الخارجية

2- نسبة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي/ المتاح للاستهلاك *100%

ان الانتاج المحلي العربي من الحبوب الاستراتيجية أخذ بالتذبذب من سنة إلى أخرى. فقد ارتفع من 42 مليون طن سنة 2001 إلى 62 مليون طن سنة 2006 ثم شهد انخفاضا مستمرا ما بين 2007 و2010 ثم عاد إلى الارتفاع ابتداء من سنة 2011. وبعد ذلك عرف تذبذبا بين 2012 و2015 بين الارتفاع والانخفاض وهذا يبين هشاشة الإصلاحات المعتمدة في الدول العربية.

بالمقابل، هناك ارتفاع مستمر في الواردات الزراعية. وهذا راجع إلى تحسن المداخيل في الدوال العربية وبلغت مستوى قياسيا سنة 2015 بـ 73 مليون طن. بينما الصادرات بقيت دون المستوى المطلوب وعرفت تذبذبا مستمرا. في حين عرفت نسبة الاكتفاء الذاتي اختلالا متواصلا وهذا يعكس مدى اعتماد الأمن الغذائي العربي على السوق العالمي وما ينتج عنه من مخاطر من اختلالات في ميزان المدفوعات للبلدان العربية.

- **الميزان السلعي لمجموعة الحبوب الاستراتيجية:** عرفت الموازين السلعية لمجموعة الحبوب الاستراتيجية العديد من التغيرات نوضحها في الجدول التالي:

الجدول (2): الموازين السلعية لمجموعة الحبوب في الوطن العربي للمدة (2001-2015) /م د

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان السلعي
2001	402	7112	(6710)
2002	496	7962	(7462)
2003	497	7507	(7009)
2004	688	9194	(8505)
2005	708	9893	(9185)
2006	736	9778	(9041)
2007	875	15381	(14505)
2008	803	19101	(18197)
2009	796	20418	(19622)
2010	832	21096	(20264)
2011	1320	23013	21692
2012	1587	22845	21258
2013	2074	24370	22296
2014	494	24104	22806
2015	821	21942	20321

[2]- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 208.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، المجلدات 35, 34, 33، 28، 27، 26.

في ما يتعلق بالميزان السلعي لمجموعة الحبوب الاستراتيجية في الوطن العربي، حيث إن قيمة الصادرات العربية متذبذبة ومنخفضة، فقد ارتفعت من (402) مليون دولار عام 2001 لتصل إلى أعلى مستوى لها (875) مليون دولار وذلك عام 2007 إلا أنها انخفضت إلى (832) مليون دولار عام 2010 ثم عرفت ارتفاعا إلى غاية 2013 حيث وصلت إلى (2074) مليون دولار بعدها شهدت انخفاضا قياسيا سنة 2014 وصل إلى (494) مليون دولار ثم عادت إلى الارتفاع سنة 2015. هذه القيم المنخفضة تعكس حجم الكميات المصدرة من مجموعة الحبوب فضلا عن انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية وذلك لانخفاض جودتها بسبب ضعف التقانة، وبالتالي ضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية حتى في الفترة التي ارتفعت فيها أسعار الغذاء العالمية.

أما عن قيمة الاستيرادات لمجموعة الحبوب فقد ارتفعت من 7112 مليون دولار عام 2001 إلى (21096) الذي حصل في السنوات 2001-2014 وكان ناتجا عن ازدياد الكميات المستوردة وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية لاسيما أثناء الأزمة العالمية للغذاء عام 2008 وما تلاها، وإن ارتفاع الأسعار كان ناتجا عن تخفيض الدعم الحكومي في الدول المقدمة وفقا لمبادئ OMC، فضلا عن سحب كميات كبيرة من المخزون الاستراتيجي للحبوب وتحويله إلى إنتاج الوقود الحيوي.

لقد اتضح من الميزان كم هي المليارات التي تهدر سنويا لاستيراد الحبوب، بينما كانت قيمة إجمالي الصادرات منخفضة بنسبة كبيرة جدا مقارنة باجمالي الواردات، ويمكن القول إن الوطن العربي قد أهدر (120) مليار دولار لاستيراد الحبوب خلال هذه السنوات، ولكن عند مقارنة هذا المبلغ بفترة سابقة نجد أن الوطن العربي قد استورد كل أنواع الغذاء بمبلغ (136) مليار دولار للمدة 1970-1990، وهذا يعكس لنا خطورة الأمن الغذائي العربي، والتدهور الحاصل في الزراعة وعدم تحقيق مستوى نمو في الإنتاج المحلي يمكن أن يواكب نمو السكان من جهة وهذا المبلغ الضخم يعكس الكميات الكبيرة المستوردة وأسعارها العالية.

إن ما تقدم من عرض لحقائق ووقائع ذاتية وموضوعية يمكن عن طريقه استشراف مستقبل الأمن الغذائي العربي والحكم على أن مخاطر الأمن الغذائي العربي آخذة بالاتساع لأن الفجوة الغذائية آخذة بالاتساع ولا يوجد بالأفق ما هو مخالف لذلك، وهي مبنية على تحديات ذاتية وأخرى موضوعية مرتبطة بالدول المسيطرة على الزراعة كمدخلات ومخرجات، كالآتي:

أولا: التحديات الذاتية وتتلخص بالآتي:

1- حجم وتعقيب التحديات الزراعية العربية الداخلية، المتمثلة بمشاكل الأرض والتصحر والتملح والزحف السكاني على أفضل الأراضي خصوبة ومشاكل الملكية والحيازة.

2- مشاكل المياه من حيث الكم والنوع حيث ارتفاع درجة الملوحة والتلوث بسبب رمي مخلفات المدن والصناعة والزراعة في مجرى الأنهار، وضعف استخدام تقانات الري الحديثة، فضلا عن عدم التزام واحترام دول المنبع للأنهار باتفاقيات تقسيم المياه واستعمالها كورقة ضغط سياسي واقتصادي ضد الدول العربية، هذا وتشير التوقعات بأن العجز المائي في الوطن العربي سيكون (90) مليار $م^3$ عام 2020 يرتفع إلى (25 م) مليار $م^3$ عام 2030.

3- مشاكل الحزمة التكنولوجية (التقانة الزراعية المتمثلة بالمكننة والأسمدة والبذور المحسنة والمبيدات وسلالات الحيوانات والجينات الوراثية وتقانات الري الحديثة، إذ اتضح من البحث أن الدول العربية تعاني من نقص كبير في

مكونات الحزمة التكنولوجية من حيث المنتج محليا التي تتسم بضعف كفاءتها مقارنة بالمنتج العالمي، وانخفاض عددها وكمياتها التي لا تتناسب مع حجم الزراعة العربية وعدم اهتمام الحكومات العربية بها، فضلا عن مشاكل استيرادها من الخارج لأسباب منها ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات والمعاهدات الزراعية المسبقة والأسعار وغيرها من المحددات والعراقيل.

4- ضعف الاستثمارات الزراعية العربية على البنى التحتية الزراعية والبحث والتطوير مما انعكس سلبا على استثمارات القطاع الزراعي الخاص، وهنا تشير بعض المصادر إلى أن الاستثمار الحكومي بمقدار 1% على البنى التحتية من شأنه تحفيز الاستثمار الخاص بمقدار 6%.

5- إيقاف كل أشكال الدعم الحكومي للقطاع الزراعي استجابة لاتفاقيات OMC التي ألزمت كل الدول الأعضاء برفع الدعم، حصل هذا في الوقت الذي كانت فيه الزراعة العربية في أمس الحاجة إلى المزيد من كل أشكال الدعم من جهة ولضعف الإمكانات المالية والفنية والتكنولوجية والإدارية للقطاع الزراعي الخاص، مما يعني المزيد من التدهور الزراعي.

6- ضعف أو انعدام التنسيق العربي لحل مشاكل المياه مع دول المنبع للأنهار العربية، فضلا عن ضعفا التنسيق العربي لإقامة لتكتلات التجارية والاقتصادية التي أقرتها المنظمة وذلك للاستفادة من مزايا هذه التكتلات.

ثانيا: التحديات الموضوعية:

وهي التحديات المرتبطة بالدول المتقدمة ومنها الآتي:

1- أن الدول المتقدمة تعاني من فائض زراعي وتتخذ من OMC أداة لتصريفه

2- ما يسمى بأكذوبة الدعم الحكومي التي جاءت بها اتفاقيات المنظمة التي ألزمت كل الدول الأعضاء بإيقاف الدعم نجد في الوقت نفسه عدم التزام الدول المتقدمة به، بل على العكس استمرت بتقديم الدعم المباشر وغير المباشر وفق ما يسمى بالصناديق على الرغم من أن القطاع الزراعي الخاص في الدول المتقدمة يمتلك من الإمكانيات الشيء الكبير، وقد يفوق إمكانيات دول نامية.

3- أثر استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي على مخزون الغذاء والأمن الغذائي العربي:

الجدول (3): المخزون والاستهلاك العالمي من محاصيل الحبوب للمدة (2000-2015) مليون /طن

السنوات	المخزون	الاستهلاك	نسبة المخزون للاستهلاك %
2000	564	1857	30.4
2001	534	1902	28.1
2002	441	1909	23.1
2003	356	2019	18.4
2004	404	1990	20.3
2005	389	2019	19.3
2006	336	2043	16.4
2007	309	2098	14.7
2008	285	2115	13.5
2009	262	2144	12.4
2010	236	2172	10.9
2013	592	1927	31
2014	654	1910	34
2015	664	1869	35.5
2016	702	1905	37

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الإلكترونية

4- تعد الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، إلى زيادة الاستهلاك العالمي من الحبوب بمعدل 106% بينما تراجع المخزون منها بمعدل سنوي 602% ويرجع ذلك إلى استخدام كميات كبيرة من الحبوب الاستراتجية في إنتاج الوقود الحيوي كما حدث تراجع في المخزون الاستراتيجي العالمي من السلع الغذائية الأساسية إذ

قدرت قيمة المخزون للاستهلاك من محاصيل الحبوب 30.4% عام 2000 إذ بلغ حجم المخزون من محاصيل الحبوب 564 مليون طن في العام نفسه، بينما كان حجم الاستهلاك منها 1857% مليون طن وبمقارنة نسبة المخزون للاستهلاك في عام 2010 نجد أن النسبة تراجعت لتصل إلى نمو 10.9% حيث بلغ حجم المخزون نحو 236 مليون طن والاستهلاك نحو 2172 مليون طن ثم عادت إلى الارتفاع ابتداء من سنة 2013 حيث بلغت (592) مليون دولار واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى (702) مليون دولار سنة 2016.

وهنا يمكن القول إن حجم المخزون العالمي قد انخفض إلى النصف خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، مما ينذر بخطر كبير يواجه البلدان النامية التي تعتمد على الأسواق العالمية في توريد الغذاء. فعند حدوث أي طارئ أو أزمة، فإن البلدان المنتجة لن تضحى بمخزونها الاستراتيجي. فقد تمتنع عن البيع كما عملت مصر والهند وفيتنام ودول أخرى أيام أزمة الغذاء عام 2008 أو رفع الأسعار وبشكل كبير جدا وكلا الحالتين ستلحق أكبر الضرر بالدول العربية، وبالمقابل اتضح من الجدول أن الاستهلاك العالمي للغذاء في تزايد مستمر، وتتسم البلدان العربية بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وأن الطلب على الغذاء يزداد بمعدل سنوي يقدر بـ 5.5% بسبب الزيادة المكانية وتغير النمط الاستهلاكي وارتفاع القدرة الشرائية فضلا عن الاستهلاك التبذيري، مقابل نمو في زيادة الإنتاج يصل إلى 2.5% سنويا ثم شهد انخفاضا ابتداء من سنة 2013 إلى غاية 2016.

5- سيطرة الدول المتقدمة على إنتاج أكثر من 85% من مكونات الحزمة التكنولوجية ووضع العراقيل أمام الدول العربية لإنتاجها أو استيرادها، وهذا يعني بقاء الزراعة العربية متخلفة، فضلا عن عدم قدرة المنتج المحلي على المنافسة ليس في الأسواق العالمية فحسب وإنما الأسواق المحلية طالما أن المنافسة تعتمد بالدرجة الأساس على العامل التكنولوجي ولا وجود اليوم للميزة النسبية كما كانت الحال قبل خمسين سنة.

خاتمـــــــة:

أظهر البحث حزمة من التحديات التي تواجه الزراعة العربية متمثلة بالتحديات الأرضية والمياه والبيئة والحزمة التكنولوجية وضعف الاستثمارات الحكومية وضعف البنى التحتية، فضلا عن ضعف القوانين والتشريعات والبحث والتطوير والمؤسسات ذات العلاقة بالزراعة، ما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي وانخفاض الإنتاجية كما توصلنا إلى بعض النتائج وعلى أثرها تم اقتراح بعض التوصيات نذكر منها:

1- عدم استفادة الدول العربية من التكتلات الاقتصادية العربية التي سمحت بها OMC

2- غياب التنسيق بين الدول العربية لحل المشاكل الزراعية وتنسيق السياسات التي تخدم القطاع الزراعي.

3- ضعف الإمكانيات المالية والفنية والإدارية والتكنولوجية والمعلوماتية للقطاع الزراعي الخاص في الدول العربية.

4- ضعف الاهتمام بالبحث والتطوير والمراكز التحتية الزراعية بسبب ضعف الأموال المخصصة وضعف الكوادر والأجهزة الفنية المستخدمة.

5- أظهر البحث أن الزراعة العربية مازالت تعتمد على مبدإ الميزة النسبية التي غادرتها الدول المتقدمة منذ أكثر من ثلاثين سنة، فالمنافسة أصبحت تعتمد على مستوى التقدم التكنولوجي المستخدم بالعملية الإنتاجية الزراعية، وأن الإنتاجية دالة على مستوى التقانة المستخدمة بالعملية الإنتاجية.

6- اتساع الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب كمؤشر على انعدام الأمن الغذائي العربي وأن ذلك ينذر بخطر الأمن الغذائي العربي مستقبلا.

7- كشف البحث حجم الأموال العربية للازمة لاستيراد الحبوب الاستراتيجية التي قدرت بأكثر (120) مليار دولار للمدة 2001-2015.

8- إن عملية انضمام الدول العربية إلى OMC سوف لن تساهم في توفير الأمن الغذائي العربي لأن الانضمام سوف يعالج مشاكل تجارية بحتة متمثلة بتصريف فائض الإنتاج الزراعي عن طريق آليات المنظمة، ولكن مشكلة الدول العربية أنها تعاني من نقص كبير في الإنتاج الزراعي المحلي كما أنها تعاني من مشاكل في كل مدخلات الإنتاج، وأن المنظمة سوف لن تساهم في معالجة أي من مدخلات الإنتاج.

9- توصل البحث إلى حقيقة مساهمة إنتاج الوقود الحيوي من محاصيل الحبوب في ارتفاع الأسعار من جهة وتخفيض المخزون العالمي للحبوب من جهة أخرى وتأثير ذلك على الأمن الغذائي العربي عن طريق حجم الكميات الكبيرة من التخزين الاستراتيجي العالمي للحبوب التي تستخدم لإنتاج الوقود.

10- كشف البحث المخاطر المستقبلية للأمن الغذائي العربي بسبب ارتفاع الكميات المستوردة من الغذاء نتيجة لزيادة الطلب الناجم عن زيادة المكان مقابل انخفاض تدريجي بالإنتاج الزراعي المحلي وفضلا عن تدهور الإنتاج الزراعي العربي وعدم مواكبة الزيادة في الطلب الناجم عن زيادة السكان، مما يستلزم زيادة الكميات المستوردة في ظل ارتفاع أسعارها ومحدودية عرضها نتيجة التوجه العالمي نحو استخدام هذه المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، ومخاطر ذلك على استمرار ارتفاع الأسعار في المستقبل فضلا عن استمرار انخفاض التخزين العالمي من الحبوب، مما ينذر بخطر كبير في المستقبل بالنسبة إلى وطننا العربي.

التوصيـــــــــــات

1- العمل على سد النقص الحاصل في مستلزمات الإنتاج الزراعي من الساحبات والحاصدات والأسمدة الكيميائية، وإجراء مسح شامل لجميع احتياجات ومتطلبات الإنتاج الزراعي، لمعرفة النقص الحاصل في جميع مستلزمات ومدخلات الإنتاج الزرعي المتطورة، وتحديد احتياجات الإنتاج الحالية والمستقبلية منها، مع وضع خطة عملية لتوفيرها بمختلف السبل.

2- ضرورة الإبقاء على دور الدولة في القطاع الزراعي، وعدم التخلي عن دعم القطاع المذكور فضلا عن دعم القطاع الخاص الزراعي لكي يكون بديلا عن الدولة لاحقا وذلك لضعف إمكانيات القطاع الخاص المالية والإدارية والعلمية والتقنية في الوقت الحالي، وعدم قدرته على مسايرة المتغيرات والتطورات الاقتصادية الدولية والتفاعل الإيجابي معها.

3- تشكيل مجلس زراعي علمي عربي يقع على عاتقه وضع استراتيجية تحمل في طياتها تحولا نوعيا من المنافسة المبنية على أساس الميزة النسبية، التي غادرها العالم المتقدم منذ أكثر من ثلاثين سنة وإلى المنافسة المبنية على زيادة الإنتاجية الزراعية ورفع القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية العربية لاسيما المحاصيل الاستراتيجية لارتباطها المباشر والقوي بالأمن الغذائي العربي، وذلك بالاعتماد على استيراد وتوطين ونقل أحدث ما توصل إليه العالم المتقدم من مستوى تكنولوجي زراعي إلى البلدان العربية.

4- دعم التصنيع الوطني للتقنيات الحديثة في الوطن العربي، وإعداد البرامج لتوطين التقنية في القطاع الزراعي، لإقامة المصانع للمكائن والآلات والمعدات الزراعية، ولإنشاء مصانع لإنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي كالبذور المحسنة والأسمدة والمخصبات والمبيدات باعتبارها تحتل أهم مدخلات الإنتاج الزراعي، لاسيما أن معظم هذه المدخلات أصبحت بيد الشركات الاحتكارية.

5- الاهتمام بسياسة البحث والتطوير الزراعي، بدعم وتطوير المؤسسات والمراكز البحثية ماليا وعلميا وتقنيا، لاسيما زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في مجالات الإنتاج الزراعي، (لدورها الكبير في تعظيم الإنتاج

الزراعي في الدول المتقدمة، بما يمكنها من استيعاب وامتلاك التطورات العلمية المتقدمة، والاستفادة من تطبيقات التقانة الحيوية والهندسة الوراثية، ولكي تتمكن من اتخاذ الحلول المناسبة للتطور التقني، من أجل رفع إنتاجية النبات والحيوان والوصول بها إلى مستويات عالية.

6- تنسيق الجهود العربية لحل المشاكل والتحديات التي تواجه الزراعة العربية كالتحديات الأرضية والمياه... إلخ.

7- تنسيق الجهود لإنتاج مكونات الحزمة التكنولوجية كما ونوعا عربيا لعدم إمكانية استيرادها من الخارج طالما هناك احتكار لها من قبل الدول المتقدمة وشركاتها الاحتكارية، وفقا لقيود حقوق الملكية الفكرية ومشاكل سعرية، واتفاقيات وغير ذلك.

8- تنسيق الجهود العربية وتوحيدها لحل المشاكل المائية مع دول الجوار والاهتمام بتقانات الري الحديثة.

9- ضرورة تقديم كل أشكال الدعم المالي والعلمي والتكنولوجي من قبل القطاع العام للقطاع الزراعي وللبنى التحتية والمؤسسات ذات العلاقة.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

1. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

2. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

3. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

4. مصطفى رشدي شيحة، اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

5. الجوزي جميلة، مظامر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

6. بيضون أحمد أمين، الأمن الغذائي في الوطن العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، 2001.

7. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أمم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية للكتاب، 2001.

8. منظمة الأغذية والزراعة العالمية، قاعدة البيانات الإحصائية، روما، إيطاليا، 2001.

2- **باللغة الفرنسية:**

Mustapha Cherif, Mondialisation: opportunités menaces, les lundis de commerce, institut national de commerce, volume 3, année universitaire 2001/2002.

واقع وآفاق استراتيجية التنويع الاقتصادي- دراسة بعض التجارب الحديثة للدول المتقدمة والنامية الغنية بالموارد الطبيعية

طويل آسيا
أستاذة محاضرة أ
جامعة البليدة 2– كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ملخص

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي في الآونة الأخيرة حيزا كبيرا من الاهتمام حيث أدركت البلدان وبخاصة الريعية منها التي أضحت تعاني الأمرين نظرا إلى اعتمادها الكبير على الثروات الطبيعية التي تمتلكها التي يأتي في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. وإذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر كما يؤثر على النمو والاستقرار الاقتصادي لهذه البلدان.

من هذا المنطلق تسعى العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية التنويع الاقتصادي، السياسات الاقتصادية التنويعية، قطاع الصناعات التحويلية.

Résumer:

Ces derniers temps le thème de la diversification économique a prêt beaucoup d'attention et surtout par les pays rentiers qui ont subits des grandes difficulté en particulier ceux qui sont en forte dépendance sur les ressources naturelles appartenant en premier lieu le pétrole، Ce qui en fait caractérisée par mono-économie. la dangerosité de se fier à cette ressource la liaisons avec les marchés mondiaux، et ce qui se passe dans les fortes fluctuations de temps à autre affecte également la croissance et la stabilité économique de ces pays.

De ce point de nombreux pays cherchent à travailler dur pour mettre en œuvre la stratégie de diversification économique et le succès en adoptant un ensemble de diversification de la politique économique، qui vise à restructurer l'économie et augmenter le niveau de la contribution des secteurs économiques alternatifs dans le produit intérieur brut، et d'améliorer l'efficacité de de ces secteurs، en particulier le secteur manufacturier.

Mots clés: Stratégie de diversification économique، Des politiques économiques diversifiées، Secteur manufacturier.

المقدمة العامة

إن نجاح أو فشل سياسات التنمية يعتمد بدرجة كبيرة على البيئات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية. إضافة إلى ذلك، فإن أي اقتصاد نام يتأثر أيضا بالظروف والسياسات الدولية وكذا سياسات الدول الأخرى والمنظمات الدولية. وقد أصبحت التنمية المستدامة مهمة أكثر فأكثر ليس فقط على المستوى الوطني حيث إن التنمية غير المتوازنة أو انعدام التنمية سوف يمثل تهديدا بشكل متزايد ليس لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني فحسب وإنما على المستوى الدولي أيضا تعاني

الدول ذات الهبات الكبيرة من الموارد الطبيعية من هيمنة هذه الموارد على إنتاجها وتجارتها الخارجية وموادها المالية. وبالتالي تتحول هذه الدول إلى أحادية الإنتاج والتجارة. ونظرا إلى المخاطر التي تُمثلها هذه الوضعية أو ما يعرف بلعنة الموارد، فإن تطوير سياسات تنويع الإنتاج والتجارة والموارد المالية للدولة تصبح ضرورية وذلك لأن هذه الموارد الطبيعية قد تكون ناضبة وأسعارها كثيرة التذبذب وقد يحدث تراجع لحدود التبادل. وبناء على الصفات الهيكلية لهذه الدول فإنه يمكن دراسة سبل تنويع الاقتصاد عن طريق تطبيق سياسات تنموية تهدف إلى بناء اقتصاد تقل فيه هيمنة الموارد الطبيعية ويحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي. وانطلاقا من التجارب الدولية الرائدة لدول حققت هذا التنوع فإنه يتم التطرق إلى سياسات التنويع النامية ودراسة القيود التي تُواجه تعميق هذا التنوع في العديد من الدول النامية.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

واقع استراتجية التنويع الاقتصادي مع استعراض أهم التجارب الحديثة للدول المتقدمة والنامية الغنية بالموارد الطبيعية في ظل التغيرات الراهنة؟

للإجابة عن إشكالية الدراسة، صيغت الفرضيات التالية:

الفرضيات:

- تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل. هذا الاعتماد على مورد وحيد جعل الكثير من هذه الدول تصبح اقتصادات ريعية؛
- استراتيجية التنويع تحقق للمؤسسة النمو والتوسع؛
- يصبح التنويع في الأعمال الاستراتيجية جذابة، عندما تستنفد المنظمة جميع فرص النمو المربحة في أعمالها الحالية.

أولا: الإطار النظري: استراتيجية التنويع الاقتصادي:

1. مفهوم التنويع االقتصادي:

تهدف عملية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات، متكاملة الوحدات. هذه القاعدة تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية ذاتية ومتجددة ذات أداء اقتصادي واجتماعي كفؤ وتوفر الاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحسين نوعية حياته وتحرر الاقتصاد من التبعية متعددة الجوانب [1].

2. محددات التنويع الاقتصادي:

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات التي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية إفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، وهي [2]:

- ✓ **العوامل المادية:** الاستثمار ورأس المال البشري؛
- ✓ **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- ✓ **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- ✓ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.

---

[1]- جوعوف إسكندروف، ستبانون، **للبلدان النامية وقضاياها الملحة**، دار التقدم، موسكو، 1978، ص 220.

[2]- تقرير اللجنة الاقتصادية إفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع. 2006.

وهكذا، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، كارتفاع معدلات التضخم، يساعد على إنشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الأعمال. كما أن جناح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم رفع معدات الإنتاج والإنتاجية. كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

3. مفهوم استراتيجية التنويع:

أن استراتيجية التنويع تعني أن تقوم المؤسسة الاقتصادية بالتوسع من خلال [1]:

- ✓ تقديم منتجات و/أو خدمات جديدة؛
- ✓ كسب حصص سوقية جديدة؛
- ✓ إضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى عملياتها الحالية.

غير أن دوافع اللجوء إلى التنويع لا تتوقف عند هذا الحد بل هو أيضا أداة للمناورة الاستراتيجية في مواجهة حالات عدم التأكد في ظل محيط متغير، ولذلك يوظف كاستراتيجية لمواجهة المنافسة أيضا.

4- **أنواع استراتيجية التنويع:** وفي ما يلي نبذة عن استراتيجيات التنويع [2]:

أ. التنويع المرتبط والتنويع غير المرتبط: مثل (إنشاء المدارس، والمستشفيات الخاصة، والأندية الرياضية وتقديم الدعوة من خلالها)

❖ **التنويع المرتبط:** ويمكن للمنظمة اتباع هذه الاستراتيجية عندما تعمل على إضافة أنشطة لها ارتباط بعملياتها الحالية، ما يعطي لها فرصة استخدام نفس الخبرة والإمكانات والفن التكنولوجي، والاستفادة من مزايا التنويع بصفة عامة، إلا أنه يعاب على مثل هذه الاستراتيجية عدم توفير القدرات والمهارات الفنية والإدارية في بعض الأحيان، كذلك عدم ملاءمة المجتمع أو التكنولوجيا المتاحة.

❖ **التنويع غير المرتبط:** ويحدث ذلك عندما تتحول المنظمة إلى مجالات وعمليات لا ترتبط بالعمليات الحالية لنشاط المنظمة، وقد يتم الاستعانة بهذا النوع من التنويع والاستفادة من سمعة المنظمة ومركزها الدعوي والخدمي، كذلك للاستفادة من الموارد المالية المتاحة.

ب. التنويع الداخلي والتنويع الخارجي:

❖ **التنويع الداخلي:** وتمثل هذه الاستراتيجية اعتماد المنظمة على نفسها، وذلك من خلال الاستعانة بمواردها المتاحة، ويمكن أن تأخذ هذه الاستراتيجية بعض أو كل الأشكال التالية:

- دخول المنظمة مجالات جديدة بنفس نشاطاتها الحالية عندما ترغب في الانتشار وتوسيع نطاقها الجغرافي ليشمل جماهير جددا سواء في السوق المحلي أم في الأسواق العالمية.
- جذب جماهير جدد للدعوة الحالية، وذلك من خلال محاولة كسب شرائح جديدة من الجمهور لم تكن منضمة إلى المنظمة من قبل.

❖ **التنويع الخارجي: وقد يأخذ أحد شكلين:**

- **الاندماج:** يمثل شكلا جوهريا من أشكال التنويع الخارجي، ويتمثل في انضمام منظمتين أو أكثر

ومزج أعمالهما لتكون منظمة واحدة، ربما باسم جديد أو باسم أحدهما، وعادة ما تكون تلك المنظمة ذات حجم صغير.

---

[1]- عمر تيمجغدين، **دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة كوندور (برج بوعريريج)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 18.

[2]- البدائل الإستراتيجية 2 مدونة دكتور , الموقع:
https://ikhwanwayonline.wordpress.com/.../إستراتيجية

▪ **التنسيق والمشاركة،** في تحديد نقاط العمل المشترك والتعاون في ما اتفق عليه بين منظمتين أو أكثر.

ت. التنويع الرأسي والتنويع الأفقي [1]:

❖ **التنويع الرأسي:** يضمن التكامل الرأسي الأمامي منافذ التوزيع لمنتجات المنظمة، وتقديم خدمات أفضل للمستهلك، فضلا عن كونه أداة رقابة على منافذ وطرق بيع المنتجات وخدمات ما بعد البيع.

❖ **التنويع الأفقي:** قيام المنظمات بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة – التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة – بشرط أن تكون في نفس مستويات العمليات الحالية التي تقوم بها المنظمة.

الشكل رقم 01: أنواع استراتيجيات التنويع

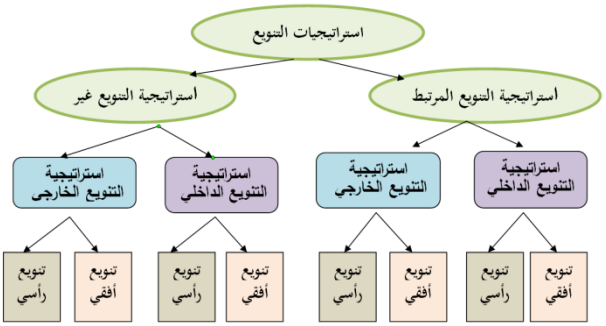

المصدر: عبد العزيز صالح بن حيتور، " **الإدارة الإستراتيجية** "، دار السيرة للنشر والتوزيع الطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2004 ، ص 243.

ثانيا: التجارب الحديثة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية:

تقدم التجارب التاريخية أمثلة قليلة عن البلدان التي استطاعت أن تنوع اقتصادها بنجاح مبتعدة كل البعد عن الاعتماد على النفط، لاسيما مع بقاء أفق إنتاجها النفطي طويلا وقويا. عادة ما تقف مجموعة من العقبات في طريق التنويع الاقتصادي، يبرز منها التقلبات الاقتصادية التي تنجم عن الاعتماد على عائدات النفط أو تأثير التآكل الذي تضرب به عائدات النفط الحكومات والمؤسسات.

1. التنويع الاقتصادي للدول المتقدمة الغنية بالموارد الطبيعية:

- **التجربة النرويجية نموذجا**

تعد حالة النرويج تجربة مميزة في مجال محاولة استخلاص [2] عوائد اقتصادية أوسع من تنمية الصناعة النفطية، من خلال تدخل الحكومة وتنظيمها لهذا المجال. ومنذ مطلع سبعينيات القرن العشرين وحتى منتصف التسعينيات، ظلت الحكومة النرويجية تطالب شركات النفط الأجنبية باستخدام السلع والخدمات الوطنية، للاستثمار في مشروعات صناعية مشتركة ونقل المعرفة. وواجهت سياسة المشروعات الصناعية أخطاء فادحة، غير أن من الواضح أن سياسات المشتريات ونقل المعرفة قد حققت نجاحات. لم يكن للنرويج أي صناعة وطنية في مجال النفط أو الخدمات المرتبطة به حتى عام 1970، حيث تحقق إجماع على تطوير الصناعة بمساعدة من الحكومة. ومنذ عام 1969، نصت الرخص الممنوحة لشركات النفط على مشاركة الدولة. وفي عام 1972، تم إنشاء شركة النفط الوطنية، المعروفة بـ "شتات أويل " (Station)، إلى جانب هيئة النفط، كما تم إصدار تشريع يطالب شركات النفط باستخدام السلع والخدمات النرويجية مادامت هي الأفضل من الناحية التنافسية. وكانت سلسلة رخص الأنشطة النفطية الممنوحة خلال عام 1973 قد شملت أحكاما لنقل الكفاءة، والتعاون في مجال تطوير التقنية الحديثة. وتم خلال الفترة 1979-

[1]- سعد علي حمود العنزي، مها عبد الكريم حمود الراوي، " **فلسفة تكوين قيمة منظمة الأعمال باتباع استراتيجيات التنويع** "، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 09، الموقع:
Uotechnology.edu.iq/../organization20%value.doc.

[2]- أويستين تورينج، **التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي**، الموقع:
www.ecssr.com/../0.1185-2421.00+en-uss-01dbc.

1994، تشجيع شركات النفط الأجنبية على المشاركة في مشروعات صناعية غير نفطية، بالإضافة إلى مشروعات مشتركة مع مؤسسات الأبحاث النرويجية للتطوير.

تمكنت النرويج، من خلال سياسة نقل المعرفة، من أن تؤكد موقعها بوصفها دولة رائدة في مجال تقنية العمليات النفطية البحرية، وعلى وجه الخصوص تقنية الأنشطة النفطية في أعماق البحار. وإن الجهد البحثي المتواصل، الذي تسهم فيه شركات النفط بتوفير الكفاءات المتخصصة والأموال والموظفين، وضع الأساس الراسخ لتطوير التقنية على النحو المميز، الذي ساعد منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين على تقليل التكلفة في مجال تطوير صناعة النفط بنسبة 3-5% سنويا، كما ساهم في تطوير الخدمات اللازمة للسوق العالمية .

ومنذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، انتهجت النرويج سياسة الاستخدام غير المباشر لعوائد النفط، وذلك بوضعها في صندوق النفط، واستغلال 4% من هذه العوائد في الميزانية السنوية. ويكمن الهدف من ذلك في حماية الاقتصاد الوطني من الارتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر. وتعد هذه السياسة ناجحة حتى الآن، حيث اقتربت قيمة الأصول المالية المدخرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

- **كيف أسهم إنشاء صندوق في إنجاح إدارة النرويج لاقتصادها وتجنبها نقمة الموارد:**

النرويج تمكنت من ذلك من خلال تنظيمين رائعين يحكمان عمل هذا الصندوق: [1]

<u>الأول:</u> حددت النرويج سقفا أعلى استخدامه سنويا من موارد الصندوق في تمويل الاتفاق الحكومي أو في تخفيض الضرائب وهذا السقف هو متوسط العائد المتوقع على موارد الصندوق في المدى الطويل، الذي قدر بـ4% من القيمة الإجمالية لموجودات الصندوق مقومة بالعملة المحلية.

<u>وهذا الإجراء حقق هدفين في غاية الأهمية:</u>

- ✓ أنه حد من قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق تبعا لزيادة حماية الاقتصاد النرويجي من التأثيرات السلبية للنمو المبالغ فيه في الإنفاق الحكومي. كما أصبحت معدلات هذا الإنفاق مستقلة عن تذبذبات إيرادات النفط بحيث لا تقوم الحكومة بإجراء زيادة كبيرة في هذا الإنفاق عندما ترتفع الإيرادات ولا تجد أنها مضطرة إلى تخفيضه عند تراجعها.
- ✓ أن قصر تمويل الإنفاق الحكومي على عوائد استثمارات الصندوق فقط وليس على الإيرادات نفسها، يضمن عدم استهلاك إيرادات النفط بشكل مباشر وأن يكون الاستهلاك لجزء من عوائدها فقط، من خلال تحويل تلك الإيرادات إلى أصول مالية وعقارية ذات عوائد دائمة، وهو ما يسمح بتوفير مصدر تمويل للإنفاق الحكومي لا يتلاشى بنضوب الثروة النفطية كما ستكون الحال عليه عند استخدام إيرادات الموارد في تمويل الإنفاق الحكومي بشكل مباشر كما يحدث الآن في معظم الدول الأخرى الغنية بالموارد.

<u>الثاني:</u> حظر على الصندوق استثمار أي من موجوداته داخل النرويج وألزم باستثمارها في أصول أجنبية فقط، وهو إجراء في غاية الأهمية أسهم في تحقيق هدفين مهمين أيضا:

- ✓ أنه وفر آلية لتعقيم سوق الصرف الأجنبي من تأثير تدفقات إيرادات الموارد من الاقتصاد المحلي على شكل استثمارات خارجية للصندوق يقابل دخولها إليه على شكل إيرادات ما يسهم في تفادي حدوث ارتفاع في

[1]- عبد الرحمان محمد السلطان , **" كيف تفادت النرويج نقمة الموارد "** , المال والاقتصاد , 2013/07/03 , الموقع Alphabeta.atgaam.com/article/delail/92333.

قيمة العملة المحلية أو في معدلات التضخم الذي سيكون حتميا دون ذلك.

✓ أن قصر استثمارات الصندوق على أصول خارجية يمنع دخول الدولة منافسا على الفرص الاستثمارية المحلية ويحد من تضخم أسعار الأصول محليا. ما ينتج مجالا أوسع للقطاع الخاص يلعب دور أكبر في النشاط الاقتصادي ويسهم في إنجاح جهود تنويع النشاط الاقتصادي.

وبنهاية النصف الأول من عام 2012 بلغ إجمالي موجودات صندوق التقاعد الحكومي العالمي 3561 مليار كرونا نرويجية

أو 595 مليار دولار أمريكي، وعادل 117% من الناتج المحلي النرويجي في ذلك العام. موزعة على استثمارات مالية وعقارية في العديد من الأسواق العالمية..

2. التنويع الاقتصادي للدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية:

استطاعت بعض الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الغنية أن تنجح في تنويع اقتصادها هتا وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل. من أبرز هذه الدول ماليزيا، وإندونيسيا، والشيلي، وكوريا، والهند والصين. وقد تميزت هذه الدول في إطار سياسة التنويع التحول نحو الإنتاج الصناعي أو، مثل الشيلي، نحو تنويع الصادرات التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية وذلك من خلال إثرائها وتثمينها بمنتجات أكثر تطورا [1].

أ. ماليزيا

- ينفرد هذا البلد بوضعية جغرافية متميزة وبموارد طبيعية متنوعة كالمطاط والمنتجات الغابوية التي كانت تشكل قبل اكتشاف النفط سلعا أساسية للتصدير ؛
- بعد فترة حمائية في الستينات، بدأت ماليزيا في أواسط السبعينيات بتعزيز صادراتها من المنتجات رخيصة الثمن معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكاليف اليد العاملة؛
- كان تحسين أداء الصادرات أحد الأهداف المهمة لسياسة التنويع التي انتهجتها ماليزيا. من أجل ذلك، اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا. كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار، وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، واعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والتسويق. وقد استثمرت أيضا بشكل مكثف في البنية التحتية، خاصة في مجال الطاقة، والاتصالات، والنقل؛
- في إطار تنويع الإنتاج، تحولت ماليزيا نحو المزيد من المنتجات التكنولوجية. وقد اعتمدت من أجل ذلك على تحرير استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية، وتحسين المهارات الفردية، وزيادة عدد الطلاب في الجامعات التقنية، وربط علاقات مع الجامعات الأسترالية والكندية. كما أطلقت برامج لتنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا.

إن الشعب الماليزي قد حقق "معجزته" بالفعل، وإنه تمكن من تحويل بلاده الفقيرة إلى ورشة عمل هائلة خلال فترة قصيرة، انتقلت خلالها ماليزيا من دولة زراعية بدائية إلى دولة متقدمة تحتل مرتبة متقدمة بين دول العالم خاصة بين الدول المصدرة للتقانة العالية، علاوة عن معدل نمو سنوي يناهز ثمانية بالمائة، وهو أحد أعلى المعدلات في العالم [2].

ب. الشيلي

تشيلي إحدى الدول الغنية بالموارد [3] التي تمتاز بنجاحها في تفادي نقمة الموارد وتحقيق قدر كبير من الاستقرار

[1]- تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع الاقتصادي، 2006.

[2]- محمد نجيب السعد، "**تجارب الشعوب -قصة النجاح الماليزية** "، جريدة الوطن، 12 مارس 2016 الموافق 30 جمادى الثاني 1437 هـ.

[3]- عبد الرحمان عبد السلطان، " **كيف تغلبت الشيلي على نقمة الموارد** "، المال والاقتصاد، 2013/07/03، الموقع
Alphabeta.atgaam.com/article/delail/92438.

في النَّشاط الاقتصادي، حيث اتصفت سياساتها الاقتصاديَّة خلال العقود الماضية بوعي تام بهذه المشكلة، هذا أولا، وثانيا في تبنيها لاستراتيجيات اقتصاديَّة مناسبة مكنتها من تفادي أعراضها بقدر كبير من النجاح.

أهم المكاسب الاقتصاديَّة التي حققتها تشيلي من تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي: تحتوى على النقاط التالية:

– من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مالية مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبرى الذي عرفه معدن النحاس. وقد ركز الشيلي أيضا على تحسين مناخ الأعمال، مما جعله يُصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير " ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي؛

– يقدم الشيلي كذلك عدة أمثلة على السياسات العامة الناجحة العمودية التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون. ويذكر على وجه الخصوص تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين الذي مكن من تطوير الشراكات بني القطاعين العام والخاص على المدى الطويل من أجل رفع قدرات إنتاجية المنتجين؛

– وقد وضع الشيلي أيضا صندوقا في عام 2005 لتشجيع التنافسية والابتكار، وذلك بتمويل من الضريبة على الاستغلال المنجمي، وطوّر مجموعة من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص. كما أنشأ أكثر من 50 قطبا قطاعيا متميزا؛

– تحسين مصداقية الحكومة كمصدر للديون في السوق المالية مما يخفض فوائد الديون السيادية ومخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية من الدول الأخرى؛

– دعم الادخار العام مما قلل من الحاجة إلى التمويل الخارجي في فترات الأزمات والانكماش وبالتالي تحاشي شيلي واحدا من أهم مصادر الخطر على الاقتصاد الكلي؛.

– من جهة أخرى، يشجع الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى من خلال تخصيص منح للطالب للدراسة بالخارج [1].

ت. كوريا الجنوبية

❖ على خلاف هذه الدول، كوريا لم تتوفر لديها هذه العناصر الطبيعية ومع ذلك استطاعت أن تنوع اقتصادها بسرعة كبيرة وتحقق نجاحا باهرا؛

❖ في البداية فرضت قيودا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفضلت اقتناء التكنولوجيا من خلال شراء حقوق الترخيص لاستعمال هذه التكنولوجيا، كما ركزت على بناء وتطوير القدرات الإجمالية، وهذا بالموازاة مع نظام تعليم متطور. بعد ذلك قامت بعدة إصلاحات مؤسساتية، مثل إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي؛

❖ كما ركزت على ضبط التمويل، وتحولت من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة ترويج الصادرات. وتشاركت الحكومات مع القطاع الخاص من أجل تنويع الاقتصاد وتطوير الميزة النسبية في معظم القطاعات التي تبشر بالازدهار، مع ضمان فعالية إدارة الاقتصاد الكلي؛

❖ كما أولت اهتماما خاصا من أجل تعزيز التكامل بني الدولة والسوق، والالتزام بإصلاحات طويلة المدى،

[1]- المعهد العربي للتخطيط، المركز 34 من بين 189 دولة حسب تقرير 2014.

وتوفير قيادة سياسية قوية، وتشجيع الاستثمار العام وتشجيع البحث العلمي وتشجيع الابتكار. سياسة التنويع الاقتصادي غير المباشر، امتدت أيضا إلى الاعتماد على السوق المالي في ضبط المدخرات.

إنها تهدف إلى استباق تباطؤ الاقتصاد من خلال تنويع أسواق التصدير وكشف تطبيق إجراءات جديدة لتحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية. وفي تقرير توجهات عام 2016 للتعامل مع الظروف الخارجية الصعبة[1]

ث. الهند

- انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عديدة استراتيجية إحلال الواردات بقيادة الدولة. كما ركّزت في المرحلة الأولى على إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود عن الاستثمار؛
- وقد بدأ تحرير التجارة الخارجية تدريجيا منذ بداية التسعينيات. ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من نحو 16% في تلك الحقبة إلى نحو 46 % خلال السنوات الأخيرة. كما ارتفع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
- من جهة أخرى، انتهجت الدولة سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي. وبعد عدة إصلاحات مواكبة خلال التسعينيات، أثمرت هذه الاستثمارات، إذ أثبتت الهند مستوى فاق التوقعات، قدرتها على الاستفادة من مخزونها من العمال المهرة في صناعات ناشئة في تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت بحلول عام 2012-2011 مصدر 70 مليار دولار من مجموع عائدات التصدير؛
- كما تميزت بالخصوص في صناعات أخرى، كصناعة المستحضرات الصيدلانية. وأصبحت تمنح براءات اختراع المنتجات وعمليات التصنيع وأصبحت رائدة عالميا في قطاع الأدوية؛

صناعات عديدة أخرى سجلت فيها الهند جناحا كبيرا منها صناعة السيارات والصناعات الكيميائية والخدمات، التي ترتقي اليوم بقوة الأسواق العالمية [2].

ج. الصين

- شهدت الصين منذ أواخر السبعينيات مجموعة من التغييرات ساهمت في تنويع الاقتصاد: من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق؛ ومن الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات؛ ومن مجموعة مجزأة من اقتصادات قروية تتمتع بمستوى من الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد أكثر تكاملا؛ ومن الاقتصاد المنعزل عن العالم إلى قوة تجارية دولية. وقد تزامن مع حجم هذه التغييرات الجذرية دولة ملتزمة تنطلق من رؤية طويلة الأمد لبناء المؤسسات والقدرات اللازمة؛
- وقد عمدت الدولة إلى تنفيذ إصلاحات تدريجية هنج دنغ شياو بينغ التدرجي الحذر الذي عبّر عنه بمقولته الشهيرة: **كمن يعبر النهر بتلمس الحجارة:** سمحت المجموعة الأولى من الإصلاحات للمزارعين باستئجار أراضٍ وتقديم حصة من الإنتاج بأسعار ثابتة إلى الدولة وبيع الفائض؛
- وقد أنشأت الصين مناطق اقتصادية خاصة ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل، وتشجيع الصادرات. وأصبحت من أكبر الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وفي الوقت نفسه عززت كفاءات عمالها وشركاتها، إذ فرضت شروطا تقضي بأن تدخل الشركات الأجنبية في مشاريع مشتركة مع الشركات المحلية، أو تنقل التكنولوجيا أو تستوفي متطلبات ارتفاع المحتوى المحلي في الإنتاج. ولا يزال بناء القدرات منذ عام 1982 من الأوليات. وأصبحت الصين بحلول أوائل التسعينيات مستعدة لتوسيع علاقاتها الخارجية والاستفادة من استثماراتها في إجمالي الصحة، والتعليم والاعتماد

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، صندوق النقد العربي.

[2]- محسن أمين لزعر , **"سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية وعربية"** , المعهد العربي للتخطيط , الكويت , 9-13 مارس 2014.

على الكفاءات. كما تضاعفت نسبة تجارتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأصبحت أول مُصدر للسلع والخدمات في العالم [1].

إن تضافر العوامل الطبيعية [2] والبشرية والتنظيمية وكذا التاريخية والسياسية لعبت دورا كبيرا في قوة الاقتصاد الصيني حيث أصبح هذا الأخير ينافس كبريات الاقتصاديات العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن الصين ما زالت أمامها مجموعة من التحديات لمواصلة تفوقها للاقتصاد على الصعيد العالمي فـإلى أي حد استطاعت دول العالم النامي من أن تنتفع من التجربة الصينية؟

ح. الإمارات العربية المتحدة

إن دولة الإمارات [3] حققت نجاحا كبيرا في مختلف مجالات التنويع الاقتصادي، حيث زاد نصيب الأنشطة غير النفطية عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي، أي إن نسبة قطاع النفط والغاز الطبيعي أصبحت تقل عن 40%، إذا ما أخذنا في الاعتبار الصناعات المرتبطة بذلك مثل الصناعات البتروكيماوية. وأشير إلى تطور الأنشطة غير النفطية بناء على مبادرات من القطاع الخاص والشركات التابعة إلى الحكومات المحلية، وذلك عن طريق الاقتراض من البنوك وإصدار السندات بالأسواق المالية العالمية، وهذا على عكس الوضع القائم بالدول النفطية الأخرى حيث تمثل العائدات النفطية عنصرا لا غنى عنه لتمويل النمو الاقتصادي، مما يفسر الترابط الوثيق لديها بين أسعار النفط ونمو الأنشطة غير النفطية. وأشير إلى أن النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط بلغ 4.1% في 2011 و3.3% في 2012 ليتجاوز 5% منذ سنة 2013. وأوضح أن التنمية في الدولة تحققت نتيجة سهولة الأعمال، إذ جاء ترتيب الدولة في هذا المؤشر الصادر عن البنك الدولي 23 عالميا، بينما جاء ترتيب الدولة في مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في المرتبة 12.

- حرصت الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، باعتمادها على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي. وقد ساهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي عام 1971 إلى نحو 30% في عام 2012؛
- بالإضافة إلى الاستقرار، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة إلى الشركات (عبء ضريبي منخفض جدا). كما أنها استثمرت، في إطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة، وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية. كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي)؛
- لاستكمال نفس النهج، قامت الإمارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030 وخطة دبي 2015. وتهدف الإمارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، والترخيص للأجانب بامتلاك العقارات.

---

[1]- http://www.trademap.org/

[2]- الصين قوة اقتصادية صاعدة، الموقع،
www.startimes.com/?t=14934261

[3]- أحمد بن سعيد، " **التطورات الأخيرة في أسواق النفط العالمية** "، ندوة وطنية ليوم 24 أفريل 2015، جريدة الاتحاد، 5 مارس 2016.

إن دبي [1] وضعت ونفذت رؤية استراتيجية للتنويع الاقتصادي قبل سنوات عدة مضت، ولذا فإنها بعيدة عن التأثر بالتراجع الحاصل في أسعار النفط، وفضلا عن ذلك فقد أصبحت تجربة دبي مثار إعجاب العالم بسبب تحقيق نقلة نوعية في فترة وجيزة من حيث سرعة وتيرة الإنجاز، مشيدا بالإجراءات التي تم اتخاذها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل الإجراءات ومنح المستثمرين إعفاءات ضريبية وحوافز، فضلا عن التزام حكومة دبي تطبيق الرؤية المستقبلية الدائمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

قادت تجربة إمارة دبي في التنويع الاقتصادي إلى دعم وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، حتى أصبحت تجربة دبي نموذجا يحتذى به على المستوى العالمي.

خ. المملكة العربية السعودية

- ركزت خطط التنمية المتعاقبة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل للحكومة وموجه للاقتصاد المحلي. ورغم تنويع الاقتصاد للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى، مازال هذا القطاع ومشتقاته والصناعات البرتوكيماوية تهيمن على الاقتصاد الكلي والحسابات المالية ومازال المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي (نحو 95%من الصادرات الإجمالية و91%من إيرادات الميزانية)[2]؛

الشكل رقم 02: مساهمة الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية (%)

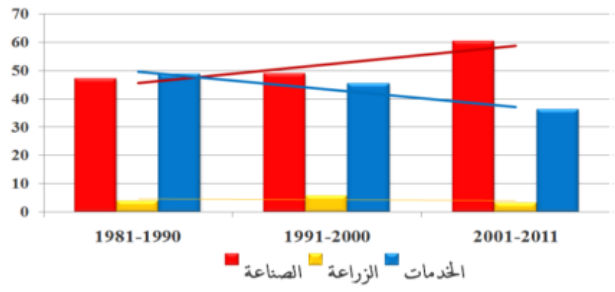

المصدر: إحصائيات البنك الدولي.

- وقد فرضت أسعار النفط المرتفعة والفوائض المالية الكبيرة خلال السنوات الأخيرة قيودا على مدى تنويع الاقتصاد وتنوع الإيرادات غير النفطية. يوجد عبء ضريبي للاقتصاد السعودي. من جهة أخرى، قد يؤدي رفع إيرادات الضرائب غير النفطية إلى التأثر السلبي ولو جزئيا على الأهداف الأخرى للسياسات، وأبرزها تنويع الاقتصاد؛
- تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من هيمنة القطاع النفطي، يسجل القطاع غير النفطي نموا خلال السنين الأخيرة. ويعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لهذا النمو مقارنة مع القطاع العام؛
- يقسم الاقتصاد السعودي إلى ثالث القطاعات: القطاع النفطي والقطاع العام (الخدمات الحكومية والمرافق العامة) والقطاع الخاص (جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى). ويشكل القطاع العام والقطاع الخاص القطاع غير النفطي.

نالت السعودية المرتبة 26 على مؤشر الأنشطة التجارية لأسباب تشمل قوة الاقتصاد السعودي بدليل عضوية المملكة في مجموعة العشرين، وهي الحالة الوحيدة بين الدول العربية في المجموعة التي تضم كبريات الاقتصادات العالمية، مثل: الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا ودول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي فضلا عن روسيا والهند والبرازيل وإندونيسيا وتركيا [3].

خاتمة

إن معضلة التنويع الاقتصادي تتعدى التغيرات والتحولات في الاقتصاديات الوطنية للبلدان المتخلفة، هي تمس حتما مسألة العلاقات الاقتصادية الدولية، أي نمط تقسيم

---

[3]- فتح سوق الأسهم السعودية للمستثمرين الأجانب"، 22 يوليو/تموز 2014، الموقع:
http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2014/07/140714_saudi_stock_market.shtml

العمل الدولي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة من جهة، ومن جهة أخرى التنويع من حيث جوهره.

الاستنتاجات:

- عديدة هي الدول، متقدمة أو نامية، التي أقدمت بشكل فعال على تنويع اقتصادياتها وتنويع هياكلها الإنتاجية وصادراتها. البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الآخر. وقد تمكنت بالخصوص بعض الدول التي تمتلك ثروات طبيعية أو بشرية من تسجيل قفزة نوعية في هذا الإطار، عكس بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية؛
- انطلاقا من تجارب بعض الدول التي قامت بوضع سياسات إصلاحية تسمح بالتنويع الاقتصادي، يتضح وجود عدد من العوامل المشتركة التي ساهمت في إنجاح هذه التجارب:

- اعتبار الزيادة في مستوى وتنويع الصادرات أحد أولويات التنمية الرئيسية.
- اعتماد الحكومات على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في استراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية.
- إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع والتنمية.

- بصفة عامة، وبالإضافة إلى الموارد الطبيعية، والبشرية، ونوعية الإدارة الاقتصادية، تتأثر إمكانية التنويع الاقتصادي بعدة عوامل، منها في ذلك أهمية خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة وموجهة، والانفتاح على المستثمرين الأجانب والخبرات الخارجية، وكيفية ترويج الصادرات وبلوغها الأسواق الخارجية، وإدارة سياسة الصرف بطريقة محكمة من أجل اجتناب ارتفاع كبير أو تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف الحقيقية؛
- من جهة أخرى، تحقيق تنويع اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد. وتبني التجارب المختلفة التي نتائجها تعتمد أساسا على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، التي تعتمد المقاربة المعتمدة لصياغتها وتنفيذها وتقويمها. ويقتضي هذا حوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة وإخضاعها لضوابط الشفافية؛
- أن نجاح الدول النامية بما فيها العربية هو رهين كذلك بتعزيز ديناميكية القطاع الخاص الذي يتوجب أن يكون موجودا جنبا إلى جنب مع القطاع العام خلق اقتصادا أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات. وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد؛
- إن الأولوية بالنسبة إلى البلدان العربية، خاصة المصدرة للنفط، هو تقوية مناعتها لمواجهة أي صدمة محتملة، كتراجع عائدات النفط، وتنويع اقتصادها لتلبية حاجيات يد عاملة تتميز بازدياد سريع. فالعمل على توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة صناعية قوية وتكوين بمستوى عالٍ هي من بين أهم التدابر الرئيسية التي يتعين تنفيذها لتنويع الاقتصاد، ورفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات، وخلق مناصب للشغل؛
- إيجابيات التنويع الاقتصادي وبعض التجارب الناجحة أهملت تدريجيا السياسات التجارية والصناعية في الدول المتقدمة، وكذلك سياسات التنمية في البلدان النامية. فبعد الاستقلال، اتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية. وقد بدأت بسياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات، للحد تدريجيا من اعتمادها على استيراد السلع الأساسية.

الاقتصاد الأخضر كإستراتيجية للتنويع في الاقتصاد الجزائري

د. تومي عبد الرحمان
أستاذ محاضر-أ-
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
د.مسيعد مريم
أستاذة محاضرة-ب-
جامعة 20 أوث 55 سكيكدة

ملخّص:

تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأخضر، وخاصّة أنّ الاقتصاد الجزائري يطغى عليه الطابع الريعي الذي لم يستطع إلى حدّ اليوم الوصول بالجزائر إلى مستويات التنمية المطلوبة أو المرجوة، فتوالي الأزمات المالية، وخاصة أزمة 2014 التي تسبّب فيها الانخفاض الهائل لسعر البرميل من النفط، قد أكّد على ضرورة تنويع الاقتصاد ووضّح خطأ التبعية الاقتصادية لمنتوج لا يمكن للدولة التحكّم في سعره.

كلمات مفتاحيه: الاقتصاد الأخضر، الإنفاق الحكومي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

This research focuses on the relationship between the Algerian and the green economy. because the Algerian economy is dominated by the rentier nature, which -until now- has not been able to reach Algeria to the required or desired levels of development. The financial crises, especially the 2014 crisis caused by the massive drop in the barrel Of oil, has stressed the need to diversify the economy and explained the error of economic dependence of the product price that cannot be controlled by of the state.

Key words: Green economy, Government spending, sustainable development, Algerian economy.

مقدمة:

منذ التنبّه العالمي إلى الأزمة البيئية ومن ثمّ الأزمة الطاقوية التي سيواجهها العالم جرّاء الاستغلال اللاعقلاني والمتسارع للطاقة والموارد الطبيعية، جاءت الأزمات المالية لتجسيد النتائج الحتمية لهذه الأزمات.

الجزائر من الدول التي تمكّنت من تخطّي الأزمة المالية لسنة 2008 بسبب استفادتها من ارتفاع سعر البترول في السنوات السابقة للأزمة، لكن الأزمة المالية الراهنة، والتي تسبب فيها الانخفاض الهائل لسعر البرميل من النفط منذ سنة 2014، لم تكن في صالح أغلب الدول التي تعتمد في صادراتها على الصادرات النفطية وتمثّل الجباية البترولية من أكبر إيرادات الدولة الجزائرية التي تموّل بها معظم نفقاتها المسطّرة.

إنّ هذه الأزمة وتوالي الأزمات أكّد على ضرورة تنويع الاقتصاد ووضّح خطأ التبعية إلى منتوج لا يمكن للدولة التحكّم في سعره.

فلا بدّ من التوجّه نحو قطاعات حيوية قد تساهم في تنويع الاقتصاد وأهم هذه القطاعات، والتي تمثّل فرصا للنهوض بالاقتصاد الجزائري، هي قطاعات الاقتصاد الأخضر التي تؤدّي إلى تحسين الرفاهية والعدالة الاجتماعية مع الحدّ من المخاطر البيئية ونقص الموارد. وخاصة بعد أن أثبتت هذه القطاعات نجاعتها وفعاليتها في بعض الدول وأبرز مثال ناجح في التنوّع

وتقليص معدّلات التبعية الريعية هي دولة قطر التي ارتفعت مؤشرات التنمية المستدامة بكل أبعادها

الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الخاصة بها ،منذ اتّجاهها نحو الاقتصاد الأخضر.

وهذا ما دفعنا في إطار البحث عن الحلول الناجعة للخروج من التبعية الريعية أولا ومن ثمّ البحث عن الاستدامة، إلى طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية : كيف توجّه الجزائر نفقاتها في ظلّ مبادئ التنمية المستدامة؟ و ما محلّ الاقتصاد الأخضر من مخططات الإنفاق الجزائرية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تحاول هذه الورقة البحثية اختبار الفرضيتين التاليتين:

1 . تهدف المخططات الإنفاقية 2010-2014 و 2015-2019 إلى رفع مؤشرات التنمية المستدامة.

2. الأزمات المالية تفرض التوجّه نحو الاقتصاد الأخضر.

منهج الدراسة: للإجابة على **الإ**شكالية المطروحة نعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي بغرض تحليل معطيات السياسة الإنفاقية ووصف مبادئ التنمية المستدامة وقطاعات الاقتصاد الأخضر التي تشكّل تحديات للاقتصاد الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع: من بين الأسباب التي استدعتنا لتناول هذا الموضوع:

- أهمية الوقوف عند ريعية الاقتصاد الجزائري والاستغلال الجيّد لعوائد الطاقة النفطية.

- أهمية التنمية المستدامة، وبالأخص في وقتنا الراهن في إطار الأزمة المالية الراهنة.

أهداف البحث: سطّرنا ثلاثة أهداف رئيسية تتمحور حولها الدراسة نذكرها في مايلي:

- الربط بين السياسة المالية مبادئ التنمية المستدامة؛

- توضيح تحديات التنمية المستدامة في الجزائر؛

- التأكيد على ضرورة تحقيق برنامج الإنفاق الحكومي للسنوات2015-2019 من أجل الخروج من فخّ التبعية الريعية.

هيكل البحث: قسمنا الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية :

أولا. مبادئ التنمية المستدامة.

ثانيا. قطاعات الاقتصاد الأخضر.

ثالثا. برامج الإنفاق الحكومي وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

أولا. مبادئ التنمية المستدامة:

نظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستدامة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العملية والعلمية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على المصطلح نوع من الغموض. بينما جاء في تقرير برونتلاند 1987، أين ظهر المصطلح لأول مرّة، تعريف التنمية المستدامة كما يلي:"هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".1 هذا التعريف يظهر التنمية المستدامة مقاربة شاملة ، متعددة الأبعاد و الزمن:

- متعددة الأبعاد : إذ تربط بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم1 : تمثيل جوانب التنمية المستدامة

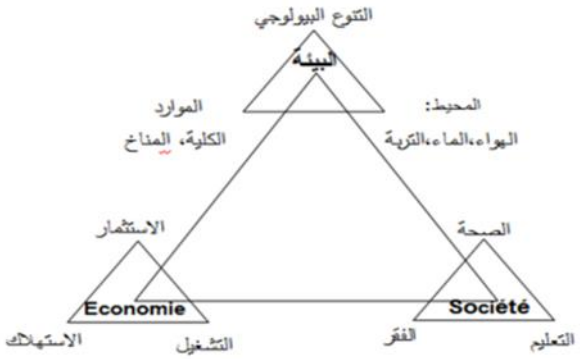

Source: Nicolas Hulot, **Pour un pacte écologiqu**e, Nord COMPO, impression Brodard et Taupin, France 2006, p185, بتصرف

- **ومتعددة الأجيال:** إذ تهتم بالأجيال المستقبلية و الجيل الحالي.

في التصريح الذي خرج به مؤتمر ريو دي جانيرو جوان1992 نجد 27 مبدءا لتوجيه مختلف الأعمال المهتمة بالتنمية المستدامة .

في السنوات الأخيرة بعض هذه المبادئ عرّفت بأشكال مختلفة و كانت محلّ نقاشات متعددة، و من هذه المبادئ سيعرض هذا العنصر المبادئ الستة عشر التي جاءت في **القانون الكندي للتنمية المستدامة** فتبنّي هذا النمط من التنمية على المستوى الكلّي يتطلب الالتزام بتحقيق المبادئ التالية[2]:

▪ **المبدأ الأول:** الصحة و جودة الحياة Health and quality of life: صحة الإنسان و الجودة المحسنة للحياة هي مركز اهتمام التنمية المستدامة . إذ أن البشر مخولون إلى حياة صحية و منتجة في تجانس مع الطبيعة.

▪ **المبدأ الثاني:** الإنصاف الاجتماعي و التضامن Social equity and solidarity: التنمية يجب أن تكون في إطار روح الإنصاف و الأخلاق الاجتماعية والتضامن داخل و بين الأجيال.

▪ **المبدأ الثالث:** الحماية البيئية Environmental protection: لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تشكل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من سيرورة التنمية .

▪ **المبدأ الرابع** : الكفاءة الاقتصادية Economic efficiency اقتصاد البلاد يجب أن يكون فعالا

وموجها نحو الابتكار والازدهار الاقتصادي الذي يقود إلى التقدم الاجتماعي محترما للبيئة.

▪ **المبدأ الخامس:** المشاركة والالتزام Participation and commitment المشاركة والالتزام للمواطنين و تجمعات المواطنين ضرورية لتحديد نظرة متماسكة للتنمية و ضمان التنمية البيئية الاقتصادية والاجتماعية.

▪ **المبدأ السادس:** الوصول إلى المعرفة Access to knowledge يجب تشجيع المقاييس المناسبة للدراسة والحصول على المعلومات والبحث من أجل تحفيز الابتكار والتوعية وضمان مشاركة فعالة لعامة الناس في تطبيق التنمية المستدامة .

▪ **المبدأ السابع** :التبعية Subsidiarity : القوة والمسؤوليات يجب أن توكل إلى المستوى المناسب من السلطات، بمعنى آخر مراكز إصدار القرارات يجب أن توزع بوفرة وتكون اقرب ما يمكن إلى المواطنين والمجتمعات المعنية .

▪ **المبدأ الثامن:** الزمالة والتعاون داخل الحكومة Inter-governmental partnership and cooperation إذ على الحكام أن يساهموا في ضمان أن التنمية مستدامة من وجهة نظر بيئية اقتصادية واجتماعية .التأثير الخارجي للممارسات في منطقة معطاة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

▪ **المبدا التاسع:** مبدأ الوقاية أو المنع Prevention : في وجود تهديد معروف يجب اتخاذ إجراءات منعية مخففة وتصحيحية مع إعطاء الأولوية للإجراءات في المصدر.

▪ **المبدأ العاشر:** مبدأ الحماية و الاحتياط Precaution ففي وجود تهديدات بأضرار خطيرة و غير قابلة للعكس لا يجب أن يستعمل نقص التأكد العلمي الكامل كعذر لتأجيل تبني معايير فعالة لمنع التدهور البيئي.

▪ **المبدأ الحادي عشر:** حماية الميراث الثقافيProtection of cultural heritage: الميراث الثقافي الدي يتشكل من الممتلكات والمواقع والأراضي والتقاليد والمعارف يعكس هوية المجتمع ويمرر القيم الاجتماعية من جيل لآخر والحفاظ على هذا الميراث يضمن استمرارية التنمية. فمكونات الميراث الثقافي

يجب أن تكون معرفة محمية ومحسنة مع أخذ ندرة جوهرها وهشاشتها بعين الاعتبار .

▪ **المبدأ الثاني عشر**: الحفاظ على التنوع الحيوي Biodiversity preservation: التنوع الحيوي يقدم منافع لا تعدّ ولا تحصى ويجب الحفاظ عليه لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية، حماية الفصائل والأنظمة البيئية، فالعملية الطبيعية التي تضمن الحياة، ضرورية لضمان جودة الحياة للبشر.

▪ **المبدأ الثالث عشر**: احترام قدرات التحمل البيئي Respect for ecosystem support capacity: يجب أن تحترم الممارسات الإنسانية القدرة الاستيعابية للنظام البيئي وقدرة الطبيعة على التحمل.

▪ **المبدأ الرابع عشر**: الإنتاج و الاستهلاك المسؤول Responsible production and consumption: أنماط الاستهلاك و الإنتاج يجب أن تتغير لجعل الإنتاج والاستهلاك أكثر قابلية للتطبيق وأكثر مسؤولية اجتماعيا وبيئيا وذلك عبر مناهج فعالة بيئيا والتي تتجنّب التبذير وتحسن استعمال الموارد.

▪ **المبدأ الخامس عشر** : مبدأ الملوث يدفع polluter pays فالدين يولّدون التلوث أو من ممارساتهم تسيء إلى البيئة عليهم أن يتحملوا حصتهم من تكاليف التدابير المتخذة من أجل منع وتخفيض والتحكم و تخفيف الضرر البيئي.

▪ **المبدأ السادس عشر** :مبدأ استيعاب التكاليف internalization of costs: حيث أن قيمة المنتوجات والخدمات يجب أن تعكس كل التكاليف التي تشكلها للمجتمع خلال دورة حياتها من تصميمها إلى استهلاكها ثم التخلّص منها .

التنمية المستدامة المطلوبة لن تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر بعد عقود من تدمير البيئة عن طريق الاقتصاد البني(هو عكس الاقتصاد الأخضر والمبني على التنمية الملوثة للبيئة)، كما أنه لا يمكننا تحقيق الأهداف التنموية للألفية دون تحقيق الاستدامة التي تعتمد بدورها على فكرة الاقتصاد الأخضر.

والجدول الموالي يوضّح مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بحيث تتمثّل في مسارين، الأول مرحلة إطلاق المشاريع الخضراء والمسار الثاني يتمثّل في إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك أي إعادة تصحيحها وتحسين أدائها البيئي.

الجدول رقم 01: **مسارات الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة.**

إطلاق المشاريع الخضراء	إعادة توجيه الأنماط الحالية للانتاج و الاستهلاك
<u>إيجاد فرص اجتماعية و اقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة</u> – تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع و الخدمات البيئية. – انتاج الطاقة المتجددة و توزيعها. – تشجيع المنامج الخضراء و الأنشطة الابتكارية و أنشطة البحث و التطوير و نقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي. – تعزيز روح المبادرة و التثقيف و إعادة التدريب. **<u>المنافع المتوقعة</u>** - تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون،إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي، إيجاد فرص عمل جديدة، إيجاد مصادر دخل جديدة، قطاعات تشغيل جديدة.	**<u>إيجاد فرص اجتماعية و اقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء.</u>** – تشجيع النقل المستدام. – تحويل مشاريع البناء و التصميم إلى مشاريع خضراء. – تحويل مشاريع انتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء. – تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه و عمليات تحلية المياه و توزيعها. – تشجيع سبل العيش المستدام و الزراعة المستدامة. **<u>المنافع المتوقعة</u>** الحدّ من انبعاث الكربون، تحسين النقل العام، تخفيض الشحّ المائي، تحسين الأمن الغذائي، تنمية المناطق الريفية و زيادة الدخل، و الحدّ من تدهور الأراضي و التصحّر.

المصدر: أوصالح عبد الحليم، الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية بين جدلية تحقيق النمو والتحول نحو الاقتصاد الأخضر-دراسة حالة الجزائر-، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ،العدد الثالث، سبتمبر 2014 ،وجدة ،المغرب ، ص67

ثانيا. تسع قطاعات حيوية للاقتصاد الأخضر:

يمكن للاقتصاد الأخضر تحقيق النمو والتوظيف مثل الاقتصاد البنّي[3]، ولكنه يحقق مالا يحققه الاقتصاد البني من اهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية. إنّ الاقتصاد الأخضر يتجسّد في عدّة قطاعات مهمّة نذكر تسع قطاعات حيوية يمكن أن تساهم في تحسين الرفاهية والعدالة الاجتماعية مع الحدّ من المخاطر البيئية و نقص الموارد:

1. الفعالية الطاقوية: تعرف الفعالية الطاقوية على أنها: 'مجموعة من الإجراءات والنشاطات التطبيقية بغية ترشيد استخدام الطاقة و الحد من تأثيرها على البيئة".[4]

*** اجراءات تجسيد التحكم في الطاقة:**

من أهم الإجراءات التي نص عليها بروتوكول كيوتو و التي يتوجب على الدول الصناعية اتخاذها والالتزام فيما بينها هي[5]:

– رفع كفاءة الطاقة في القطاعات الصناعية.

– التوسع في زيادة استخدام الطاقة.

– تشجيع الإصلاحات في القطاعات ذات الصلة ووضع سياسات وتدابير مناسبة بهدف تخفيض الانبعاث في القطاعات الصناعية.

– الحد من حرق الغاز.

– الحد من الملوثات والانبعاثات في كافة مراحل الصناعة و خاصة البترولية.

– الحفاظ على الطاقة في الصناعات المستنزفة مثل صناعة تكرير النفط.

***ومن أبرز سياسات ترشيد الطاقة نذكر ما يلي[6]:**

– اختيار انماط الطاقة الملائمة مثل الطاقات المتجددة و الجديدة.

– تطوير كفاءة الانتاج والاستخدام : من خلال تحسين خدمات الطاقة وتخفيض استهلاكها دون إنقاص معدلات النمو و تلويث للبيئة.

– التحفظ في استهلاك الطاقة : وتشمل الحدّ من الهدر الطاقوي.

2. النقل المستدام: تتمثّل المراهنة على هذا القطاع الحيوي الذي يمثّل شريان الاقتصاد لكلّ بلد، في مساهمة عملية النقل في تسهيل الحركية والتنقّل وبالتالي تنظيم المجال، يكون الاستثمار في هذا القطاع من أجل الاستدامة وذلك من خلال استراتيجيات تحقّق الأهداف الثلاث للنقل المستدام والمتمثلة في تقليل انبعاث الغازات الدفيئة في الجو من خلال عدة استراتيجيات نذكر منها استراتيجية السياقة البيئية واللجوء لتقنيات نظيفة في محرّكات وسائل النقل، واختيار الوسائل الأقل تلويثا، كبعد إيكولوجي وتقليل حوادث المرور وتنفيد قانون المرور، وتوفير النقل الحضري الآمن والمريح كأهداف ذات بعد اجتماعي[7]، إضافة إلى البعد الاقتصادي المتمثّل في توفير التكاليف وتحقيق الربح الاقتصادي.

3. الصناعة: هنا نتحدّث عن ضرورة اللجوء إلى التقنيات النظيفة والبحث عن الطرق التي تسمح بتحسين الأداء البيئي والأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية.

4.الفلاحة المستدامة: من أجل الوصول إلى أداءات اقتصادية و بيئية و اجتماعية في قطاع الفلاحة يجب تبنّي طرق الإنتاج الإيكولوجية التي تحمي البيئة وتدعم التوازن الطبيعي للمنظومة البيئية، كما أنها تحافظ على حركية النسيج الريفي من خلال منع استعمال المواد الكيميائية المصنعة (الأسمدة والمبيدات) وتيسير طرق الوقاية

والمقاومة البيولوجية. وتعتمد كذلك على عدم استخدام أي مبيدات حشرية أو أدوية وأسمدة كيماوية.

5.البناء المستدام: لا يوجد بيئة عالمية مستدامة من دون بيئة عمرانية مستدامة. وهذه البيئة العمرانية تتطلّب تصميما مستداما للعمارة. والتصميم المستدام هو التداخل بين العمارة والهندسة الكهربائية والميكانيكية والإنشائية. وبالإضافة للاهتمام للجماليات التقليدية للحجم، النسب، المقاييس، الملمس، الظلال والضوء فان فريق تصميم المبنى يجب أن يهتم بالتكاليف طويلة المدى بيئيا، اقتصاديا، وبشريا. وقد حدد معهد روكي ماونتن خمسة عناصر للتصميم المستدام، ألا وهي:

- شمولية التخطيط والتصميم وأهمية القرارات الابتدائية، إذ أن لها أكبر الأثر في كفاءة استخدام الطاقة، مثل التصميم الشمسي السلبي الذي يستفيد من الطاقة الشمسية بالتوجيه المناسب، وكذلك الأمر للإضاءة الطبيعية والتبريد الطبيعي.

- اعتبار التصميم المستدام فلسفة بناء أكثر من كونه طراز مقترح للبناء حيث أن المباني التي تبنى بهذا الفكر غير محددة الفكر أو الطابع.

- لا يتعين زيادة تكلفة المباني المستدامة عن المباني التقليدية، كما أنها لا تختلف عنها في بساطة أو عدم تعقيد التصميم.

- تكامل التصميم باعتبار كل عنصر من العناصر جزءا من الكل وضروري لنجاح هذا التصميم.

- اعتبار خفض استهلاك الطاقة والحفاظ على صحة الأفراد وتحسينها أهم مبادئ التصميم المستدام.

هذا وتتضمن عناصر التصميم الأخرى ما يلي: الحفاظ على الطاقة، مراعاة الملامح المعمارية للمبنى، دراسة الغلاف الخارجي للمبنى ومدى حفاظه على الطاقة، استخدام الأنظمة الميكانيكية والكهربائية للطاقة بكفاءة، توفير الظروف الصحية الملائمة لمستعملي المبنى. وحيث أنه من أهم الأمور التي نسعى حاليا إلى تحقيقها إقامة بيئات صحية خالية من التلوث وسيوضح ذلك من خلال تناول وسائل ممارسة فكر البناء الأخضر لعمارة البيئة المستدامة عند اختيار مواد البناء وإعداد البيئة التي تراعي أهمية صحة وأمان مستخدمي المبنى.

6. **تدبير المياه والصيد البحري.**

7.الغابات: اظهرت دراسة اعدتها منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو بعنوان حالة الغابات فى العالم سنة2003 أن الغابات يمكن أن تسهم فى التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائى والفقر فضلا عن تحسين الإنتاج الغذائى واستدامته وتعزيز البيئة التى يعيش فيها أعداد كبيرة من سكان الريف الفقراء. وتعني الإدارة المستدامة للغابات تلبية الاحتياجات من السلع الخاصة بالغابات وخدماتها مع ضمان تسييرها باستمرار على المدى البعيد. ويربط هذا المفهوم بين منتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية مع الحفاظ على التنوع فى التربة والمياه بالإضافة إلى التنوع البيولوجى وكذلك تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية للغابات .

وتؤكد الدراسة أهمية الغابات وعلاقتها بالتغيرات المناخية بوصفها مصدر لثاني أكسيد الكربون حين تتعرض للدمار أو التدهور أو مؤشرا حساسا للتحولات المناخية أو مصدرا للوقود الحيوي بدلا عن الوقود الحجري أو بالوعة لثاني أكسيد الكربون حين تخضع للإدارة المستدامة.

8. تدبير النفايات.

9. السياحة المستدامة: يمثّل قطاع السياحة حاليا أحد أهم الموارد الاقتصادية في العديد من دول العالم وتكمن أهمية قطاع السياحة في جلب العملة الصعبة ومساهمته في التوازن الخارجي، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. وفي تحسينه للإيرادات وتأثيره على باقي

القطاعات كالترويج للحرف التقليدية والتجارة... والحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وتطويره.

فالتنمية السياحية يجب أن توازن بين الأقطاب الثلاث للتنمية المستدامة من خلال:

–الحفاظ على المواقع الطبيعية و حماية التنوع البيولوجي ؛

–والحفاظ على الموروث الثقافي والتاريخي وتوفير فرص العمل.

–و الاستفادة منها اقتصاديا.

التنمية السياحية هي "مختلف التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في تطوير وإنتاج تسويق البضائع والخدمات ، لخدمة احتياجات ورفاهية السيّاح."[8]

ثانيا. مكانة قطاعات الاقتصاد الأخضر في برامج الإنفاق العام :

ازدادت أهمية دراسة سياسة الإنفاق العام في المدّة الأخيرة ،مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها ، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

وسمحت المخططات الثلاثة التي أطلقت منذ 2001 في الجزائر بتحقيق نمو اقتصادي أثّر بشكل إيجابي على الوضعية الاجتماعية للبلد رغم النقائص المسجلة في انجاز مشاريع المنشآت العمومية مثل التكاليف الإضافية والتأخر في استلامها. وحققت الجزائر مخططها التنموي (برنامج دعم الانعاش الاقتصادي) في 2001 بوسائلها الخاصة في سياق انخفاض أسعار النفط ونذرة الموارد المالية بالرغم من خروجها من عشرية سوداء أثرت على قدراتها المادية والبشرية. ولم تتمكن الجزائر إلا في 2005 من تحقيق مسار التنمية الذي تم الشروع فيه سنة 2000 بفضل حجم الاستثمار الذي قارب 200 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010.

وسمح هذا الحجم الملحوظ من الاستثمارات بتعزيز البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية. وقد تم تحقيق تقدم ملحوظ في انجاز شبكة الطرقات وعصرنة الموانئ إلى جانب توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها. وكانت هذه الحركية متبوعة بمخطط ثالث خصص له 286 مليار دولار للفترة 2010–2014 ودعمت ببرامج خاصة لولايات الجنوب والهضاب العليا. وخصص هذا المخطط غلافا ماليا قيمته 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى التي تم الشروع فيها لاسيما في قطاعات السكك الحديدية والطرقات والماء.. ويشكل احتياطي العملة الصعبة والأصول الموجودة بصندوق ضبط الايرادات فرصة لتمويل اقتصاد تنافسي ومنتج في ظل الأزمة المالية الدولية المستمرة ما يوفر مناخ مستقر لتطبيق المخطط الخماسي 2015–2019 .لكن الواقع الذي تواجهه الدولة الجزائرية والصدمة المالية التي جاء بها الانخفاض القوي لسعر البرميل من البترول جاء برسالة استعجالية في 03 أوث 2015 تفضي وتقرّ بضرورة تجميد كلّ العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات.

- أهداف المخطط الخماسي2015_2019:

رصدت الدولة نحو 262مليار دولار لمخطط خماسي للنمو 2015 – 2019 ، كما تم فتح حساب رقم 143–302 و الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015_2019 هذا كما جاء في التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات وكيفية التعامل معها .

ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، ستقوم الحكومة، في إطار التشاور، بإعداد مخطط خماسي للنمو 2015 – 2019 تتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف

معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 %، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني.
وذلك بتحقيق الأهداف التالية[9]:

* برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار
*منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية . التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... إلخ
* نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
* تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
* واستحداث مناصب الشغل.
* بذل كل ما من شأنه أن يسمح، مع حلول سنة 2019، بتحقيق نسبة 77% من النمو الاقتصادي طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة.
* مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
* إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطّرة.
* مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
* إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي .
* ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، وذات القيمة التكنولوجية القوية، ودعم المؤسسات المصغرة التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات، وترقية المناولة.
* تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسس، ولاسيما توفير العقار والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جيدة.
* عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
*ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية.
* ترقية الشراكة العمومية، الخاصة الوطنية والأجنبية في إطار التشريع الوطني المعمول به.

ومن بين الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا يتعلق الأمر خاصة بتحسين الظروف المعيشية للسكان و انجاز برامج تنموية بلدية هامة وكذا توسيع شبكات الطرقات والطرقات السريعة والسكك الحديدية حسبما أكده بيان رئاسة الجمهورية.
_ و بهذا الصدد سيتم تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي لاسيما في قطاعات المحروقات و**المناجم والسياحة**.

– إنجاز **المناطق الصناعية** في مناطق الجنوب والهضاب العليا وعصرنة الوحدات الصناعية العمومية، ببناء محطات لتكرير المحروقات و التحضير لاستغلال مناجم الحديد بغار جبيلات و تكثيف استغلال المحاجر، و كذلك سيتم في المجال الفلاحي استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب و الهضاب العليا و تعزيز الري مع إيلاء أهمية خاصة **لترقية المستثمرات الفلاحية** لصالح الشباب .

_ كما ستتواصل الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين. وسيتم قريبا وفق المخطط وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية. وينصب عمل الحكومة على استكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الإدارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة.

- رهانات التنمية المستدامة في الجزائر:

إنّ هدف التنويع الاقتصادي ليس وليد الساعة فالجزائر تسعى وراء هذا الهدف منذ أزمة 1986 لكن كان من الضروري تهيئة و توفير الظروف التي تناسب العمليات الاستثمارية في شتّى القطاعات. لهذا ركّزت المخططات الإنمائية على ترقية البنى التحتية وتوفير المناخ المناسب منذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، إلى أن تمحور التخطيط حول الاستثمار في القطاعات التي ترفع من مؤشرات التنمية المستدامة للجزائر وأبرز هذه القطاعات هي قطاعات الاقتصاد الأخضر التي سبق وأن ذكرناها، والتي تمّ التركيز عليها من خلال المخطط الخماسي للسنوات 2015-2019. وفيما يلي نلخّص أهم مجهودات وآفاق الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

جدول رقم 02: آفاق الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

الجهود	الآفاق
-وفّر الاقتصاد الاخضر: 450ألف منصب شغل سنة2012.	- قد يوفّر أزيد من 1.4 مليون منصب شغل في 2025 خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة و الفعالية الطاقوية و تدبير المياه و معالجة النفايات.
1. الفعالية الطاقية و الطاقات المتجددة: الصندوق الوطني للطاقات المتجددة يموّل ب: 1 %من الجباية البترولية.	- برنامج وطني لتنمية الطاقات المتجددة2011-2030 : استثمار: 80-100 مليار دولار. أمداف أفق 2030: - 22 ألف ميغاواط / 12ألف ميغاواط موجّهة للسوق الوطنية. - تغطية 40بالمئة من جاجيات البلد من الكهرباء بالطاقة الشمسية (الحرارية و الضوئية 37%) و الطاقة الريحية 3%.) - خلق نحو 200 ألف منصب شغل مباشر و غير مباشر. - اقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز. - رفع معدّل إدماج الصناعة المحلية
	50% سنة 2020 و 80 %سنة 2030. - إحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية و الغاز ، توفّر 150 ميغاواط.منها 25 ميغاواط تعتمد على الطاقة الشمسية الحرارية (حاسي الرمل). - برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة: 2015-2020: مرحلة نشر و تصنيع التجهيزات. 2020-2030: مرحلة التطوير على نطاق واسع.
2. السياحة المستدامة: مشروع قانوني التنمية المستدامة للسياحة و قانون مناطق التوسّع و المواقع السياحية :المصادق عليهما سنة 2003. - بعد الخطة التى تبنتها السلطات العمومية الجزائرية الممتدة من سنة 2001-2010 للنهوض بالقطاع السياحى، قدّمت خطة أشمل عرفت ب**برنامج التنمية** لآفاق سنة 2013، و من ثمّ الحقت السلطات المسؤولة **المخطط التوجيهى للتهيئة السياحية لآفاق 2025** الذي يمثّل الاستراتيجية التنموية الواجب اتباعها لتفعيل قطاع السياحة، خاصة و أن الجزائر تمتلك مقومات تساعدها لتكون بلدا سياحيا متميّزا (الموقع، المساحة، التنوع البيئى بين الساحل و الصحراء و	خصص 11 مليار لتهيئة 50 ينبوع حراري خلال الخماسي 2015-2019 زيادة على 229 ينبوع أحصي في 2014.

السهوب). - خصّص غلاف مالى قدره 21ألف مليار دج لتجسيد المخطط التوجيهى للتهيئة السياحية فى إطار التنمية المستدامة فى إطار البرنامج الخماسي 2010-2014	
3. السكن و الصحة: خصصت 65 مليار دولار تكنولوجيات جديدة للبناء و احترام المعايير البيئية الوطنية. - **استثمار** ما قدره 20 مليار أورو في : مخطط توجيهي للصحّة للفترة 2009-2025	الهدف: إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية في افق سنة 2019. في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019
4. تدبير النفايات: صودق أثناء مناقشة قانون الميزانية 2002 على قانون مراقبة و تسيير النفايات و طرق التخلّص منها. في إطار برناج الإنعاش الاقتصادي تمّ إنجاز عمليات تخصّ انهاء أشغال 10 مراكز دفن النفايات في أمم المناطق الحضرية. - تفقد الجزائر 300 مليون أورو سنويا بسبب عدم اعتماد استراتيجية تدوير النفايات سنة 2010. - هناك 4000 مؤسسة عاملة في مجال جمع و تدوير النفايات. - مشروع الجزائر البيضاء2005 . - تحفيزات من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر	البرنامج الوطني للتدبير المندمج للنفايات الحضرية. هدفه: رفع معدّل التدوير الى 70 % سنة 2020 مقابل ما نسبته 5-6% حاليا. - إطلاق أنشطة للتواصل و التوعية و التكوين من أجل ضمان استدامة قطاع تدوير النفايات.
للاستثمار في هذا المجال. - دعم مسترجعي الأجهزة الالكترونية و العجلات و السيارات المعطّلة من أجل الحدّ من النفايات الصلبة. - وضع هدف طموح من أجل تحسين تدوير النفايات ليصبح نسبته 40% منذ سنة 2016 .	
5.الصيد البحري: مخطط الصيد البحري انطلاق 60 مشروع في قطاع الصيد البحري. استثمار 120 مليون دج.	-المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية الأحياء المائية.(2015-2020). الهدف: مضاعفة الانتاج السمكي قد يصل 200 ألف طن سنويا بفضل تربية الأحياء المائية(التي ستمثّل 70%من الانتاج).
6.الفلاحة البيولوجية: تستغلّ 700 هكتار مازالت متأخرة مقارنة بالمغرب 200ألف هكتار و تونس 330 ألف هكتار.	
7.المياه: - بلغ معدّل الربط بالشبكة العمومية للتطهير 87% سنة 2012. - 09 مصانع لتحلية المياه بقدرة إنتاجية 1.4مليون متر مكعب في اليوم. - استثمار 27 مليار دولار لقطاع الماء و التطهير ضمن المخطط الخماسي 2010-2014	قد يصل معدّل الربط بالشبكة العمومية للتطهير إلى: - 100% سنة 2030 في المناطق الحضرية. - 80% في المناطق الريفية.

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى:

– تقرير للأمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني و تحفيزه.

يؤكّد الجدول أنّ الجهود التي بذلت أثناء فترة الإنعاش الاقتصادي لم تكن كافية لإحلال الإيرادات العادية محل الإيرادات الجبائية وهذا ما يؤكد على ضرورة الاهتمام بالقطاعات الانتاجية في سبيل تنويع الصادرات و رفع المؤشرات الاقتصادية الكلية. و هذا ما يركّز عليه المخطط الخماسي 2015–2019 عن طريق إتمام ما جاء في برنامج 2010–2015 الإنفاقي الذي نلاحظ أنّه اهتمّ ببعض المؤشرات البيئية و الاجتماعية . آفاق التنمية المستدامة الموضّحة من خلال البرامج المحددة لقطاعات الاقتصاد الأخضر في الجدول رقم 02 تؤكّد أنها من متوسطة إلى بعيدة المدى .

نتائج البحث:

– الأزمات المالية و المناخية تفرض التوجّه نحو مسار الاقتصاد الأخضر.

– الاستراتيجية التي تعنى بالاقتصاد الأخضر يمكن أن تساهم في تطوير مؤشرات التنمية المستدامة للجزائر.

– كما يساهم الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر(الطاقات المتجددة، الفعالية الطاقية، الفلاحة والصيد البحري المستدامين، وتدبير المياه والنفايات والنقل المستدام، والبناء المستدام..)في تنويع الاقتصاد وخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، وهذا ما يشكّل رهانا أساسيا للبلد.

– تشجّع الخطة الخماسية لتوطيد النمو 2015–2019 ، الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر.

توصيات:

–إنّ الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر تتجسّد في المدى المتوسّط والطويل، فكلّ الرهانات والتحديات التي جاءت في مخطط توطيد النمو تظهر نتائجها في السنوات 2020–2030 و2050كأقصى تقدير لهذا يتعيّن على السلطات الإسراع في تطبيق المشاريع التي لم تبدأ بعد كما يتعيّن عليها الرقابة الصارمة لسيرورة انجاز المشاريع المسطّرة. لذلك يتعيّن تعزيز التدابير الخاصة بالتتبّع والتقييم خاصة من خلال إعداد مؤشرات الاقتصاد الأخضر.

–أمام التقلّبات التي تؤثّر على صادرات المحروقات، يتعيّن على الجزائر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المستدامة المحدثة للثروة ومناصب الشغل.

–مؤهلات الجزائر من موقع و مساحة و تنوع مناخي يشكّل تميّزا للبلد، على السلطات استغلال كلّ المعطيات المتوفرة استغلالا أمثل. خاصة بالنسبة لقطاع السياحة الذي يحتاج الى تهيئة خاصة من فنادق وصرافات ونقل مريح وتكوين خاصّ، و جهود أخرى باستطاعة الدولة توفيرها بهدف رفع الطلب على العملة المحلية و بالتالي رفع سعر صرف الدينار الجزائري ، زيادة على فرص العمل المباشرة و الغير مباشرة التي يخلقها القطاع.

–كلّ قطاعات الاقتصاد الأخضر مهمة و تكمل بعضها لذلك لا يمكن الاهتمام بأحد القطاعات دون الأخرى.

–ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في رفع مؤشراتها البشرية من خلال الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر.

الهوامش:

[1] : OCDE (2006), **promouvoir le developpement durable à l'OCDE**, mars 2006,p02 disponible sous le lien suivant: www.ocde.org

[2] بالاعتماد على :

- Alain jounot,**100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, AFNOR,2004 p04, et

- The principles of sustainable development: a guide for action, sous le lien:
http://www.mddelcc.gouv.qc.ca/developpement/principes_en.htm, page consultée le 12-11-2015

[3]: هو الاقتصاد الذي ينتج و يلوّث.

[4]: فريد النجار، **ادارة شركات البترول و بدائل الطاقة**، الدار الجامعية، الاسكندرية ،ط2006 ،ص118

[5]: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **آلية التنمية التطبيقية في بروتوكول كيوتو**، الكويت،2007، ص85.

[6]: سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، دار حافظ للنشر و التوزيع، جدة السعودية، الطبعة الخامسة،1997،ص24-71

[7]: أن يتنقّل عشرة أشخاص في وسيلة نقل واحدة مريحة و آمنة أفضل من الناحية البيئية(انبعاث co2) من أن يستغلّ العشرة ركّاب سيارات خاصة لكلّ واحد منهم.

[8]: يحيى سعيدي، سليم العمراوي، **مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية**، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 98

[9]: حورية نور الدين، مخطط خماسي في الجزائر من أجل تنويع و تطوير الاقتصاد المحلي، 2014، مقال متاح على الموقع :

www.afrigatenews.net/

مؤشرات اقتصادية

01 ـ جدول يبين تطور الاقتصاد الدولي من خلال الناتج الخام بالحجم

الناتج الداخلي الخام %	المحقق	المقدر	توقعات	
	2014	2015	17 ـ 16	21 ـ 18
العالم	3.4	3.1	3.25	3.7
البلدان المتقدمة	1.9	1.9	1.8	1.8
منطقة اليورو	0.9	1.7	1.5	-
البلدان المصدرة للبترول *	2.7	1.9	3.0	-
الجزائر	**3.8**	**3.8 محقق**	**3.15**	**2.8**

المصدر : **توقعات صندوق النقد الدولي، 19 جويلية 2016 بتصرف، * يقصد بها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الباكستان وأفغانستان.**

02 ـ جدول يبين التراجع في كل واردات مجموعات السلع الجزائرية (السداسي الأول 2016)

البيان	نسبة التراجع %
ـ السلع الغذائية	**21.09**
ـ السلع الوسيطة	**11.65**
ـ سلع التجهيز	**15.28**
ـ سلع استهلاكية غير غذائية	**09.70**

المصدر: **مشروع قانون المالية 2017.**

رئيس التحرير

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية

حي ماكودي 02 رقم 13 واد السمار – الجزائر
هـا: 023.75.75.81 النقال: 05.60.18.59.00
البريد الالكتروني: bacera.studies@gmail.com / الموقع الالكتروني: www.albasseera.net

دفعا لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات استراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز.

- تصدر الدوريات سداسيا، أي عددين في السنة لكل دورية.
- الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1200 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 15 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1500 دج وخارج الوطن: 20 دولار.

قسيمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات استراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية، الطفولة والأرطفونية.
تصدر مرتين في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....
العنوان.....

الاشتراك في الدوريات: 1- دراسات أدبية من العدد ☐ 2- دراسات إستراتيجية من العدد ☐
3- دراسات إسلامية من العدد ☐ 4- دراسات قانونية من العدد ☐
5- دراسات اقتصادية من العدد ☐ 6- دراسات اجتماعية من العدد ☐
7- دراسات نفسية من العدد ☐ 8- دراسات تاريخية من العدد ☐
9- دراسات الطفولة من العدد ☐ 10- دراسات أرطفونية من العدد ☐

يُرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري: مؤسسة دار الخلدونية Ccp: 7625589 clé 81

ملاحظة: ترسل قسيمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشر والاستلام المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة